أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة
الاثنين
8 يونيو 2026م
22 ذو الحجة 1447هـ
83

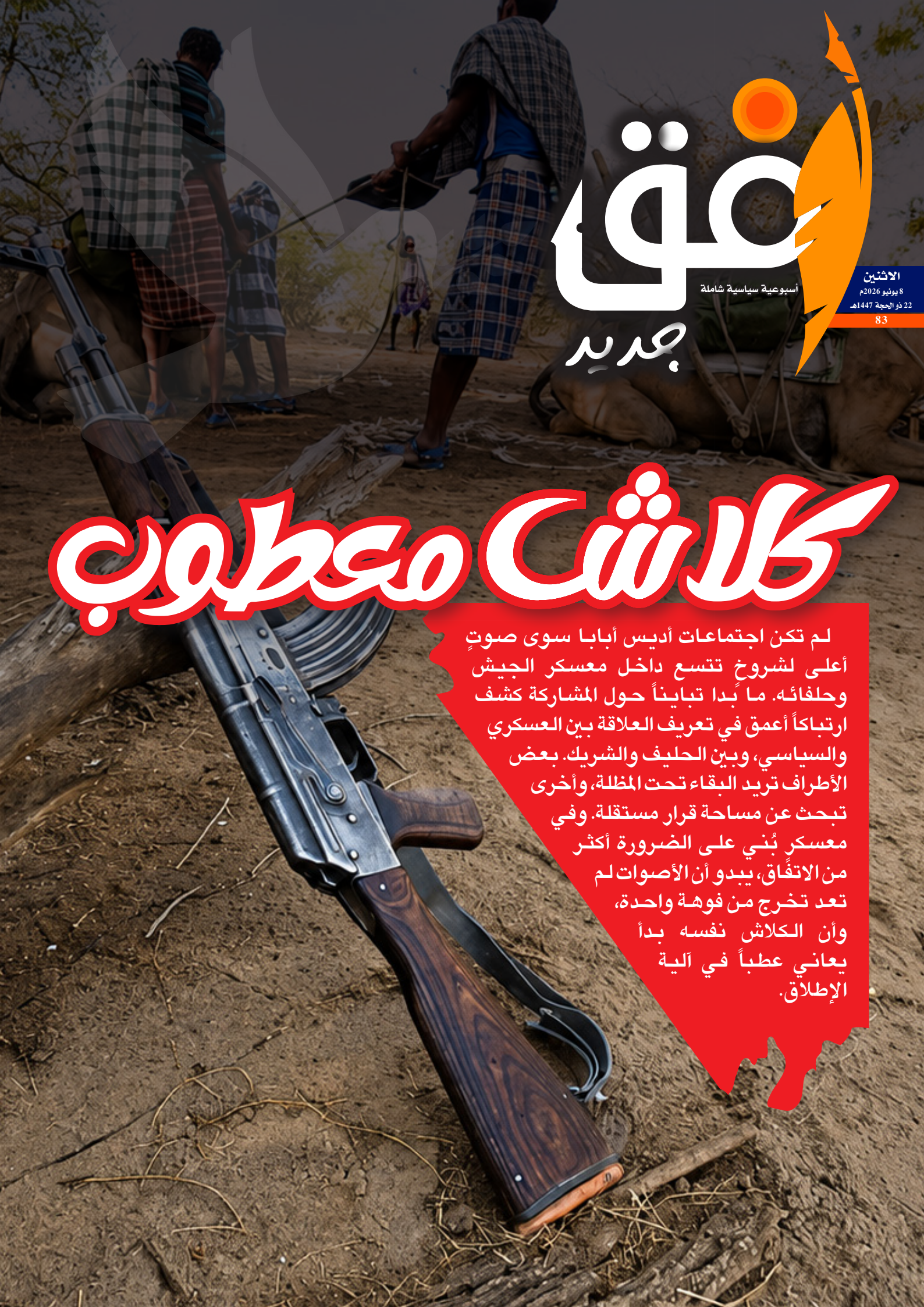

كلاش معطوب

لم تكن اجتماعات أديس أبابا سوى صوتٍ أعلى لشروخٍ تتسع داخل معسكر الجيش وحلفائه. ما بدا تبايناً حول المشاركة كشف ارتباكاً أعمق في تعريف العلاقة بين العسكري والسياسي، وبين الحليف والشريك. بعض الأطراف تريد البقاء تحت المظلة، وأخرى تبحث عن مساحة قرار مستقلة. وفي معسكرٍ بُني على الضرورة أكثر من الاتفاق، يبدو أن الأصوات لم تعد تخرج من فوهة واحدة، وأن الكلاش نفسه بدأ يعاني عطباً في آلية الإطلاق.

أجـــراس نيـــالا

هناك لحظات في عمر الدول لا تبدو كبيرة عند وقوعها، لكنها حين تُقرأ بعد سنوات تُكتشف بوصفها لحظات فاصلة. لا تُعلن فيها نهاية مرحلة ولا تُرفع فيها رايات جديدة، لكنها تكشف أن شيئاً عميقاً تغيّر تحت السطح، وأن ما كان يبدو مؤقتاً بدأ يتحول إلى واقع مستقر.

في السودان، ربما نكون الآن أمام واحدة من تلك اللحظات.

لم يعد المشهد مجرد حرب طويلة، ولا مجرد تنازع سياسي على السلطة بين أطراف متنافسة، بل بدأ يأخذ شكلاً أكثر تعقيداً وخطورة: تعدد مراكز القرار، وتعدد أدوات الحكم، وتعدد تعريف الدولة نفسها.

حين تصبح هناك منظومتان مصرفيتان، ومسارات نقدية مختلفة، وأجهزة إدارية تعمل وفق مرجعيات متباينة، فإن الأمر لا يعود متعلقاً فقط بمن يسيطر عسكرياً على الأرض، بل بمن يملك القدرة على تنظيم حياة الناس اليومية؛ من يدفع الرواتب، من يدير المدارس، من يحدد قيمة العملة، ومن يمنح الناس الإحساس بأن الغد يمكن توقعه.

الدول لا تُقاس فقط بعدد الجنود ولا بمساحة الأراضي التي تسيطر عليها، وإنما بقدرتها على جعل ملايين البشر يعيشون دون معاناة.

ولهذا لم يكن المشهد الذي ظهر فيه محمد حمدان دقلو في نيالا وهو يرفع الجرس إيذاناً ببدء الامتحانات مجرد حدث إداري أو بروتوكولي. الجرس في ظاهره إشارة لبدء امتحان، لكنه في معناه السياسي يحمل شيئاً آخر: إعلان أن هناك سلطة ترى نفسها قادرة على تنظيم العام الدراسي، وإدارة المؤسسات، وضبط الإيقاع العام للحياة.

في كل التجارب المشابهة، تبدأ السلطات الجديدة أولاً بإثبات قدرتها على تقديم ما تقدمه الدولة: الأمن، والتعليم، والخدمات، والمال، قبل أن تفكر لاحقاً في الأسماء والشعارات والخرائط.

لذلك فإن قراءة هذه الإشارات باعتبارها مجرد تفاصيل جانبية قد تكون نوعاً من الإنكار السياسي.

لكن في المقابل، من الخطأ أيضاً التعامل معها باعتبارها إعلاناً نهائياً للانفصال.

ما يحدث أخطر من ذلك.

الانفصال السياسي في صورته التقليدية يحدث عندما تقرر قيادة ما إعلان دولة جديدة. أما ما يحدث في البلدان المنهكة بالحروب فهو أن الناس أنفسهم يبدأون، تدريجياً، في إعادة ترتيب حياتهم حول مراكز القوة الجديدة. التاجر يتعامل مع السوق الأقرب، الطالب يتبع المؤسسة التعليمية الموجودة، الموظف يبحث عمن يدفع راتبه، والمواطن يبحث عمن يوفر له الحد الأدنى من الأمان.

ومع الوقت، تصبح السلطة الواقعية أكثر حضوراً من السلطة القانونية.

وهنا يصبح السؤال المؤجل دائماً أكثر إلحاحاً: ثم ماذا بعد؟

إذا استقر غرب السودان تحت نفوذ آل دقلو، هل يملك هذا النفوذ القدرة على التحول من سلطة حرب إلى دولة؟ وهل بناء النفوذ العسكري يكفي لبناء نظام سياسي قابل للاستمرار؟

وفي الجهة الأخرى، إذا استقر الشمال والوسط تحت السلطة القائمة، فهل يملك هذا المركز تصوراً مختلفاً للدولة، أم أنه سيعيد إنتاج النموذج نفسه الذي أوصل البلاد إلى هذا المآل؟

السودان دفع ثمناً باهظاً عبر عقود طويلة بسبب فكرة المركز الواحد الذي يحتكر القرار والثروة والهوية. لكن الخطر الآن ليس فقط استمرار المركز القديم، وإنما ظهور مراكز جديدة تحمل الأدوات نفسها بأسماء مختلفة.

لأن المشكلة ليست في من يحكم فقط، وإنما في طريقة الحكم.

التجارب التاريخية تقول إن الدول الخارجة من الحروب أمامها ثلاثة مسارات: إما عقد سياسي جديد يعيد تعريف الدولة على أساس المشاركة والعدالة، أو سلطة منتصرة تفرض استقراراً هشاً بالقوة، أو تفكك طويل تتحول فيه البلاد إلى مناطق نفوذ متجاورة.

ولا يبدو حتى الآن أن أي مشروع سوداني جامع قد تبلور بصورة مقنعة.

المقلق أكثر أن اللغة السياسية نفسها بدأت تتغير. قبل سنوات كان الحديث يدور حول الانتقال الديمقراطي، والإصلاح، وبناء الدولة. اليوم صار الحديث عن مناطق السيطرة، والمنافذ، والعملات، والتحالفات الإقليمية، ومساحات النفوذ.

وهذا التحول في اللغة ليس تفصيلاً.

عندما تتغير اللغة، تتغير معها المخيلة السياسية للناس.

حين يبدأ المواطن في السؤال: «في أي منطقة أعيش؟» بدلاً من «في أي دولة أعيش؟»، تكون الأزمة قد تجاوزت السياسة إلى إعادة تشكيل الوعي.

ولا يحتاج هذا التحول إلى إعلان رسمي أو احتفال كبير.

يكفي أن يعتاد الناس على واقع جديد؛ أن يكبر الأطفال وهم لا يعرفون إلا سلطتهم المحلية، أن يذهب الطلاب إلى امتحانات تنظمها مؤسسات مختلفة، أن يتحرك المال عبر قنوات منفصلة، أن تصبح فكرة السودان الواحد موضوعاً للنقاش لا حقيقة بديهية.

ولهذا، فالأجراس التي قُرعت في نيالا ليست قضية امتحانات، وليست حدثاً إعلامياً عابراً.

إنها تذكير بأن سؤال السودان لم يعد: من سينتصر في الحرب؟

بل: أي بلد سيخرج من تحت أنقاضها؟

وهل ما يزال ممكناً إنتاج وطن يتسع للجميع، أم أن الجميع ـ دون إعلان ـ بدأ بالفعل في بناء أوطانه الصغيرة داخل الوطن الكبير؟

الغلاف

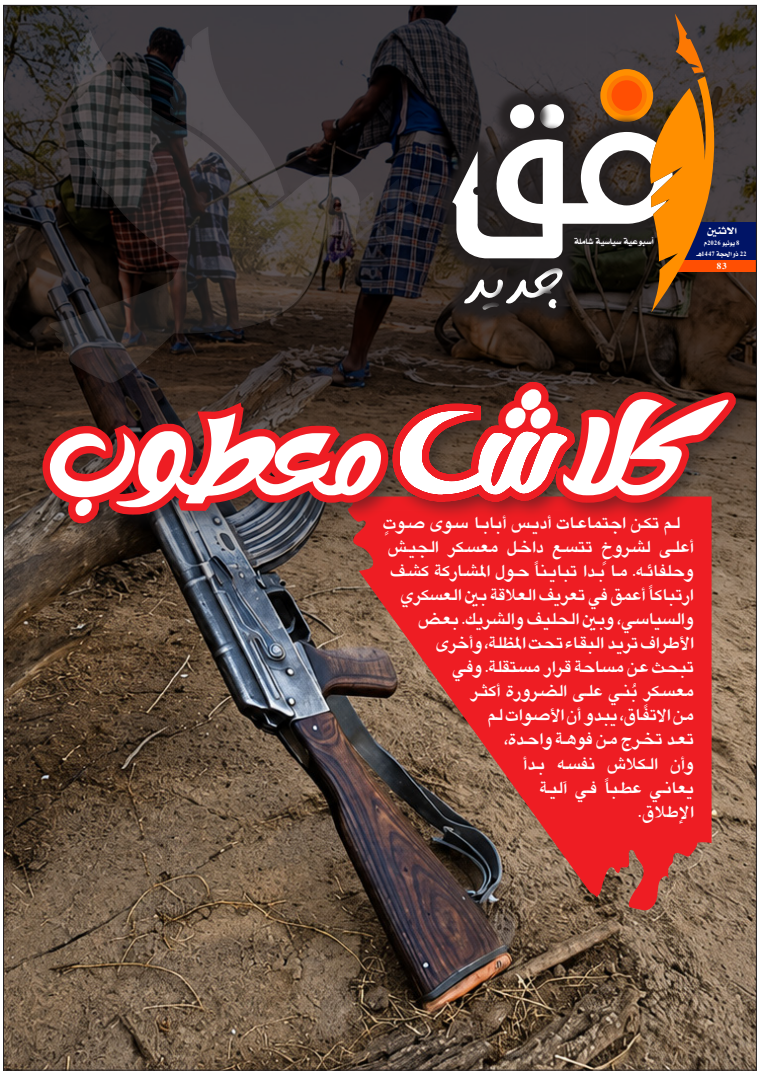

وجهات نظر

جبهة الكرامة أم جبهة الكراسي..
حرب داخل معسكر الحرب
حيدر المكاشفي 12

الرؤية السياسية..
والسقوف المتدنية..!
وائل محجوب 15

السلطة والإنسان
قصة صراع لم تنتهِ
حاتم أيوب أبو الحسن 24

محادثات الخماسية في أديس أبابا:
هل توحّد القوى المدنية السودانية
أم تعمّق الانقسام؟
حاتم أيوب أبو الحسن 26

حين تصدر الحرب عملتها
الانهيار النقدي في السودان
عمر سيد أحمد 31

من فض الاعتصام إلى الحرب:
السودان وجلجامش والبحث
عن العقد المفقود
محمد عمر شمينا 39

التطرف العنيف في السودان؟!
السر السيد 42

عودة الربيع من بيت العود...
رحلة الذاكرة والأمل
طارق فرح 45

حكاية من بيئتي (35)
ـ مرآتي مرآتي... هل أنا جميلة؟
محمد أحمد الفيلابي 58

جبايات قسرية وشح في مصادر المياه
دار حمـر تمـوت عطشـاً
04

حلفاء الجيش.. الشرق على شفا الحريق
18

تحديات مبكرة تواجه الموسم الزراعي بمشروع الجزيرة
21

على خطى التشظي
28

الأفارقة يستكشفون قارتهم
36

«كيف يُعاد إنتاج الإنسان داخل أنظمة العنف؟
قراءة في رواية «ذبيح وثلاث ضفـــاف»
48

أفريقيا تدخل كأس العالم 2026 بقوة تاريخية..
10 منتخبات تحلم بكسر الهيمنة العالميـة
64

أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة

رئيس التحرير
عثمان فضل الله

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA، CENTERAL، KAMPALA، CENTERAL DIVISION، BUKESA، NSALO
POSTAL ADDRESS 177732 KAMPALA GPO

جبايات قسرية وشح في مصادر المياه

دار حمر تموت عطشاً

ملخص

تشهد إدارية عيال بخيت بمحلية الخوي في ولاية غرب كردفان أزمة حادة في مياه الشرب، أدت إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية وتهديد آلاف السكان بخطر العطش. وقد ارتفعت أسعار المياه بشكل كبير، حيث تجاوز سعر البرميل 40 ألف جنيه سوداني، وسط تراجع الدخل وارتفاع تكاليف المعيشة.

يعاني السكان يوميًا من صعوبة الحصول على المياه بسبب تعطل بعض المصادر المائية ونقص الوقود اللازم لتشغيلها. ويضطر العديد من الأهالي، خاصة النساء، إلى قطع مسافات طويلة أو الانتظار لساعات من أجل تأمين احتياجات أسرهم من المياه.

تفاقمت الأزمة بفعل الظروف الاقتصادية والأمنية الصعبة، ما أجبر الأسر على الاختيار بين شراء المياه أو توفير الغذاء. كما أثرت ندرة المياه على النظافة والصحة العامة، وزادت المخاوف من انتشار الأمراض المرتبطة بشح المياه.

اتهم مواطنون جهات إدارية محلية بفرض جبايات ورسوم على السكان رغم الأزمة، في حين حذر مراقبون من تحول الوضع إلى كارثة إنسانية مع ارتفاع درجات الحرارة. وتتصاعد المطالب بتدخل عاجل لإصلاح مصادر المياه وتوفير الوقود والدعم الإنساني لتخفيف معاناة السكان.

تعيش إدارية عيال بخيت التابعة لمحلية الخوي بولاية غرب كردفان أوضاعًا إنسانية متدهورة بسبب أزمة حادة في مياه الشرب».

تعيش إدارية «عيال بخيت» التابعة لمحلية الخوي بولاية غرب كردفان أوضاعًا إنسانية متدهورة بسبب أزمة حادة في مياه الشرب، دفعت آلاف السكان إلى مواجهة خطر العطش في منطقة تعاني أصلًا من تداعيات الحرب وتراجع الخدمات الأساسية.

وخلال الأسابيع الأخيرة، تصاعدت شكاوى المواطنين من الارتفاع الكبير في أسعار المياه، حيث تجاوز سعر برميل المياه 40 ألف جنيه سوداني، في وقت تشهد فيه المنطقة تراجعًا في مصادر الدخل وارتفاعًا مستمرًا في تكاليف المعيشة، ما جعل الحصول على المياه النظيفة تحديًا يوميًا للأسر.

ويقول سكان محليون إن الأزمة تفاقمت نتيجة تعطل عدد من مصادر المياه وعدم توفر الوقود اللازم لتشغيل بعضها، إلى جانب ضعف التدخلات الإنسانية والخدمية الرامية إلى تخفيف معاناة المواطنين.

رحلة يومية

في أحد أحياء عيال بخيت، يقول المواطن عيسى أحمد، لـ «أفق جديد» إن الحصول على المياه أصبح يستنزف معظم دخل الأسرة: «كنا في السابق نحصل على المياه بأسعار معقولة، أما اليوم فقد أصبح برميل المياه يساوي ما تنفقه بعض الأسر على الغذاء لأيام. أحيانًا نضطر لتقليل الاستهلاك أو الاعتماد على مصادر غير آمنة.»

ويضيف أن الأزمة أثرت بصورة مباشرة على حياة السكان، خصوصًا الأطفال وكبار السن، مشيرًا إلى أن العديد من الأسر باتت تقطع مسافات طويلة بحثًا عن المياه أو تنتظر ساعات لوصول عربات النقل.

ولا تختلف معاناة النساء كثيرًا، إذ تقول بخيتة عبد الله، إن العبء الأكبر يقع على النساء في توفير المياه للاستخدامات اليومية.

وتوضح لـ "أفق جديد»: «نستيقظ منذ ساعات الفجر الأولى بحثًا عن المياه. أحيانًا نعود دون أن نحصل على الكمية التي نحتاجها. أصبح همّنا الأول هو توفير الماء قبل الطعام».

أعباء متزايدة

إلى جانب أزمة المياه، يشكو السكان من أوضاع اقتصادية صعبة زادت من حدة المعاناة الإنسانية. ويقول المزارع الطاهر إسماعيل لـ «أفق جديد»، إن غالبية الأسر فقدت مصادر دخلها أو تراجعت قدرتها الشرائية بسبب الظروف الأمنية والاقتصادية التي تشهدها المنطقة.

ويضيف: «الناس بالكاد يستطيعون توفير احتياجاتهم الأساسية. عندما يصل سعر برميل المياه إلى هذا المستوى، تصبح الأسر أمام خيارات قاسية بين شراء الماء أو شراء الغذاء».

وبحسب إفادات متطابقة من مواطنين تحدثوا لـ «أفق جديد»، فإن الأزمة لم تعد مقتصرة على نقص المياه فحسب، بل امتدت لتشمل تأثيرات صحية واجتماعية متزايدة، مع تراجع معدلات النظافة الشخصية وارتفاع المخاوف من انتشار الأمراض المرتبطة بشح المياه.

جبايات قسرية

في المقابل، تتهم جهات محلية وسكان الإدارات المدنية التابعة لقوات الدعم السريع في المنطقة بفرض جبايات ورسوم على المواطنين في ظل الظروف الإنسانية الراهنة.

ويقول خالد عبد الباقي وهو أحد وجهاء المنطقة، إن المواطنين ظلوا يطالبون

«عندما يصل سعر برميل المياه إلى هذا المستوى، تصبح الأسر أمام خيارات قاسية بين شراء الماء أو شراء الغذاء.»

تجاوز سعر برميل المياه 40 ألف جنيه سوداني وأصبح الحصول على المياه النظيفة تحدياً يوميا للأسر».

بمعالجة أزمة المياه وصيانة الآبار المتعطلة، إلا أن الاستجابة ظلت محدودة.

وأضاف في حديثه لـ «أفق جديد»: «الناس ينتظرون حلولًا حقيقية للأزمة، لكن معاناتهم تتزايد يومًا بعد يوم. المطلوب هو توفير الخدمات الأساسية بصورة عاجلة، لأن الوضع أصبح لا يحتمل.»

ولم يتسن الحصول على تعليق من الجهات المعنية بشأن هذه الاتهامات حتى وقت إعداد هذا التقرير.

كارثة إنسانية

ويحذر مراقبون من أن استمرار الأزمة قد يقود إلى أوضاع أكثر تعقيدًا، خاصة مع دخول فصل الصيف وارتفاع درجات الحرارة، الأمر الذي يزيد من الطلب على المياه ويضاعف المخاطر الصحية على السكان.

كما يخشى مواطنون من نزوح المزيد من الأسر إلى مناطق أخرى بحثًا عن مصادر مياه أكثر استقرارًا، ما قد يضيف أعباء جديدة على المجتمعات المستضيفة والمناطق المجاورة.

وتدعو فعاليات أهلية ومنظمات مجتمع مدني إلى تدخل عاجل من الجهات المختصة والمنظمات الإنسانية لإعادة تأهيل مصادر المياه المتعطلة وتوفير الوقود اللازم لتشغيل المحطات، إضافة إلى دعم المجتمعات المتضررة بالمياه الصالحة للشرب.

في دار «عيال بخيت» والقرى والبلدات المجاورة، لم تعد أزمة المياه مجرد مشكلة خدمية عابرة، بل تحولت إلى معركة يومية يخوضها السكان من أجل البقاء. وبين آبار متوقفة وأسعار متصاعدة وأوضاع اقتصادية منهكة، يجد آلاف المواطنين أنفسهم في مواجهة خطر العطش وسط مطالبات متزايدة بتحرك عاجل يضع حدًا لمعاناة تتفاقم يومًا بعد آخر، قبل أن تتحول إلى كارثة إنسانية أوسع نطاقًا.

«الأزمة لم تعد مقتصرة على نقص المياه فحسب، بل امتدت لتشمل تأثيرات صحية واجتماعية متزايدة.»

عطل في خزنة الكلاش

ملخص

يرصد التقرير تصاعد التوترات داخل ما يُعرف بـ«تحالف الكرامة»، الذي تشكّل خلال الحرب في السودان لدعم الجيش، مع بروز خلافات بين القائد العام للقوات المسلحة الفريق أول عبد الفتاح البرهان وحاكم إقليم دارفور مني أركو مناوي. ويشير التقرير إلى أن هذه الخلافات أعمق من مجرد تباينات إعلامية، بل ترتبط بملفات استراتيجية وإدارة الدولة خلال الحرب.

يشير إلى أن التحالف نشأ بشكل غير رسمي تحت ضغط الحرب والتعبئة الشعبية، لكنه بدأ يتراجع مع طول أمد الصراع وتزايد كلفته. ومع الوقت، تراجعت حدة التأييد الشعبي والسياسي لاستمرار الحرب، واتجهت قطاعات متعددة نحو الدعوة لوقف القتال والبحث عن تسوية سياسية.

يرى محللون أن التباينات داخل المعسكر الحاكم لم تعد اجتماعية فقط، بل امتدت إلى النخب السياسية والعسكرية، مع تراجع واضح في وحدة الموقف داخل الداعمين للحرب. كما تشير تحليلات إلى أن مراكز القرار أصبحت أكثر تشعبًا، سواء داخل الجيش أو داخل الحلفاء، مما زاد من هشاشة التماسك الداخلي.

يخلص التقرير إلى أن الأزمة تعكس مرحلة إنهاك للتحالفات السياسية والعسكرية في السودان، حيث بدأت الثقة بين الحلفاء تتآكل بفعل الحرب الطويلة. ويُستخدم تشبيه «تعطل خزنة الكلاش» للدلالة على أن استمرار العمل بنفس الأدوات القديمة دون مراجعة قد يقود إلى كلفة سياسية وعسكرية باهظة، في ظل إعادة تشكيل أوسع للمشهد.

«طريقة إدارة الدولة خلال الحرب تجعل حتى الحلفاء يعيشون حالة من عدم اليقين»

«تحالف الكرامة ليس بخير».. بهذه العبارة المكثفة بدأ محدثنا إجابته حين سألناه عن الملاسنة التي ملأت فضاء الوسائط بين القائد العام للقوات المسلحة الفريق أول عبد الفتاح البرهان وحليفه القوي حاكم إقليم دارفور ورئيس حركة تحرير السودان منى أركو مناوي. لم يذهب الرجل إلى حد الجزم بوجود قطيعة أو انفجار كامل بين الطرفين، لكنه بدا واثقاً من أن ما يجري أعمق من مجرد تباينات عابرة أو سجال إعلامي، قائلاً إن الخلافات بينهما قائمة وتتصل بملفات استراتيجية، وإن طريقة إدارة الدولة خلال الحرب «تجعل حتى الحلفاء يعيشون حالة من عدم اليقين».

منذ اندلاع الحرب ظهر ما عُرف لاحقاً بـ«تحالف الكرامة» بوصفه مظلة سياسية واجتماعية واسعة التفّت حول الجيش تحت شعارات الدفاع عن الدولة ورفض تمدد قوات الدعم السريع. اللافت أن هذا التحالف لم يتشكل عبر إعلان سياسي واضح أو وثيقة تأسيس محددة، لكنه استند إلى حالة التعبئة العامة التي فرضتها الحرب.

في ذلك الوقت، بدا المشهد وكأن قطاعات واسعة من المجتمع السوداني، من قوى سياسية وإدارات أهلية وطرق صوفية وقيادات اجتماعية، اختارت الاصطفاف خلف المؤسسة العسكرية باعتبارها الضامن الأخير لوحدة الدولة. وبرز في المشهد نُظّار وعُمد ومشائخ من أقاليم مختلفة، بل وحتى شخصيات تنتمي اجتماعياً إلى بيئات يُنظر إليها تاريخياً باعتبارها الأقرب إلى الحاضنة الاجتماعية لقوات الدعم السريع.

لكن بعد أكثر من عامين من الحرب، بدأت الصورة تتغير.

يقول أكاديمي وباحث سياسي تحدثت إليه «أفق جديد» إن المزاج العام الذي أحاط بتحالف الكرامة لم يعد كما كان. فمع طول أمد الحرب وارتفاع كلفتها الإنسانية والاقتصادية، بدأت قطاعات واسعة تعيد حساباتها. ويضيف أن كثيراً ممن كانوا يقدمون دعماً سياسياً أو معنوياً للحرب انتقلوا إلى مواقع أكثر حياداً، فيما اتجه آخرون إلى تبني خطاب يركز على وقف القتال والبحث عن تسوية سياسية.

ويرى الباحث أن التراجع لا يقتصر على الحاضنة الشعبية، بل يمتد إلى الطبقة السياسية نفسها؛ إذ تناقص عدد السياسيين الذين يعلنون تأييداً صريحاً لاستمرار الحرب، مقابل اتساع دائرة الداعين إلى إنهائها.

ويشير إلى أن بعض الشخصيات التي كانت تُعد من أكثر الأصوات حماسة لخيار الحسم العسكري أصبحت اليوم تتحدث بلغة مختلفة، لغة تركز على كلفة الحرب واستحالة إنتاج استقرار دائم عبر المعركة وحدها. كما أن أحاديث متزايدة داخل الأوساط السياسية تتناول مؤشرات تململ داخل مكونات السلطة نفسها، وسط تكهنات متكررة حول حجم التوافق الحقيقي بين شركاء الحكم في المرحلة الحالية.

ويذهب الباحث إلى أن التراجع لم يعد اجتماعياً فقط، بل سياسياً أيضاً، قائلاً إن عدد السياسيين الذين يعلنون تأييداً صريحاً لاستمرار الحرب تقلّص مقارنة بالمراحل الأولى. ويشير في هذا السياق إلى أن شخصيات مثل مبارك الفاضل، الذي كان يُنظر إليه سابقاً كأحد الأصوات المؤيدة للحسم العسكري، بات يُقدَّم اليوم ضمن التيار الداعي إلى وقف الحرب. كما أشار إلى شخصيات أخرى مثل مبارك أردول، والأمين داؤود، وإبراهيم دنيا باعتبارهم ضمن الأسماء التي تتداول الأوساط السياسية مواقفها وتحولاتها خلال الفترة الأخيرة.

اين عقار؟

كما يلفت الباحث إلى أن الأحاديث السياسية في المجالس السودانية تتناول تكهنات حول وجود تباينات داخل السلطة، ومن بينها أحاديث غير مؤكدة تتعلق بموقف نائب رئيس مجلس السيادة مالك عقار إير، مشيراً إلى أن آخر ظهور علني بارز له – بحسب روايته – كان خلال مناسبة تنصيب الرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر قيلي

«تقلص عدد السياسيين الذين يعلنون تأييداً صريحاً لاستمرار الحرب»

«مركز القرار لم يعد بسيطاً أو أحادياً كما يُقدَّم للرأي العام»

«تحالف الكرامة لم يتشكل عبر إعلان سياسي واضح أو وثيقة تأسيس محددة»

«التراجع لا يقتصر على الحاضنة الشعبية، بل يمتد إلى الطبقة السياسية نفسها»

«حالة التماسك داخل معسكري الحرب ليست بالصلابة التي تظهر في الخطابات العلنية»

وفي الاتجاه نفسه، يرى العميد المتقاعد معتصم أحمد أن حالة التماسك داخل معسكري الحرب ليست بالصلابة التي تظهر في الخطابات العلنية. ويقول إن الطرفين يواجهان تحديات تتعلق بإدارة التحالفات والسيطرة على القوى المتعددة داخل كل معسكر.

وبحسب تقديره، فإن مركز القرار لم يعد بسيطاً أو أحادياً كما يُقدَّم للرأي العام، لا داخل المؤسسة العسكرية ولا داخل قوات الدعم السريع، حيث تفرض الوقائع الميدانية والتحالفات المحلية وحسابات الأقاليم نفسها على الجميع.

غير أن السؤال الأهم لا يتعلق فقط بما إذا كان تحالف الكرامة يتفكك أم لا، بل بما إذا كانت الحرب نفسها تدخل مرحلة جديدة: مرحلة إنهاك التحالفات.

فالحروب الطويلة لا تُختبر فقط في الجبهات، وإنما تُختبر أيضاً في قدرة التحالفات على الصمود، وفي مدى قدرة القيادة على الحفاظ على الثقة بين الحلفاء. وعندما تبدأ الأسئلة حول اتجاه المعركة واليوم التالي للحرب في التزايد، تصبح الخلافات الداخلية أكثر ظهوراً، حتى لو لم تصل إلى مرحلة الانقسام العلني، وهو ما يرى العميد معتصم أن بوادره آخذة في الظهور مضيفاً أن «الكلاش عندما يطول استخدامه وتبدأ خزنته في فشل التلقيم» يجب على القائد تغييره والّا سيكون الثمن حياة الجندي الذي يحمله، وهذا ما يجب على قادة هذه الحرب الانتباه له، فالمعركة الآن لم تعد بذات الصورة البطولية الباهرة التي بدأت بها اتضحت صورتها في ليس معركة وطنية كما أرادوا أن يصوروها للجنود أو الشعب وانما هو صراع بين انتهازيين.

وربما لهذا السبب تبدو العبارة التي بدأ بها محدثنا حديثه ذات دلالة أكبر مما تبدو عليه للوهلة الأولى: «تحالف الكرامة ليس بخير». فهي ليست إعلاناً عن انهيار، لكنها إشارة إلى أن التحالف الذي نشأ في ظروف استثنائية يواجه اليوم اختبار البقاء في واقع تغيّرت فيه الحسابات وتبدلت فيه الأولويات.

خط النهاية:

وتقول مصادر سياسية مطلعة إن البرهان، الذي كان يُنظر إليه في بداية الحرب باعتباره شريكاً ضرورياً في إدارة المرحلة الانتقالية العسكرية ومواجهة قوات الدعم السريع، أصبح في نظر قطاعات داخل التيار الإسلامي مصدراً للقلق وعدم اليقين، بسبب ما تصفه تلك المصادر بتقلبات في المواقف وتغيرات متكررة بين الخطاب السياسي والممارسة على الأرض.

وبحسب المصادر نفسها، فإن هذا التحول لم يكن مفاجئاً بالكامل، لكنه تدرّج مع اتساع رقعة الحرب وتعقّد الحسابات الإقليمية والدولية، حيث بدأ البرهان – وفق هذا التصور – في إعادة ترتيب أولوياته السياسية بما يضمن له هامش مناورة أوسع في المشهد الداخلي والخارجي، حتى لو جاء ذلك على حساب بعض حلفائه التقليديين.

خطاب مزدوج

وتضيف المصادر أن نقطة التحول الأبرز في العلاقة بين الطرفين ارتبطت بما تصفه الحركة الإسلامية بـ«الخطاب المزدوج» للبرهان؛ إذ كان يظهر أمام المجتمع الدولي والرأي العام المحلي بمظهر الداعم لعملية انتقال مدني وإبعاد الإسلاميين عن السلطة، بينما في الواقع العملي كان يعتمد على شبكات وقيادات ذات خلفية إسلامية في إدارة جزء من الجهد العسكري والسياسي المرتبط بالحرب.

هذا التناقض، بحسب تلك القراءات، خلق حالة من الارتباك داخل الصف الإسلامي، وأدى إلى اهتزاز الثقة في نوايا القيادة العسكرية، خصوصاً مع غياب رؤية واضحة لمستقبل الشراكة بين الطرفين.

وتشير مصادر أخرى إلى أن المزاج العام داخل بعض دوائر الحركة الإسلامية بات يميل إلى شعور متزايد بأنهم تعرضوا لاستثمار سياسي مؤقت، حيث جرى توظيف قدراتهم التنظيمية والميدانية في دعم الجيش خلال

«الخطاب يركز على كلفة الحرب واستحالة إنتاج استقرار دائم عبر المعركة وحدها»

مراحل الحرب الأولى، قبل أن تبدأ عملية إبعاد تدريجي لهم عن مراكز التأثير والقرار.

ويرى بعض القيادات – بحسب هذه المصادر – أن البرهان تعامل مع التحالف بوصفه تحالف ضرورة ظرفية، وليس شراكة استراتيجية طويلة المدى، وهو ما خلق شعوراً بـ«الخذلان السياسي» داخل قطاعات من التيار.

أزمة ثقة

وفي سياق متصل، تشير تقديرات سياسية إلى أن البرهان يواجه أيضاً أزمة ثقة متنامية على المستوى الإقليمي والدولي، حيث بدأت بعض الدول التي كانت تنظر إليه كطرف قادر على ضبط المشهد السوداني في إعادة تقييم مواقفها، في ضوء استمرار الحرب وتعثر مسارات الحل السياسي.

كما ترى بعض الدوائر الغربية، وفق هذه التقديرات، أن القيادة العسكرية الحالية لم تنجح في الالتزام بتعهدات مرتبطة بوقف إطلاق النار أو الدخول في مسار سياسي مستدام، ما أدى إلى تراجع مستوى الرهان الخارجي على قدرتها في إدارة المرحلة الانتقالية.

وتؤكد المصادر أن جوهر الأزمة لا يتعلق فقط بالعلاقة بين البرهان والحركة الإسلامية، بل يتجاوز ذلك إلى إعادة تشكيل أوسع لتحالفات الحرب، حيث تتقاطع الحسابات العسكرية مع التوازنات السياسية والضغوط الخارجية، في مشهد يتسم بتعدد مراكز القرار وتضارب المصالح داخل المعسكر الواحد.

ويرى مراقبون أن هذا الوضع يعكس انتقال الصراع من مرحلة التحالفات الصلبة إلى مرحلة «السيولة السياسية»، حيث تصبح الولاءات أكثر هشاشة، وتخضع لإعادة التقييم المستمر وفقاً لمعادلات القوة على الأرض.

ويذهب محللون إلى أن الإشكال الأساسي يتمثل في غياب قرار سياسي واضح ومركزي، مقابل تعدد مراكز التأثير داخل بنية السلطة العسكرية وحلفائها، وهو ما يجعل القرارات – في نظرهم – تبدو متناقضة بين لحظة وأخرى.

وبحسب هؤلاء، فإن هذه الازدواجية في إدارة المشهد، سواء على مستوى الخطاب أو التحالفات، ساهمت في تعميق فقدان الثقة، ليس فقط داخل الحركة الإسلامية، بل أيضاً داخل دوائر سياسية أخرى كانت تراهن على استقرار العلاقة بين مكونات معسكر الحرب.

وفي المحصلة، تشير تقديرات سياسية إلى أن العلاقة بين البرهان والحركة الإسلامية دخلت مرحلة متقدمة من التوتر، قد لا تعني القطيعة الفورية، لكنها تعكس بداية تفكك التحالفات التقليدية التي تشكلت تحت ضغط الحرب.

ويرى مراقبون أن ما يجري حالياً قد يكون مقدمة لمرحلة سياسية جديدة يعاد فيها تعريف التحالفات والخصومات داخل السودان، بعيداً عن الاصطفافات التي فرضتها لحظة اندلاع الحرب، وباتت اليوم عرضة لإعادة التشكيل تحت ضغط الوقائع الميدانية والتحولات الإقليمية.

في المحصلة، لا يبدو ما يجري مجرد خلافات عابرة داخل «تحالف الكرامة»، بل هو تعبير عن لحظة سياسية وعسكرية تتآكل فيها مساحات الثقة بين الحلفاء تحت ضغط الحرب وتعقيداتها. فكل طرف بات يعيد حساباته وفق معادلات البقاء والنفوذ، أكثر من حسابات الشعارات التي رُفعت في بدايات الصراع.

وإذا كانت التحالفات في بدايات الحرب قد بُنيت على منطق التعبئة والاصطفاف، فإنها اليوم تواجه امتحان الاستمرار في ظل إرهاق ميداني، وتراجع في القدرة على ضبط التناقضات الداخلية. وهنا، تصبح الخلافات التي كانت تُدار في الخفاء أكثر ظهوراً، وتتحول التباينات إلى مؤشرات على إعادة تشكّل أوسع للمشهد السياسي والعسكري في البلاد.

وفي هذا السياق، تبدو استعارة العميد المتقاعد معتصم أحمد لافتة في دلالتها؛ فكما أن «الكلاش» حين يطول استخدامه وتتعطل خزنة التلقيم فيه يفقد قدرته على أداء وظيفته في اللحظة الحاسمة، فإن أي منظومة حرب أو سلطة لا تراجع أدواتها وتحالفاتها في الوقت المناسب قد تجد نفسها أمام كلفة باهظة لا تتوقف عند حدود السياسة، بل تمتد إلى مصير الدولة نفسها.

وبينما يستمر كل طرف في الاعتقاد بأنه يدير المعركة، فإن الوقائع الميدانية والسياسية تشير إلى أن الجميع باتوا داخل معركة أخرى أكثر تعقيداً: معركة إعادة تعريف القوة، وإعادة ترتيب التحالفات، في بلد أنهكته الحرب وبدأ يبحث بصعوبة عن شكل جديد للتوازن.

جبهة الكرامة أم جبهة الكراسي.. حرب داخل معسكر الحرب

حيدر المكاشفي

ملخص

يرى الكاتب أن ما عُرف بـ«جبهة الكرامة» تشكل بعد اندلاع الحرب السودانية كتحالف داعم للجيش في مواجهة قوات الدعم السريع، لكنه تأسس على رفض خصم مشترك أكثر من استناده إلى مشروع سياسي موحد، ما جعل تماسكه هشًا وقابلًا للتفكك مع مرور الوقت.

ومع تصاعد الحديث عن مرحلة ما بعد الحرب، برزت خلافات حادة بين مكونات الجبهة حول السلطة وشكل الدولة ومستقبل العملية السياسية. وتحولت الجبهة، بحسب المقال، من منصة لدعم المجهود العسكري إلى ساحة تنافس بين قوى تسعى إلى تعزيز نفوذها أو العودة إلى الحكم.

يشير الكاتب إلى أن هذه الخلافات تجلت في الانسحابات المتبادلة، وتجميد العضويات، وتبادل الاتهامات، وظهور مبادرات سياسية متنافسة، ما أضعف قدرة الجبهة على العمل ككتلة موحدة أو تمثيل المعسكر الداعم للجيش بصورة متماسكة.

يخلص إلى أن أزمة الجبهة تعكس أزمة أعمق في المشهد السياسي السوداني، إذ إن التحالفات التي تنشأ في ظروف استثنائية قد تتفكك عند مواجهة استحقاقات السلطة. ويرى الكاتب أن الصراعات الحالية تدور حول النفوذ والمناصب أكثر من القضايا الوطنية، وهو ما دفعه لوصفها ساخرًا بـ«جبهة الكراسي» بدلاً من «جبهة الكرامة».

بعد إندلاع الحرب العبثية اللعينة في أبريل 2023، برزت ما عُرف بـ(جبهة الكرامة) بوصفها مظلة سياسية ومجتمعية داعمة للقوات المسلحة في مواجهة قوات الدعم السريع. وقد ضمت هذه الجبهة طيفاً من القوى السياسية والأهلية والتنظيمات والشخصيات التي اجتمعت تحت شعار الدفاع عن الدولة ومساندة الجيش في معركة اعتبروها معركة وجودية واسموها زورا معركة الكرامة بينما في حقيقتها كانت حرب ندامة. غير أن هذا التحالف الذي نشأ تحت ضغط الحرب بدأ مع مرور الوقت يشهد تصدعات وانقسامات متزايدة كشفت هشاشته البنيوية وغياب المشروع السياسي الموحد الذي يجمع مكوناته. الشاهد أن ما سميت بجبهة الكرامة نشأت على قاعدة رفض الدعم السريع أكثر من نشأتها على برنامج سياسي متفق عليه. ولذلك كانت وحدتها مرتبطة بوجود عدو مشترك لا بوجود رؤية مشتركة لمستقبل السودان. ولهذا عندما بدأ طرح الأسئلة المتعلقة بمرحلة ما بعد الحرب، ظهرت التناقضات الكامنة بين مكونات الجبهة بشأن شكل الدولة وطبيعة السلطة الانتقالية ومستقبل العملية السياسية. ومع تنامي الحديث عن ترتيبات ما بعد الحرب، بدأت بعض القوى السياسية والتنظيمات المنضوية تحت الجبهة تتنافس على مواقع النفوذ والتمثيل السياسي. وأصبح واضحاً أن عدداً من الأطراف داخل الجبهة ينظر إلى الحرب باعتبارها مدخلاً ورافعة للعودة إلى السلطة أو تعزيز موقعه داخل الدولة، الأمر الذي حول التحالف من منصة دعم عسكري إلى ساحة تنافس سياسي محتدم، ورغم أن جميع مكونات الجبهة أعلنت دعمها للجيش، إلا أن درجة هذا الدعم وطبيعته أصبحت محل خلاف بينهم، فبينما ترى بعض الأطراف ضرورة بقاء الجيش بعيداً عن التجاذبات السياسية، تدفع أطراف أخرى على رأسها الحركة الاسلامية وحزبها المؤتمر الوطني وواجهاتها المختلفة نحو تحالف سياسي طويل الأمد مع المؤسسة العسكرية يعيدها للسلطة أو على الاقل يضمن لها دوراً في الحكم مستقبلاً، كما ان الجبهة وبطبيعة تكوينها تضم تيارات ذات أجندات

مختلفة. وخلال فترة الحرب تم تأجيل هذه الخلافات، لكنها عادت إلى السطح مع أول اختبار سياسي حقيقي ظهرت ابرز تجلياته في اجتماعات الخماسية التي انعقدت مؤخرا بالعاصمة الاثيوبية اديس اببا، خاصة فيما يتعلق بقضايا الانتقال الديمقراطي والعلاقة مع المجتمع الدولي وإدارة الدولة بعد انتهاء الحرب.وتجلت هذه الاجندات والاختلافات في انسحاب أو تجميد عضوية بعض المكونات، وتبادل الاتهامات بين القيادات حول احتكار القرار، وظهور مبادرات سياسية موازية، وخلافات حول الحوار مع القوى السياسية الأخرى، وصراعات إعلامية بين شخصيات كانت حتى وقت قريب ضمن معسكر واحد، وتشير هذه الظواهر إلى أن الجبهة فقدت تدريجياً قدرتها على العمل ككتلة موحدة. ونتيجة لذلك ستتراجع قدرتها على تعبئة الرأي العام وتوحيد الخطاب الوطني. ويؤدي تشتت مكوناتها بالضرورة إلى نشؤ مراكز ضغط متنافسة تحاول التأثير على القرارات العسكرية والأمنية وفقاً لحساباتها الخاصة. لقد كانت جبهة الكرامة تطرح نفسها باعتبارها الحاضنة السياسية للمعسكر الداعم للجيش. لكن الانقسامات الحالية تطرح سؤالاً جوهرياً من يمثل هذا المعسكر الان، فحتى الآن لا يبدو أن هناك قيادة موحدة أو مشروعاً سياسياً متفقاً عليه، ويفرز هذا المشهد عدة سيناريوهات ولكن السيناريو الاقرب في تقديري بناء على الشواهد الماثلة هو استمرار التفكك واستمرار الانشقاقات وستتشكل كتل جديدة متنافسة داخل المعسكر نفسه. وربما تتصاعد الصراعات الشخصية والتنظيمية داخلها، بما قد يؤدي الى ان تتحول الجبهة إلى مجرد اسم سياسي بلا وزن حقيقي، وتصبح مكوناتها جزءاً من تحالفات جديدة مختلفة. وتكشف أزمة جبهة الكرامة حقيقة أن التحالفات التي تبنى على الخوف من خصم مشترك غالباً ما تواجه اختبار البقاء بمجرد ظهور أسئلة السلطة والمستقبل. فالوحدة التي فرضتها الحرب بدأت تتآكل أمام تضارب المصالح واختلاف الرؤى، الأمر الذي يجعل تفتت الجبهة ليس مجرد أزمة تنظيمية داخل تحالف سياسي، بل مؤشراً على أزمة أعمق تتعلق بطبيعة المشهد السياسي السوداني نفسه..

منذ تأسيسها قدمت جبهة الكرامة نفسها بوصفهاعنواناً للوحدة الوطنية وحائط صد في مواجهة الأخطار التي تهدد الدولة السودانية، وقيل إنها جمعت الجميع تحت راية واحدة، وأنها تجاوزت الانقسامات الحزبية والأيديولوجية، وأن الوطن أصبح أكبر من المصالح الضيقة. لكن ما إن اقترب الحديث من السياسة والسلطة حتى اكتشف الناس أن(الكرامة) كانت أقل تماسكاً مما زعمته بل نجحت في تفكيك نفسها بنفسها، فمشهد الجبهة اليوم يبدو أقرب إلى اجتماع ورثة حول تركة لم تقسّم بعد، لا إلى تحالف سياسي يقود بلداً يواجه واحدة من أخطر أزماته في تاريخه. والمفارقة ان (الجبهجية) اليوم وبعد ان بدأ يلوح في الأفق سؤال من يحكم بعد الحرب حتى تحول النقاش بينهم فجأة من حماية الدولة إلى توزيع المكاتب. لقد اختفت الشعارات الكبرى الكذوبة وحلت محلها الحسابات الصغيرة. وأصبح بعض قادة الجبهة يتعاملون مع الحرب وكأنها مشروع استثماري طويل الأجل يجب أن يحقق عائداً سياسياً مناسباً لهم عند نهايته، ولهذا استحقت مسمى جبهة الكراسي وليس جبهة الكرامة، والمفارقة الساخرة أن القوى التي كانت تتحدث يومياً عن وحدة الصف أصبحت عاجزة عن توحيد صفوفها داخل غرفة واحدة، فضلاً عن توحيد بلد بحجم السودان.ويكشف ذلك ان الجبهة لم تتفق يوماً على ما تريده بعد الحرب لقد اتفقت على ما ترفضه لكنها لم تتفق على ما تريده.. ولهذا ما إن بدأ الحديث عن المستقبل حتى ظهرت عشرات المشاريع والرؤى والقيادات والطموحات، حتى بدا الأمر وكأن كل عضو في الجبهة يحمل في جيبه حكومة كاملة تنتظر لحظة الإعلان. والمشهد الأكثر إثارة للسخرية أن القوى التي كانت تهاجم خصومها بسبب الانقسامات أصبحت تعيش الانقسامات نفسها. والوجوه نفسها التي كانت تلقي المحاضرات حول أهمية الاصطفاف الوطني أصبحت تتبادل الاتهامات على المنصات الإعلامية ومواقع التواصل الاجتماعي. والحقيقة المؤلمة أن أزمة جبهة الكرامة ليست أزمة أفراد فقط بل أزمة فكرة. فالجبهة نشأت على أساس ظرف استثنائي فرضته الحرب، لكنها لم تنجح في التحول إلى مشروع سياسي متكامل ولهذا كانت الخلافات مؤجلة لا ملغاة، كانت الخلافات كامنة تحت السطح تنتظر اللحظة المناسبة للخروج، وما إن اقتربت أسئلة السلطة حتى خرجت دفعة واحدة. والمشكلة أن ثمن هذه الصراعات لا يدفعه المتنافسون على النفوذ، بل يدفعه للأسف المواطن الذي ينتظر نهاية الحرب وبداية الاستقرار..

الرؤية السياسية.. والسقوف المتدنية..!

وائل محجوب

ملخص

يناقش الكاتب الرؤية السياسية الصادرة عن اجتماع أديس أبابا برعاية الآلية الخماسية، بمشاركة قوى مدنية وسياسية سودانية متعددة. ويشير إلى أن هذه الرؤية عالجت الحرب وكأنها أزمة عابرة، دون إدراك لتعقيداتها العميقة أو جذورها التي تتطلب تفكيكًا شاملًا قبل أي انتقال سياسي.

ينتقد ربط الرؤية بين بدء العملية السياسية وتحقيق هدنة إنسانية فقط، معتبرًا أن الهدنة إجراء مؤقت يهدف لتسهيل الإغاثة ولا يمكن أن يكون أساسًا لعملية سياسية. ويؤكد أن إطلاق أي مسار سياسي يتطلب وقفًا دائمًا لإطلاق النار وترتيبات أمنية واضحة تشمل تجميع القوات وضبط السلاح.

يوضح أن وقف إطلاق النار الدائم يجب أن يترافق مع بناء الثقة ومعالجة الانتهاكات وتهيئة المناخ السياسي، وليس مجرد ترتيبات شكلية. ويشير إلى أن هذه الخطوات ليست جديدة، بل سبق تناولها في تجارب مثل اتفاقية نيفاشا للسلام ومفاوضات دارفور، ما يجعل تجاهلها في الرؤية الحالية نقطة ضعف أساسية.

يطرح الكاتب تساؤلات حول مرجعية الآلية الخماسية مقارنة بخارطة طريق أخرى أكثر تفصيلًا، صدرت عن قوى دولية مختلفة، وتضمنت جدولًا واضحًا للهدنة والانتقال المدني واستبعاد الأطراف العسكرية من الحكم. ويخلص إلى أن غياب مرجعية واضحة وتجاهل الدروس السابقة يضعف من جدوى هذه الرؤية ويثير الشكوك حول قدرتها على إنهاء الحرب وتحقيق انتقال ديمقراطي حقيقي.

● أطلعت على الرؤية السياسية الصادرة عن الاجتماع التشاوري الذي انعقد بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا يومي الثالث والرابع من يونيو الجاري برعاية الآلية الخماسية التي تضم الاتحاد الأفريقي، الجامعة العربية، منظمة الإيغاد، الأمم المتحدة، والاتحاد الاوربي، وجمع التحالف المدني الديمقراطي للقوى المدنية «صمود» والكتلة الديمقراطية -الحرية والتغيير، وأحزاب البعث العربي الاشتراكي السودان، والأمة، المؤتمر الشعبي، وشخصيات ومنظمات مدنية ونسوية وشبابية.

● ودون الغرق في تفاصيل كثيرة حول المشاركين في ذلك الاجتماع وطبيعتهم، وقدرتهم على المساهمة الجدية في وقف الحرب وتحقيق انتقال يليها نحو الحكم المدني، فقد بدا لي أن هذه الرؤية السياسية تعاملت مع الحرب الدائرة حالياً كحالة عابرة، ولم تبد الاستيعاب الكافي لما ترتب عنها من تعقيدات كبرى، تجعل الانتقال منها لعملية سياسية تفضي لحكم مدني حلما بعيد المنال، إذا لم تفكك أسبابها وأدواتها وتعالج جذورها.

● ولعل أكبر أدلة ذلك يتبدى في ربط الرؤية بين انطلاق العملية السياسية بتحقيق الهدنة الانسانية لوقف اطلاق النار، وهو أمر يكشف عن افتقار من صاغوا هذه الرؤية وأجازوها للمعرفة بشئون الحرب وسبل تحقيق السلام.

● وللتعليق على ذلك فلنطالع النص التالي الذي ورد في الرؤية السياسية ومن ثم يتم التعليق عليه

2- المسار الأمني:

لا حوار حقيقي وسط نيران المدافع والمسيرات، لذلك يشترط التوصل إلى وقف إنساني لإطلاق النار مستنداً على بنود إعلان جدة برقابة إقليمية ودولية وأممية، و يتزامن ذلك مع انطلاق العملية السياسية، ويُمهد الطريق نحو وقف دائم لإطلاق النار يرسي الأرضية لأي اتفاق شامل وعادل ومستدام.»

- أولا؛

الهدنة الانسانية عملية مؤقتة ومحكومة بإطار زمني والغرض الأساسي منها هو فتح الطريق لإيصال الإغاثة للمتضررين من الحرب، ومعالجة الأوضاع الانسانية المتردية بسبب انهيار مجال الخدمات، ويتم ذلك عن طريق طرف ثالث «منظمات الاغاثة الأممية والاقليمية»، بعد تحديد الطرق والمعابر لإيصال الإغاثة، وهي تتم في ظل بقاء كل من طرفي الحرب في الأراضي الخاضعة لسيطرته، ودون أي تدابير عسكرية من شأنها الحد من انتشارها وتحركها، فيما عدا الطرق المخصصة لبعثات الاغاثة، وهي تقوم على التزام طرفي الحرب بها، وفي حال إخلال أي طرف بها يحق للطرف الآخر عدم التقيد بها، وينقضي أجلها بانتهاء التاريخ المحدد لها، ومن ثم يمكن لطرفي الحرب استئناف عملياتهما العسكرية.

- ثانيا؛

إطلاق أي عملية سياسية لا يمكن أن يتحقق في ظل انتشار الجيوش والمليشيات بلا ضابط أو رابط، ولابد قبل أن يتم ذلك من التوصل لوقف إطلاق النار دائم بين القوات المتقاتلة برقابة دولية، قابل للتطوير لاتفاق شامل للترتيبات الأمنية، وذلك يعني أن يتم حصر وتجميع كافة القوات التابعة لطرفي القتال في معسكرات مخصصة وتخضع للرقابة والضبط في تحركاتها، وتتم عملية حصر وتسجيل للأسلحة والجنود، وتقييد نطاق تحرك القوى العسكرية.

- ثالثا؛

وقف إطلاق النار الدائم في ظل ما نشهده حالياً من حالة استقطاب عمياء وسيادة لخطابات الكراهية بالضرورة يقتضي التوصل لاتفاق بوقف العدائيات، ويشمل تدابير وإجراءات لبناء الثقة بين الأطراف المتحاربة، ويشتمل على معالجة ما ترتب على الحرب وسيادة أحكام الطوارئ من انتهاكات لحقوق الانسان، وهو يشمل ما تم تناوله تحت مسمى «قضايا تهيئة المناخ» في وثيقة الرؤية السياسية.

- رابعا؛

هذه المسائل ليست شكلية إنما هي من صميم عملية بناء السلام والتحول الديمقراطي، وهناك إرث كبير في هذا المضمار كان يمكن الرجوع اليه مثل عملية السلام الشامل في نيفاشا ومراحلها، أو تلك المتعلقة بمباحثات دارفور، وهي توضح الخطوات العملية لوقف الحرب وبناء السلام، وخطوات التحول الديمقراطي.

● لذلك فإن تساؤلات تطل برأسها حول المرجعية التي تستند عليها هذه الاجتماعات، والآلية الخماسية التي ترعاها، هل هي خارطة طريق الآلية الرباعية التي تجمع الولايات المتحدة ومصر والسعودية والامارات، والتي صدرت في سبتمبر من العام الماضي؟

● لقد كانت خارطة الطريق تلك أكثر مقاربة لواقع الحرب واحاطة بتدابير بناء السلام والتحول الديمقراطي، حيث كانت رؤيتها تقوم على

1. هدنة إنسانية لمدة أولية مدتها ثلاثة أشهر، لتمكين دخول المساعدات الإنسانية بسرعة إلى جميع أنحاء السودان.

2. تفضي الهدنة الانسانية بشكل مباشر إلى وقف دائم لإطلاق النار.

3. اطلاق حوار سياسي شامل، يجمع القوى المدنية الممثلة لثورة ديسمبر من أحزاب ومنظمات مدنية وتنظيمات نسوية وشبابية.

4. من ثم يتم إطلاق عملية انتقالية شاملة وشفافة، تختتم في غضون تسعة أشهر لتلبية تطلعات الشعب السوداني، نحو إقامة حكومة مدنية مستقلة بقيادة مدنية وبشرعية ومساءلة واسعة.

● ولعل ما يستدعي السؤال مجددا حول المرجعية التي تستند اليها الآلية الخماسية لا يتوقف فقط عند هذه المسألة، إنما يمتد كذلك لطبيعة القوى التي شاركت في هذه الاجتماعات، علما بأن خارطة الطريق قد وضعت من ضمن تصورها، عدم مشاركة القوات المسلحة والدعم السريع وكل القوى العسكرية المساندة لهما في الحكم والعملية السياسية، حيث ستشارك في عملية الترتيبات الأمنية بما يفضي لجيش واحد تحت مظلة القوات المسلحة، مثلما قطعت بعدم السماح للمؤتمر الوطني ولافتاته المتعددة باختطاف حكم السودان مجدداً، والعودة للسلطة عبر بوابة الحرب والتفاوض.

حلفاء الجيش..
الشرق على شفا الحريق

ملخص

يتناول التقرير الانقسامات المتزايدة داخل الكتلة الديمقراطية، أكبر التحالفات الداعمة للجيش السوداني، بعد انطلاق اجتماعات اللجنة الخماسية في أديس أبابا بهدف بحث سبل إنهاء الحرب في السودان. وقد أثارت هذه الاجتماعات خلافات حادة بين مكونات الكتلة بشأن المشاركة فيها.

انقسمت الكتلة الديمقراطية إلى جناحين؛ أحدهما شارك في الاجتماعات بقيادة مني أركو مناوي ومبارك أردول، بينما رفض الجناح الآخر المشاركة بقيادة جعفر الميرغني وجبريل إبراهيم، مبررًا موقفه برفض الجلوس مع تحالف «تأسيس» المرتبط بقوات الدعم السريع.

يرى محللون أن هذا الانقسام يعكس صراعًا على النفوذ والمواقع السياسية في مرحلة ما بعد الحرب، ويكشف هشاشة التحالفات السياسية السودانية التي غالبًا ما تتأثر بحسابات المصالح أكثر من التوافقات الوطنية، مما قد يضعف الدعم السياسي الذي يوفره هذا التحالف للجيش.

يحذر التقرير من أن استمرار الخلافات داخل الكتلة الديمقراطية قد يزيد من تعقيد جهود السلام ويهدد الاستقرار، خاصة في شرق السودان حيث تتمتع بعض مكونات الكتلة بنفوذ كبير. كما قد تؤدي هذه الانقسامات إلى تصاعد التوترات السياسية والأمنية وتفاقم حالة الاستقطاب في البلاد.

تواجه الجبهة الداخلية للتحالفات الداعمة لاستمرارية الحرب تصدعات وانقسامات كبيرة بسبب الضغوط الدولية الرامية لإنهاء الأزمة في السودان ووقف الحرب. ومنذ الإعلان عن اجتماعات اللجنة الخماسية بشأن السودان المكونة من (الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الإفريقي، الإيغاد، جامعة الدول العربية) تفجرت الخلافات داخل الكتلة الديمقراطية حول المشاركة في الاجتماعات المنعقدة بأديس أبابا، وتفرقت السبل بين مكونات أكبر معسكر داعم للجيش ويشاركه السلطة منذ أكثر من خمس سنوات، الأمر الذي ربما يكون له تأثيراته الكبيرة على المشهد السوداني خاصة وأن هذا المعسكر يمثل الغطاء السياسي الذي يستخدمه الجيش في إدارة المشهد.

رفض وتأييد

في الثالث من يونيو الجاري بدأت اجتماعات اللجنة الخماسية لجمع ثلاثة واجهات سياسية تشكلت نتيجة الواقع الذي فرضته الحرب، وهي القوى المدنية الديمقراطية «صمود»، مجموعة تأسيس وهي تمثل قوات الدعم السريع، الكتلة الديمقراطية وهي مجموعة داعمة للقوات المسلحة. وفي الوقت الذي وصل فيه ممثلون عن الكتلة الديمقراطية إلى أديس أبابا للمشاركة في الاجتماعات على رأسهم منى أركو مناوي رئيس حركة جيش تحرير السودان ومبارك أردول رئيس التحالف الاجتماعي، أصدرت مجموعة أخرى من بورتسودان بياناً يرفض المشاركة جملة وتفصيلاً، ويقود هذا الجناح الرافض للمشاركة كل من جعفر الميرغني، رئيس الكتلة، وجبريل إبراهيم، رئيس حركة العدل والمساواة، إلى جانب قيادات أخرى من بينهم التوم هجو، محمد الأمين ترك، ومصطفى تمبور، وموسى هلال، ونبيل أديب وآخرون. ويبرر هذا الجناح قرار رفضه المشاركة بأن موقفه يعود إلى مشاركة تحالف «تأسيس»، الذي وصفه بأنه الجناح السياسي لقوات الدعم السريع، واعتبر أن مشاركة التحالف في الاجتماع تمثل خلطاً بين المسارين السياسي والأمني.

فيما يقول الجناح المشارك عبر بيان صادر عنه أن جعفر الميرغني رئيس الكتلة كان مطلعاً على جميع القوى السياسية المشاركة في اجتماعات أديس أبابا، وأشرف على التعديلات النهائية اللازمة قبل إرسال الموافقة إلى اللجنة الخماسية.

البحث عن السلطة

ويقول الكاتب والباحث في الشؤون الإفريقية دكتور محمد تورشين إن الكتلة الديمقراطية هي أكبر فصيل داعم للجيش والحكومة السودانية، فإن ما تشهده من انقسامات حول المشاركة في اجتماعات اللجنة الخماسية بأديس أبابا سينعكس سلباً وبلا شك على مسار هذا الدعم والتفويض، مشيراً في حديثه لـ«أفق جديد» إلى أن الانقسام يأتي في إطار عدم إشراك الفصائل غير الموقعة على اتفاقية سلام جوبا في السلطة، لذا توجهت هذه الفصائل غير التي ضمنت لها اتفاق جوبا مقاعد في السلطة، إلى البحث عن تمثيل في السلطة في اليوم التالي للحرب، فحسابات المصالح هي التي تحرك تلك القوى السياسية، فيما يعتقد تورشين أن التباين داخل الكتلة الديمقراطية يعكس حجم الهشاشة داخل التحالفات السياسية السودانية التي لا يمكن أن يعول عليها، مثلما حدث لقوى الحرية والتغيير التي تأسست إبان الحراك الثوري في العام 2018 باعتبارها أكبر تحالف سياسي يشهده السودان ولم يسلم من التشظي والانقسامات.

الخطر القادم من الشرق

خطورة ما يحدث داخل الكتلة الديمقراطية مربوطاً بخطورة تواجدها بشرق السودان وطبيعة تشكيلها من قوى يغلب عليها الطابع العسكري لجأت لحمل السلاح بدلاً من الحلول السياسية، ربما ينذر بانفجار الأوضاع بشرق السودان، كما يرى الصحفي والمحلل السياسي حسام الدين حيدر، ويشير في حديثه لـ«أفق

«تفرقت السبل بين مكونات أكبر معسكر داعم للجيش ويشاركه السلطة منذ أكثر من خمس سنوات.»

«ما تشهده من انقسامات حول المشاركة في اجتماعات اللجنة الخماسية بأديس أبابا سينعكس سلباً وبلا شك على مسار هذا الدعم والتفويض».

جديد» إلى أن انقسامات القوى السياسية بغض النظر عن موقفها من الحرب له تأثيره السالب في تأخير التوصل إلى حل، نتيجة لتباين المواقف وتضارب المصالح والارتباطات الخارجية لنموذج كتلة بورتسودان، كما يقول حيدر ويضيف أن ارتباطات هذه المجموعة بالخارج له تأثير كبير على مواقفها.

منبهاً إلى أن خطورة انقسام الكتلة الديمقراطية يمكن أن يفجر الأوضاع في شرق السودان في ظل تحريض المؤتمر الوطني باعتباره المستفيد من أي صدامات يمكن أن تحدث وتجر البلاد إلى عنف وفوضى جديدة تهدد بنسف النسيج الاجتماعي وتهديد وحدة البلاد وسيادتها الوطنية.

تحالف تحت رعاية السلطات

وخلال أبريل الماضي وقع أكثر من عشرين تنظيماً سياسياً على النظام الأساسي لتحالف (قوى الحرية والتغيير- الكتلة الديمقراطية) تحت رعاية السلطات ببورتسودان وحضور عدد من سفراء الدول بالسودان، ويتكون التحالف الداعم للجيش السوداني ويشاركه الحكم منذ انقلاب 25 أكتوبر 2023م، من تشكيلات حزبية وعسكرية وقبلية أبرزها: (الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل برئاسة جعفر الميرغني- رئيس الكتلة، حركات الكفاح المسلح الجبهة الثورية وتشمل: حركة جيش تحرير السودان مني أركو مناوي، حركة العدل والمساواة برئاسة جبريل إبراهيم، تجمع قوى تحرير السودان برئاسة عبد الله يحيى، حركة تحرير السودان المجلس الانتقالي برئاسة صلاح رصاص، الحزب الاتحادي الديمقراطي الجبهة الثورية برئاسة التوم هجو، حركة تحرير السودان برئاسة مصطفى تمبور، المجلس الأعلى لنظارات البجا والعموديات المستقلة برئاسة الناظر محمد الأمين ترك، التحالف الديمقراطي للعدالة الاجتماعية برئاسة مبارك أردول، الجبهة الشعبية المتحدة للتحرير والعدالة، برئاسة الأمين داؤود، بجانب قوى ومجالس أخرى).

«التباين داخل الكتلة الديمقراطية يعكس حجم الهشاشة داخل التحالفات السياسية السودانية».

على خطى التشظي

ملخص

كشفت اجتماعات أديس أبابا الأخيرة عن تصاعد الخلافات داخل تحالف الكتلة الديمقراطية، أكبر الكتل السياسية المتحالفة مع الجيش السوداني.

ورغم أن التحالف نشأ كتحالف ضرورة سياسية، فإنه ظل لاعباً مؤثراً منذ انقلاب أكتوبر 2021، قبل أن تبرز مؤخراً تباينات حول طبيعة العلاقة مع قيادة الجيش ومستقبل العملية السياسية.

يظهر الانقسام بوضوح حول المشاركة في اجتماعات أديس أبابا التي دعت إليها الآلية الخماسية. فبينما أعلنت قيادات بارزة في الكتلة اعتذارها عن المشاركة بحجة الخلافات الإجرائية، أكدت أطراف أخرى أن الوفد الذي شارك كان مفوضاً رسمياً من مؤسسات التحالف، ما عكس وجود تباين حاد في المواقف داخل الكتلة نفسها.

بحسب مصادر من داخل التحالف، كانت الكتلة قد اتفقت مبدئياً على المشاركة، بل وأبلغت الجهات المنظمة بذلك، قبل أن تتراجع بعض الفصائل بصورة مفاجئة. هذا التحول أدى إلى خلافات وملاسنات بين قيادات بارزة، أبرزها مني أركو مناوي وجعفر الميرغني، ما وسّع دائرة التوتر بين مكونات التحالف.

تتهم بعض الأطراف داخل الكتلة جهات مقربة من قيادة الجيش بالعمل على التأثير في قرارات التحالف أو دفعه نحو مزيد من الانقسام. وبينما تتواصل مساع لرأب الصدع بين قياداته، تبدو أزمة أديس أبابا قد أعادت إلى السطح خلافات قديمة ظلت مؤجّلة داخل تحالف يجمع مكونات متباينة في الرؤى والمصالح السياسية.

أم درمان: أفق جديد

أزاحت اجتماعات أديس أبابا النقاب عن صراع مكتوم؛ قديم متجدد داخل تحالف الكتلة الديمقراطية وهي أكبر كتلة سياسية متحالفة مع الجيش، ورغم أنها كانت عند ميلادها «طفل ضرورة» كما أطلق عليها القيادي البارز فيها؛ مني أركو مناوي إلا أنها لعبت دوراً سياسياً مهماً في حلفها مع الجيش منذ انقلاب أكتوبر 2021 بعدما أطاح بحكومة عبد الله حمدوك، وتسعى بعض مكونات هذه الكتلة لاتخاذ مواقف أكثر استقلالية من قائد الجيش؛ عبد الفتاح البرهان، لكن يبدو أن هذه المساعي اتسعت وأصبحت مصدر قلق لقيادة الجيش.

ووفقا لمعلومات من مصادر رفيعة حصلت عليها «أفق جديد» فإن الملابسات التي صاحبت مشاركة الكتلة في اجتماعات أديس أبابا اتهمت فيها مجموعات رئيسية داخل الكتلة، قيادة الجيش بإحداث هذه الربكة.

ويتشكل تحالف الكتلة الديمقراطية من أكثر من 10 كيانات، أبرزها حركة تحرير السودان بقيادة مني أركو مناوي وحركة العدل والمساواة بقيادة جبريل إبراهيم والحزب الاتحادي الديمقراطي قيادة جعفر الميرغني والمجلس الأعلى لنظارات البجا والعموديات المستقلة بقيادة الناظر محمد الأمين ترك.

انقسام الكتلة حول المشاركة في اجتماعات أديس أبابا

وانعقدت في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا اجتماعات للفرقاء السودانيين الأسبوع المنصرم، دعت لها الآلية الخماسية «الأمم المتحدة، الاتحاد الأفريقي، الإيغاد، الاتحاد الأوروبي والجامعة العربية»، وشاركت عدة مجموعات سياسية بينها «صمود» و «الكتلة الديمقراطية» و «تأسيس» و«المؤتمر الشعبي برئاسة علي الحاج» و «حركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد نور» لكن لم تتوصل الاجتماعات إلى توافق بين كافة المجموعات، لكن وثيقة صدرت عن الاجتماعات رفضت إشراك «تأسيس « و «المؤتمر الوطني» ووقع على الوثيقة «صمود، الكتلة الديمقراطية، حزب المؤتمر الشعبي، حزب البعث العربي الاشتراكي وحزب الأمة بقيادة مبارك الفاضل» بينما تحفظ على التوقيع بقية المشاركين.

ومع انعقاد الاجتماعات أصدرت الكتلة الديمقراطية بيانا أعلنت في اعتذارها عن المشاركة بسبب ما وصفته بغياب التوافق حول الترتيبات الإجرائية وحمل البيان توقيعات فصائل رئيسية بينها رئيس الكتلة؛ جعفر الميرغني وجبريل إبراهيم والناظر محمد الأمين ترك، بالمقابل أصدر رئيس قطاع الإعلام في الكتلة الديمقراطية؛ الأمين داؤود بياناً توضيحياً أبان

فيه أن مستجدات غير معلومة دفعت فصائل الكتلة لتغيير موقفها من المشاركة وسرد البيان تفاصيل خطوات موافقة الكتلة على المشاركة وأكد أن الوفد المشارك في اجتماعات أديس أبابا هو الوفد الرسمي المفوض من مؤسسات الكتلة، إذن ماذا جرى خلف الكواليس؟

حقيقة ما جرى خلف الكواليس

تتبعت «أفق جديد» ملابسات ما جرى خلف الكواليس ماقال إلى هذا الانقسام حول المشاركة في اجتماعات أديس، وأطلع مصدر بارز في الكتلة «أفق جديد» على ما دار، يقول المصدر ابتداء الكتلة الديمقراطية أقرت في مؤتمرها الأخير التواصل السياسي مع كافة الأطراف باستثناء «تأسيس» ما يعني عمليا تلبية أي دعوة في هذا الصدد، ويواصل المصدر قوله ومع ذلك، دار نقاش موسع قبل دعوة الخماسية واتفق الجميع على المشاركة ويشير إلى أن أول الموافقين كانت حركة العدل والمساواة، وبعدها أبلغت الكتلة الآلية الخماسية بالموافقة على المشاركة لإرسال الدعوات وفقا لما هو معمول به.

وتشير «أفق جديد» بحسب المعلومات التي تحصلت عليها إلى أن موقف حركة العدل والمساواة في الاجتماعات ظل على الدوام مرنا تجاه المؤتمر الوطني بينما أظهر تشددا مستمرا إزاء الحوار مع «صمود» فيما موقف الكتلة الديمقراطية بشبه إجماع يستثني المؤتمر الوطني من أي عملية سياسية مستقبلية.

بعد وصول الدعوات من الآلية الخماسية اتفقت الأطراف على مشاركة 13 شخصاً يتم تشكيلهم من فصائل الكتلة، حيث تولى هذا الأمر مني أركو مناوي وجعفر الميرغني وجرت بعض التعديلات في قائمة المشاركين بواسطة رئيس الكتلة الميرغني، غير أنه وبشكل مفاجئ أعلنت عدة فصائل على رأسها الحزب الاتحادي برئاسة جعفر الميرغني عدم المشاركة في اجتماعات أديس أبابا، وقاد هذا التغيير المفاجئ في الموقف إلى ملاسنات شديدة اللهجة بين مناوي والميرغني، واتسعت دائرة الخلافات في الكتلة الديمقراطية عقب المشاركة في اجتماعات أديس أبابا، ونقل المصدر قوله «لدينا من المعلومات ما يؤكد أن الذي يحدث في الكتلة الديمقراطية بواسطة أيادي الجيش، ونعلم تماما أن الهدف إما الإخضاع لتوجهات قائد الجيش أو التفتيت».

وعلمت «أفق جديد» بمساع حثيثة تقودها شخصيات قريبة من قائد الجيش لطي الخلافات بين مناوي، جبريل وجعفر الميرغني.

يبدو جلياً أن الكتلة الديمقراطية التي تواجه شبح الانقسام اليوم كانت تعاني في الأصل من خلافات منذ تأسيسها لجهة تباين التوجهات الفكرية والسياسية لمكوناتها لكن ظلت هذه الصراعات تحت السيطرة ذلك بإعمال التوافق بشكل مستمر، إلا أن اجتماعات أديس كانت بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير.

السلطة والإنسان
قصة صراع لم تنتهِ

حاتم أيوب أبو الحسن

ملخص

يتناول النص الصراع التاريخي المستمر بين السلطة والإنسان، موضحًا أن السلطة نشأت أساسًا لتنظيم الحياة وتحقيق الاستقرار والعدالة، لكنها كثيرًا ما تحولت إلى غاية بحد ذاتها، فأصبحت أداة للهيمنة والسيطرة بدلًا من خدمة المجتمع وحماية مصالحه.

يؤكد الكاتب أن السياسة وُجدت لإدارة الخلافات بوسائل سلمية وتحويل الصراع من العنف إلى الحوار والتوافق. غير أن المشكلة تبدأ عندما تجعل السلطة الحفاظ على بقائها هدفها الأسمى، فتتراجع مصالح المواطنين وتتحول الدولة إلى ساحة صراع على النفوذ.

يشير إلى أن كثيرًا من القوى السياسية التي رفعت شعارات الإصلاح والإنقاذ انتهت إلى إنتاج أزمات جديدة، لأنها ركزت على امتلاك القوة أكثر من تحقيق الأمن والعدالة. فالشرعية الحقيقية للدولة لا تقوم على الخوف والإكراه، بل على خدمة المواطنين وتلبية احتياجاتهم.

يخلص الكاتب إلى أن الإنسان هو جوهر السياسة وسبب وجودها، وأن نجاح الدول يُقاس بقدرتها على توفير حياة كريمة وآمنة لمواطنيها. لذلك يبقى السؤال مطروحًا: هل وُجدت السلطة لخدمة الإنسان أم أصبح الإنسان وسيلة في سبيل السلطة؟ وهو سؤال ما زال مفتوحًا عبر التاريخ.

منذ أن اكتشف الإنسان فكرة السلطة، بدأت واحدة من أطول القصص في التاريخ؛ قصة لم تكن يومًا مجرد صراع بين حاكم ومحكوم، أو بين دولة ومعارضة، بل كانت في جوهرها صراعًا بين السلطة باعتبارها أداة لتنظيم الحياة، والسلطة حين تتحول إلى غاية تبتلع كل ما حولها، بما في ذلك الإنسان نفسه.

في كل حقبة من التاريخ، كانت السياسة تُقدَّم بوصفها الطريق إلى الاستقرار والعدالة وحماية المصالح العامة. لكن التاريخ نفسه يخبرنا أن السياسة كثيرًا ما انحرفت عن هذا المسار، فتحولت من وسيلة لحماية المجتمعات إلى وسيلة للهيمنة عليها، ومن عقدٍ اجتماعي يربط الدولة بمواطنيها إلى علاقة قوة تختبر فيها السلطة حدود قدرتها على السيطرة.

لهذا يعود السؤال في كل أزمة كبرى، وفي كل حرب، وفي كل انهيار اقتصادي أو اجتماعي: لمن تُمارس السياسة؟ ولصالح من تُدار الدولة؟ فالمواطن الذي يدفع ثمن الصراعات من أمنه ولقمة عيشه ومستقبل أبنائه لا تعنيه كثيرًا خرائط النفوذ ولا تفاصيل الصفقات والتحالفات، بقدر ما يعنيه أن يعيش حياة آمنة وكريمة في وطن لا ينظر إليه باعتباره رقمًا في تعداد السكان أو بندًا في خطابات السياسيين.

لقد نشأت السياسة لأن البشر أدركوا أن إدارة الخلاف أقل كلفة من إدارة الحروب، وأن الحوار أقل دموية من السلاح، وأن التعايش أكثر حكمة من الإقصاء. كانت محاولة لتحويل الصراع من ساحات القتل إلى مؤسسات الدولة، ومن منطق الغلبة إلى منطق التوافق. لكن المأساة تبدأ حين تنسى السلطة هذه الحقيقة البسيطة، وتتعامل مع بقائها بوصفه الهدف الأعلى الذي يبرر كل شيء.

عندها يتغير معنى الوطن. لا يعود فضاءً مشتركًا للمواطنين، بل يتحول إلى ساحة تنافس على النفوذ. ويتحول الإنسان من صاحب حق إلى موضوع للإدارة والتعبئة والاستقطاب. تصبح معاناته مادة للخطابات، وتصبح حياته هامشًا في معارك تدور باسمه لكنها نادرًا ما تكون من أجله.

ولعل أكثر مفارقات السياسة قسوة أن كثيرًا من القوى التي رفعت شعارات الإنقاذ والتحرير والحماية انتهت إلى إنتاج أزمات جديدة بأسماء مختلفة. انتصرت في معاركها، لكنها خسرت ثقة الناس. سيطرت على الأرض، لكنها عجزت عن بناء الاستقرار. امتلكت أدوات القوة، لكنها فقدت الغاية التي تمنح القوة معناها.

فالسلطة التي لا تنتج أمنًا وعدالة وفرصًا للحياة ليست قوة حقيقية، بل قدرة مؤقتة على فرض الأمر الواقع. والدولة التي تُقاس بقدرتها على إخضاع مواطنيها أكثر من قدرتها على خدمتهم، إنما تضعف نفسها ببطء، لأن الشرعية لا تُصنع بالخوف، والاستقرار لا يُبنى على الإكراه، والأوطان لا تُدار بمنطق المنتصر والمهزوم.

إن الأزمة العميقة في كثير من المجتمعات ليست أزمة أشخاص أو حكومات فقط، بل أزمة فهم للسياسة ذاتها. فهناك من يرى السلطة وسيلة لبناء المجتمع، وهناك من يراها حقًا مكتسبًا يجب الاحتفاظ به مهما كانت الكلفة. وهناك من ينظر إلى الدولة باعتبارها ملكًا عامًا لجميع مواطنيها، بينما يتعامل معها آخرون كغنيمة يجب الاستحواذ عليها والدفاع عنها ضد الجميع.

وحين تصبح الدولة غنيمة، يتحول العمل السياسي إلى صراع صفري لا مكان فيه للشراكة أو التسوية أو المصلحة العامة. يصبح الانتصار الكامل وهمًا يطارد الجميع، بينما يدفع المجتمع وحده ثمن هذا الوهم. عندها لا يعود السؤال من يحكم، بل ماذا تبقى ليُحكم؟ وما قيمة السلطة إذا كانت المدن مدمرة، والمؤسسات منهارة، والمواطنون موزعون بين الخوف والنزوح والانتظار؟

الحقيقة التي كثيرًا ما تضيع وسط ضجيج الصراعات هي أن الإنسان ليس تفصيلًا في المعادلة السياسية، بل هو أصلها وسبب وجودها. فكل مشروع سياسي لا يجعل حياة الناس أكثر أمنًا وحرية وكرامة وعدالة هو مشروع فقد مبرره الأخلاقي والتاريخي، مهما كانت شعاراته براقة وخطاباته مؤثرة.

وفي نهاية المطاف، لا تُقاس عظمة الدول بحجم ما تملك من قوة، بل بحجم ما توفره من حياة كريمة لمواطنيها. ولا تُقاس نجاحات السياسة بعدد من وصلوا إلى السلطة، بل بعدد الذين استطاعوا العيش بكرامة تحت ظلها. فحين ينتصر الإنسان تنتصر السياسة بمعناها النبيل، وحين يُهزم الإنسان تصبح كل الانتصارات الأخرى مجرد هزائم مؤجلة.

وهكذا تستمر قصة الصراع بين السلطة والإنسان؛ قصة تتغير وجوه أبطالها وأسماء ساحاتها، لكنها تحتفظ بالسؤال نفسه منذ فجر التاريخ: هل وُجدت السلطة لخدمة الإنسان، أم أصبح الإنسان وقودًا في طريق السلطة؟ وحتى تجد البشرية إجابة عادلة لهذا السؤال، ستظل هذه القصة مفتوحة على فصل جديد لم يُكتب بعد.

محادثات الخماسية في أديس أبابا:

هل توحِّد القوى المدنية السودانية أم تعمِّق الانقسام؟

عادل يعقوب أحمد نور

ملخص

ناقش المقال محادثات «الخماسية» في أديس أبابا باعتبارها محاولة لإيجاد موقف مدني موحد تجاه الأزمة السودانية. ويطرح تساؤلًا حول ما إذا كانت هذه اللقاءات ستنجح في توحيد القوى المدنية أم ستضيف انقسامات جديدة إلى المشهد السياسي المعقد.

يشير الكاتب إلى أن القوى المدنية السودانية لم تعد كتلة واحدة، إذ ظهرت بينها تباينات واضحة منذ اندلاع الحرب، سواء في تحديد المسؤوليات أو في المواقف السياسية والتحالفات الإقليمية والدولية. لذلك أصبح الحديث عن موقف مدني موحد أكثر صعوبة من السابق.

يرى أن المحادثات قد تساهم في بناء حد أدنى من التوافق حول قضايا عاجلة مثل وقف الحرب، وحماية المدنيين، وإيصال المساعدات الإنسانية، خاصة في ظل الضغوط الإقليمية والدولية. لكن هناك مخاوف من أن تؤدي إلى مزيد من الانقسام إذا شعرت بعض الأطراف بالتهميش أو الإقصاء.

يخلص الكاتب إلى أن نجاح المحادثات لا يعتمد على تحقيق وحدة كاملة بين القوى المدنية، بل على إنشاء منصة مشتركة حول أهداف وطنية محددة. فمستقبل هذه الجهود مرهون بقدرة الأطراف على تجاوز الخلافات الضيقة وتحويل الحوار إلى مشروع وطني يسهم في إنهاء الحرب واستعادة الاستقرار.

تشهد العاصمة الإثيوبية أديس أبابا هذه الأيام جولة جديدة من محادثات «الخماسية» المتعلقة بالأزمة السودانية، في لحظة تبدو من أكثر اللحظات تعقيدًا منذ اندلاع الحرب. وبينما تُطرح هذه اللقاءات باعتبارها محاولة لإعادة بناء موقف مدني موحَّد يسهم في وقف الحرب واستعادة المسار السياسي، يبرز سؤال جوهري: هل تؤدي هذه المحادثات فعلًا إلى توحيد القوى المدنية السودانية، أم أنها ستنتج انقسامًا جديدًا فوق الانقسامات القائمة؟

الإجابة ليست سهلة، لأن المشهد المدني السوداني نفسه لم يعد كتلة واحدة. فمنذ اندلاع الحرب، ظهرت اصطفافات متعددة داخل القوى المدنية، بعضها يحمّل المسؤولية لطرف بعينه، وبعضها يتبنى خطابًا أقرب إلى الحياد السياسي، فيما ذهبت مجموعات أخرى نحو تحالفات إقليمية ودولية مختلفة. وبين هذه التباينات، أصبح الحديث عن «القوى المدنية» وكأنها جسم واحد أقرب إلى التوصيف الرغائبي منه إلى الواقع السياسي.

من زاوية أولى، يمكن القول إن محادثات الخماسية قد تفتح نافذة لتوحيد الحد الأدنى من الموقف المدني، لا عبر إذابة الخلافات الأيديولوجية والتنظيمية، بل عبر الاتفاق على أجندة عاجلة تتمثل في وقف الحرب، وحماية المدنيين، وإيصال المساعدات الإنسانية، وخلق مناخ يسمح بإطلاق عملية سياسية شاملة. فالإرهاق الذي أصاب المجتمع السوداني، وحجم الدمار الذي أصاب الدولة والمجتمع، جعلا كثيرًا من القوى تدرك أن استمرار التشظي المدني لم يعد ترفًا سياسيًا.

كما أن المجتمعين الإقليمي والدولي باتا ينظران إلى ضعف الصوت المدني بوصفه أحد أسباب غياب البديل السياسي القادر على التأثير. لذلك قد تمارس الضغوط الدبلوماسية دورًا في دفع الأطراف المدنية نحو صيغ تنسيق أوسع، حتى وإن كانت مؤقتة أو هشة.

لكن في المقابل، هناك أسباب حقيقية تدعو إلى الحذر من التفاؤل المفرط. فمثل هذه المحادثات قد تنتج أيضًا اصطفافات جديدة، خاصة إذا شعرت بعض القوى بأنها مُستبعدة من التمثيل أو أن التفاهمات تُصنع في غرف مغلقة بعيدًا عن التوافق الوطني الأوسع. وفي التجربة السودانية، كثيرًا ما تحولت المبادرات السياسية إلى أسباب إضافية للانقسام عندما فُهمت باعتبارها إعادة توزيع للنفوذ أكثر من كونها سعيًا لصناعة إجماع وطني.

ثم إن أزمة القوى المدنية ليست أزمة تنسيق فقط، بل أزمة ثقة أيضًا؛ ثقة متبادلة بين المكونات المختلفة، وثقة شعبية تآكلت بفعل الإخفاقات السياسية السابقة، والاستقطاب الحاد، والخطاب المتبادل الذي اتسم أحيانًا بالإقصاء والتخوين. ولهذا فإن أي محاولة للوحدة لن تنجح ما لم تُبنَ على مراجعات صريحة وشجاعة، لا مجرد تفاهمات تكتيكية مرتبطة باللحظة.

السؤال الأهم ربما ليس: هل ستوحِّد محادثات أديس القوى المدنية؟ بل: ما نوع الوحدة الممكنة أصلًا؟ فالوحدة الكاملة قد تكون هدفًا بعيدًا وغير واقعي في ظل التباينات الحالية، لكن بناء منصة مدنية عريضة حول أهداف محددة ومرحلية قد يكون ممكنًا وأكثر عملية.

السودان اليوم لا يحتاج بالضرورة إلى تطابق سياسي كامل بين القوى المدنية، بقدر ما يحتاج إلى حد أدنى من التوافق الوطني يمنع انهيار الدولة ويعيد الاعتبار للعمل السياسي المدني كبديل للحرب.

لذلك يمكن القول إن محادثات الخماسية في أديس تقف عند مفترق طريق: فهي قد تصبح بداية لترميم الصف المدني إذا غلبت روح التنازل والمصلحة الوطنية، وقد تتحول إلى محطة جديدة من الانقسام إذا انتصرت الحسابات الضيقة ومنطق الإقصاء.

وفي النهاية، يبقى الحكم الحقيقي ليس في البيانات الختامية أو الصور الجماعية، بل في قدرة القوى المدنية السودانية على تحويل الحوار إلى مشروع وطني يتجاوز خلافات الأمس، ويستجيب لمأساة السودانيين الذين أنهكتهم الحرب وأثقلت كاهلهم الانتظارات.

تحديات مبكرة تواجه الموسم الزراعي بمشروع الجزيرة

ملخص

بدأ الموسم الزراعي الجديد في مشروع الجزيرة بعد إعلان فتح مياه الري من خزان سنار، إلا أن الخطوة أثارت مخاوف عدد من المزارعين الذين شككوا في جاهزية البنية التحتية للري. وأظهرت جولات ميدانية وجود أطماء وحشائش في بعض القنوات والترع، مما قد يؤثر على انسياب المياه ووصولها إلى الحواشات.

أكدت إدارة المشروع جاهزية الموسم، موضحة أن الخطة تستهدف زراعة نحو 1,2 مليون فدان بمحاصيل متنوعة تشمل القطن والذرة والفول السوداني وفول الصويا والخضر. كما أشارت إلى اكتمال صيانة بوابات خزان سنار واعتماد أساليب فنية لتنظيم الري وتقليل فاقد المياه.

رغم هذه التطمينات، يرى المزارعون أن نجاح الموسم يعتمد على استكمال أعمال تطهير القنوات وصيانة شبكات الري الفرعية، إلى جانب معالجة مشكلات التمويل وارتفاع تكاليف التحضير الزراعي. وحذر بعضهم من أن تدفق المياه قبل اكتمال هذه الأعمال قد يؤدي إلى هدر المياه وعدم عدالة توزيعها.

يأتي الموسم الزراعي في ظل آثار الحرب التي ألحقت خسائر كبيرة بالقطاع الزراعي السوداني تجاوزت 10 مليارات دولار، وشملت تدمير البنية التحتية ونهب المعدات الزراعية. لذلك تتجه الأنظار إلى قدرة مشروع الجزيرة على تجاوز هذه التحديات وتحقيق إنتاجية تسهم في دعم الأمن الغذائي والاقتصاد الوطني.

أثار إعلان إدارة مشروع الجزيرة فتح مياه الري من خزان سنار إيذانًا بانطلاق الموسم الزراعي ردود فعل متباينة وسط المزارعين».

أثار إعلان إدارة مشروع الجزيرة فتح مياه الري من خزان سنار إيذانًا بانطلاق الموسم الزراعي (2026 . 2027) ردود فعل متباينة وسط المزارعين، الذين أبدى عدد منهم مخاوف بشأن جاهزية البنية التحتية للري واستكمال التحضيرات اللازمة لإنجاح الموسم.

وخلال جولة ميدانية أجرتها «أفق جديد» في أجزاء واسعة من المشروع، بدت العديد من قنوات الري والترع الفرعية بحاجة إلى مزيد من أعمال التطهير والصيانة، حيث لوحظت تراكمات من الأطماء والحشائش في عدد من المواقع، الأمر الذي يثير تساؤلات حول قدرتها على استيعاب كميات كبيرة من المياه وضمان وصولها إلى الحواشات بصورة منتظمة.

وفي المقابل، أعلن محافظ مشروع الجزيرة، المهندس إبراهيم مصطفى علي، فتح مياه الري من خزان سنار عبر الترعتين الرئيسيتين لمشروعي الجزيرة والمناقل، إيذانًا ببدء الموسم الزراعي الجديد.

ودعا المحافظ، خلال زيارته لخزان سنار برفقة عدد من المسؤولين ومدير الخزان المهندس محمد الحاج محمد سند، المزارعين إلى الالتزام بمواقيت الزراعة والري وفق توصيات هيئة البحوث الزراعية، والإسراع في فتح «أبو عشرينات» وتنفيذ عمليات زراعة وري محاصيل العروة الصيفية المستهدفة على مساحة 1,2 مليون فدان.

وأوضح أن الخطة الزراعية تشمل زراعة القطن والذرة والفول السوداني وفول الصويا والعدسية، إلى جانب محاصيل الخضر، مؤكدًا أن الموسم الحالي سيشهد التزامًا أكبر بالمحددات الفنية والدورة الزراعية، واعتماد خيار الزراعة الجماعية للمزارعين بمحصول واحد على مستوى «النمرة»، بما يسهم في تنظيم عمليات الري وتقليل فاقد المياه وتعزيز مكافحة الآفات.

من جانبه، أكد مدير خزان سنار، المهندس محمد الحاج محمد سند، جاهزية الخزان لتلبية الاحتياجات المائية للموسم الزراعي، مشيرًا إلى اكتمال أعمال صيانة وتأهيل 25 بوابة بالخزان واستعدادها للعمل بكفاءة عالية.

بدوره، أوضح مدير إدارة الري بمشروع الجزيرة، المهندس محمد عثمان العوض، أن انسياب المياه من خزان سنار سيتم بصورة تدريجية ومنظمة، بما يضمن تلبية الاحتياجات المائية للمحاصيل المختلفة والحد من فاقد المياه خارج قنوات الري وأبو عشرينات.

غير أن هذه التطمينات لم تبدد بالكامل مخاوف بعض المزارعين الذين يرون أن نجاح الموسم يتطلب استكمال أعمال التأهيل الميداني قبل تدفق المياه بكميات كبيرة.

وقال المزارع فيصل عبد الله لـ«أفق جديد» إن كميات من الأطماء والحشائش لا تزال تعيق بعض القنوات، مضيفًا أن نجاح الموسم الزراعي لا يرتبط بتوفير المياه وحده، وإنما بكفاءة شبكة الري وقدرتها على إيصال المياه بصورة عادلة إلى جميع المزارعين. وأضاف: «المياه وحدها لا تكفي إذا لم تكن القنوات جاهزة لاستقبالها وتوزيعها بصورة سليمة بين الحواشات».

وفي السياق ذاته، قال المزارع هاشم موسى إن عددًا من المزارعين لم يتمكنوا حتى الآن من استكمال عمليات تحضير الأراضي بسبب ارتفاع تكاليف الحرث ونقص التمويل، إلى جانب التحديات الاقتصادية التي فرضتها الحرب خلال السنوات الماضية.

أما المزارع عبد الرحمن العباس، فيرى أن إطلاق المياه قبل استكمال أعمال التطهير والصيانة قد يؤدي إلى زيادة الفاقد المائي، في وقت قد تواجه فيه بعض المساحات الزراعية صعوبات في الحصول على حصتها من المياه.

كما أعرب مزارعون آخرون عن خشيتهم من تأخر عمليات الزراعة في بعض الأقسام إذا لم تُستكمل أعمال صيانة القنوات الفرعية وفتح «أبو عشرينات» خلال الفترة المقبلة، مطالبين بمزيد من التنسيق بين إدارات الري والمزارعين لضمان عدالة توزيع المياه ووصولها إلى جميع المناطق المستهدفة.

وسبق أن قدرت وزارة الزراعة والغابات في السودان الخسائر التي لحقت بالقطاع الزراعي خلال عامي الحرب التي اندلعت منذ منتصف أبريل 2023 بأكثر من 10 مليارات دولار، وأشارت إلى التدمير والنهب الواسع للأصول وتخريب

«نجاح الموسم الزراعي لا يرتبط بتوفير المياه وحده، وإنما بكفاءة شبكة الري وقدرتها على إيصال المياه بصورة عادلة إلى جميع المزارعين».

«بدت العديد من قنوات الري والترع الفرعية بحاجة إلى مزيد من أعمال التطهير والصيانة.»

محطات البحوث.

وذكرت الوزارة في تقرير مفصل أن الحرب تسببت في تدمير ونهب الأصول الرأسمالية من معدات ميكانيكية وحركية، بالإضافة إلى تخريب كامل لمحطات البحوث الزراعية الحيوية.

وأشارت وزارة الزراعة إلى ارتفاع في المساحات المزروعة هذا العام خلال الموسم الصيفي إلى 40 مليون فدان، وأكدت أن ذلك يشير إلى عدم وجود مجاعة في البلاد وفقًا لما ذكرته التقارير الدولية، إلا أنها لم تشر إلى المعوقات التي يواجهها المنتجون خلال الموسم. وسبق أن علق السودان عضويته في نظام المرصد العالمي للجوع قبل صدور تقريره الذي أشار إلى اتساع رقعة المجاعة في البلاد. التقرير ذكر أن المجاعة طاولت خمس مناطق جديدة في دارفور وجنوب كردفان مع رصد 17 منطقة أخرى مهددة بالمجاعة، بما في ذلك مناطق في الجزيرة والخرطوم.

وكشف التقرير عن تعرض وحدة الموارد الوراثية التابعة لهيئة البحوث بمدني، والتي تضم بنك الجينات الرئيسي الذي يحوي أكثر من 17 ألف مورد وراثي ومعامل بحثية، للتدمير الكامل، كما طال التدمير القطاع الغابي والبستاني والبنيات التحتية الهامة من مخازن وصوامع ومصانع.

وأشار التقرير إلى أن جميع الآلات الزراعية تقريبًا نُهبت ونُقلت إلى دول الجوار، وأن المنتجين في مناطق الحرب فقدوا محاصيلهم ومعداتهم الزراعية بشكل كامل، مما أدى إلى زيادة حادة في نسبة الفقر في المناطق الزراعية المستهدفة، خاصة وأن غالبية السكان في هذه المناطق يعتمدون بشكل أساسي على الزراعة والرعي، وأن الكثير منهم لم يتمكنوا من حصاد محاصيلهم بسبب القتال.

وأكد التقرير أن القطاع الزراعي فقد نتيجة لهذه الخسائر مقدراته الأساسية للقيام بدوره المعهود في دعم الاقتصاد السوداني، وقدرت القيمة الإجمالية لهذه الخسائر بأكثر من 10 مليارات دولار أمريكي. ومن بين المشاريع القومية الكبرى التي تضررت بشدة جراء الحرب: مشروع الجزيرة، وهيئة السوكي الزراعية، وهيئة الرهد الزراعية، ومؤسسة حلفا الزراعية.

وبينما تؤكد إدارة المشروع جاهزية الموسم الزراعي من الناحية الفنية وتوافر الإمداد المائي من خزان سنار، يرى المزارعون أن الاختبار الحقيقي يبدأ داخل الحقول وشبكات الري الفرعية، حيث تتحدد قدرة المشروع على تحويل الخطط المعلنة إلى نتائج عملية.

ومع بدء انسياب المياه، تتجه الأنظار إلى مدى سرعة معالجة أوجه القصور في البنية التحتية للري واستكمال التحضيرات الميدانية، باعتبارها عوامل أساسية لنجاح الموسم الزراعي وتحقيق الإنتاجية المستهدفة، في مشروع يمثل أحد أهم ركائز الأمن الغذائي والاقتصاد الزراعي في السودان.

«المياه وحدها لا تكفي إذا لم تكن القنوات جاهزة لاستقبالها وتوزيعها بصورة سليمة بين الحواشات.»

حين تصدر الحرب عملتها الانهيار النقدي في السودان

عمر سيد أحمد *

ملخص

يتناول المقال الأزمة النقدية في السودان خلال الحرب، موضحًا كيف أدت ثلاث سنوات من الصراع إلى تفكك النظام المصرفي وتحول مناطق مثل دارفور إلى اقتصادات معزولة. ويبرز مثال تداول أوراق نقدية جديدة في نيالا تحمل توقيع محافظ سابق، باعتبارها مؤشرًا على نشوء نظام مالي موازٍ خارج الدولة الرسمية.

يشرح الكاتب أن انهيار البنوك منذ أبريل 2023 وانقطاع السيولة من البنك المركزي دفع السكان للاعتماد على حلول بديلة مثل الدولار، الحوالات غير الرسمية، والفرنك التشادي، إلى جانب ظهور عملة محلية غير معترف بها رسميًا. كما ساهم ذلك في خلق اقتصاد هجيني متعدد الأدوات يعكس غياب الدولة النقدية.

يسلط الضوء على الاعتماد الكبير على التطبيقات المصرفية مثل «بنكك»، في ظل شح النقد الورقي، وما ترتب عليه من ارتفاع حاد في عمولات تحويل الأموال وصلت إلى 20–25%، ما جعل المواطنين يتحملون كلفة مالية كبيرة للحصول على أموالهم.

يخلص الكاتب في التحليل إلى أن ما يحدث في السودان ليس مجرد أزمة سيولة، بل انقسام نقدي وسياسي يهدد استقرار الدولة، حيث تتعدد العملات والأنظمة المالية داخل البلد الواحد، ما يؤدي إلى تآكل الثقة وخلق اقتصاد موازٍ صعب الدمج مستقبلًا دون عملية إعادة بناء طويلة ومعقدة..

الحدث: ورقة نقدية تُعيد رسم خريطة الثقة

لأول مرة منذ أعوام، بدأ المتعاملون في أسواق نيالا – عاصمة جنوب دارفور – يتداولون أوراقاً نقدية جديدة من فئتَي الألف والخمسمئة جنيه. لم تكن مهترئة ولا ممزقة كما اعتادوا، بل نظيفة الطباعة – غير أنها تحمل توقيع جنقول وتاريخ مايو 2022.

التوقيع كان لجنقول – آخر محافظ لبنك السودان عُيِّن في عهد حكومة مدنية شرعية قبل انقلاب أكتوبر 2021 الذي شنّه قائد الجيش على الحكومة الانتقالية. تقصر حكومة تأسيس الاعتراف بالعملة السودانية على الأوراق التي تحمل توقيعه – رفضاً لكل من جاء بعده بتعيين من سلطة غير شرعية. وللمرة الأولى منذ اندلاع الحرب في أبريل 2023، تقاضى جنود الدعم السريع رواتبهم بالجنيه السوداني – لا بالدولار الأمريكي.

هذا الحدث، الذي قد يبدو تقنياً للوهلة الأولى، هو في حقيقته إعلان سياسي واقتصادي بالغ الدلالة: منطقة تعيش خارج النظام المصرفي الرسمي منذ ثلاث سنوات بدأت تبني نظامها الخاص – لا كمشروع انفصالي، بل كرد فعل على الإهمال والعزلة.

تصحيح | وردت في بعض التقارير الأولية إشارة إلى «تعيين جنقول محافظاً جديداً» – وهذا غير دقيق. ما تكوّن هو مجلس عملة انتقالي لا بنك مركزي مكتمل، وما جرى هو قصر الاعتراف بالعملة على الأوراق التي تحمل توقيعه بوصفه آخر محافظ شرعي. وكل من تولى المنصب بعده جاء بتعيين من سلطة غير شرعية لا تعترف بها حكومة تأسيس.

تفاصيل الإصدار

التفاصيل
البند
ألف جنيه وخمسمئة جنيه
الفئات النقدية
جنقول – آخر محافظ عُيِّن في عهد حكومة مدنية شرعية قبل انقلاب 2021؛ تقصر حكومة تأسيس الاعتراف بالعملة على الأوراق التي تحمل توقيعه، رفضاً لكل من جاء بعده بتعيين من سلطة غير شرعية
التوقيع
مايو 2022 – بأثر رجعي (رسالة استمرارية لا إعلان عملة جديدة)
تاريخ الطباعة
شركة المستقبل للخدمات المصرفية والمالية
قناة التوزيع
مناطق سيطرة الدعم السريع في دارفور
نطاق التداول
غير معترف به خارج نطاق حكومة تأسيس
الوضع القانوني

الجذور: ثلاث سنوات من العزلة المالية

لفهم ما جرى في نيالا لا بد من العودة إلى أبريل 2023 – اليوم الذي اندلعت فيه الحرب وأغلقت معه كل فروع البنوك في مناطق النزاع، بعضها بسبب الدمار المادي والنهب، وبعضها بسبب انقطاع الكهرباء والاتصالات.

منذ ذلك اليوم، لم تتلقَّ هذه المناطق أي إمداد بالسيولة النقدية من بنك السودان في بورتسودان. النتيجة الحتمية كانت تآكل الأوراق المتداولة وتلفها حتى أصبح جزء واسع منها غير صالح للتداول فعلياً. ما يصفه البعض بـ«التعنت» هو في جوهره توظيف الخدمات المالية كورقة ضغط في النزاع.

الإجراءات النقدية لحكومة تأسيس ليست مبادرات لبناء دولة موازية من فراغ – بل هي في معظمها ردود فعل اضطرارية على فراغ خدمي حقيقي. والفرق بين الأمرين جوهري في أي تقييم سياسي أو قانوني.

الاقتصاد البديل: حين يبتكر الناس بديلاً عن الدولة

حين تغيب المؤسسة لا يتوقف الناس عن الحياة – يبتكرون. هذا ما حدث في دارفور، حيث نشأ نظام مالي هجين متعدد الطبقات:

المخاطر الرئيسية
نطاق الاستخدام
أداة التداول
تلف الأوراق وفقدان القيمة
عموم المناطق
النقد السوداني المهترئ
لا رقابة، عرضة للاستغلال
المدن الكبرى والتجار
الحوالة غير الرسمية
تفاوت في إمكانية الوصول
النخب والتجار الكبار
الدولار الأمريكي

تبعية اقتصادية للخارج
المناطق الحدودية الغربية
الفرنك التشادي
إشكاليات شرعية وغياب احتياطي
نيالا ومناطق الدعم السريع
العملة الجديدة / بنك المستقبل

الشريان المالي الوحيد: تطبيق بنكك وعمولاته الخانقة

في ظل انهيار المنظومة المصرفية الرسمية، أصبح تطبيق بنكك (Bankak) التابع لبنك الخرطوم الشريان المالي الرئيسي — بل الوحيد في كثير من الأحيان — الذي يربط سكان دارفور بذويهم وبالاقتصاد الأوسع. يعتمد عليه ملايين السودانيين في تلقي التحويلات من الخارج والداخل، وصرف مرتبات موظفي المنظمات الإنسانية العاملة في المنطقة.

لكن هذا الاعتماد الاضطراري جاء بثمن باهظ. مع تفاقم شح النقد الورقي، تضاعفت عمولات تحويل الأموال الرقمية إلى نقد تضاعفاً صاروخياً، يتقاضاها وسطاء ووكلاء يعملون في ظل غياب أي رقابة:

ملاحظة
نسبة العمولة
المنطقة / الفترة
التاريخ
القاعدة قبل تفاقم الأزمة
8–10%
نيالا
أغسطس 2024
بداية التصاعد الحاد
18–20%
شح نقدي خريفي
سبتمبر 2025
افتتاح صرافة المستقبل لم يُخفّف الأزمة
15–16%
بعد افتتاح الصرافة
يناير 2026
استمرار الارتفاع
19–20%
نيالا
أبريل 2026
ذروة موثقة — تزامناً مع تداول العملة
20–25%
نيالا وبعض المناطق

يونيو 2026
ما يعنيه هذا عملياً: مواطن يتلقى تحويلاً بـ100 ألف جنيه يدفع منها 20 إلى 25 ألف جنيهاً عمولةً لمجرد استلام أمواله نقداً — ليس ضريبة حكومية، ولا رسوماً بنكية رسمية، بل استنزاف مباشر في غياب البديل. وهذا يُعدّ من أشد التداعيات الإنسانية وطأةً لأزمة السيولة النقدية.

الخط الزمني: من الحرب إلى العملة

أبريل 2023 ◆ اندلاع الحرب — إغلاق البنوك وبداية الانقطاع عن النظام المصرفي الرسمي.
2023–2024 ◆ اعتماد تدريجي على الدولار لصرف الرواتب، وانتشار شبكات الحوالة غير الرسمية. ارتفاع عمولات بنكك من 8–10%.
يوليو 2025 ◆ بدء تحالف تأسيس تشكيل مؤسساته الحكومية: المجلس الرئاسي، ومجلس الوزراء، ومجلس العملة الانتقالي.
سبتمبر 2025 ◆ ارتفاع عمولات بنكك إلى 18–20% في نيالا وسط شح خريفي حاد.
يناير 2026 ◆ افتتاح صرافة المستقبل للخدمات المالية — لكن تأثيرها على السيولة ظل محدوداً.
مايو 2026 ◆ إعلان حكومة تأسيس رسمياً عن مجلس العملة الانتقالي؛ وتداول أوراق نقدية جديدة من فئتَي الألف والخمسمئة جنيه تعود طباعتها إلى عام 2022 وتحمل توقيع جنقول الذي كان محافظاً لبنك السودان آنذاك — في أسواق نيالا، دون أن يُعرف مصدر ضخّها حتى الآن.
يونيو 2026 ◆ بلوغ عمولات التحويل ذروتها: 20–25% في نيالا وبعض مناطق دارفور.

التقييم: ثلاثة أبعاد لا يكفي بُعد واحد لفهمها

البُعد السياسي — رسالة الاستمرارية
الإصرار على تداول الجنيه السوداني ذاته — بتوقيع محافظ أسبق شرعي وبتاريخ 2022 — لا عملة انفصالية جديدة، هو رسالة سياسية صريحة: هذه ليست دعوة للانفصال بل مطالبة بالاعتراف ضمن دولة موحدة. غير أن مصدر هذه الأوراق وملابسات طباعتها لا يزالان مجهولَين — وهو ما يُلقي ظلالاً من الشك على من يقف فعلياً وراء هذه الرسالة: هل هي قرار سياسي مدروس، أم استغلال لرمز الشرعية المدنية من جهة مجهولة؟ الرسالة واحدة — لكن مُرسِلها غير محدد.
البُعد الاقتصادي — مخاطر الانقسام النقدي
وجود عملتين بالاسم ذاته لكن بسلطتين

مختلفتين لا ينتهي بالتوازن — ينتهي في الغالب بأزمة ثقة تُفقد كلتا العملتين قيمتهما. تجارب ليبيا واليمن والصومال شواهد لا تحتاج تعليقاً.

البُعد الإنساني — المواطن في المنتصف

المواطن في نيالا لم يختر أن يعيش هذه التجربة. وجد نفسه بين عملة مهترئة لا يمكن التعامل بها، وعملة جديدة قد لا تُقبل خارج منطقته، وتحويلات رقمية تستنزف ربع قيمتها قبل أن تصل إلى يده نقداً. ثلاثة خيارات، كلها نتاج فشل مؤسسي واحد.

في ضوء المعايير الدولية: ما الذي يعنيه غياب الترخيص؟

بنك المستقبل يفتقر إلى أربعة اشتراطات تنص عليها مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية (Basel Committee on Banking Supervision): الترخيص الرسمي، ومعايير كفاية رأس المال وفق بازل الثالثة (Basel III)، ونسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio - LCR)، والامتثال لمعدلات الرافعة المالية. بكلمة واحدة: هو منصة مالية تعمل خارج المنظومة المعترف بها دولياً.

الأخطر من ذلك: غياب التحقق من هوية العملاء (Know Your Customer - KYC) يضع بنك المستقبل تلقائياً في خانة «المخاطر المرتفعة» وفق توصيات مجموعة العمل المالي الدولية (Financial Action Task Force - FATF). وأي بنك أو مؤسسة دولية تتعامل معه تجد نفسها أمام خطر العزل عن منظومة المدفوعات العالمية.

* التحقق من هوية العملاء (KYC) ليس أداة مراقبة بيروقراطية — بل هو الورقة الوحيدة التي يملكها المودع حين تسوء الأمور: لا أحد يعرف من يمتلك أي رصيد، ولا يمكن الطعن في أي معاملة مشبوهة، ولا سبيل قانونياً أمام أي جهة تحكيم.

الدرس التاريخي: حين يتكرر السيناريو

ليبيا (2014–2019): بنكان مركزيان، عملة واحدة، وإصداران متعارضان. المفارقة أن المسار الاقتصادي الموازي نجح في استمرار الحياة، لكنه أطال النزاع أيضاً لأن كل طرف وجد ما يُمكّنه من الاستمرار دون حاجة للتسوية.

اليمن (2016–الآن): انقسام الريال بين سلطتين أفقده أكثر من 80% من قيمته في المناطق الأشد تضرراً.

الصومال (1991–2012): غياب البنك المركزي لعقود أفرز نظام حوالة متطوراً للغاية — حين عادت المؤسسات الرسمية، وجدت نفسها عاجزة عن منافسته أو استيعابه.

الخلاصة التاريخية: متوسط الوقت اللازم لإعادة دمج منطقة نزاع في المنظومة المصرفية الرسمية تراوح تاريخياً بين خمس وعشر سنوات — في أفضل السيناريوهات.

السؤال المحوري: من أين جاءت هذه الأوراق؟

الأسئلة التقنية أحياناً هي الأكثر سياسية. حين بدأت الأوراق الحاملة لتوقيع جنقول تتداول في أسواق نيالا، فُتح سؤال جوهري لم تُجب عنه أي تقارير حتى الآن: من أين حصلت الجهة المُصدِرة على هذا التوقيع؟ وأين طُبعت هذه الأوراق؟

المعلومات الفنية عن طباعة العملة لا تقع في مكتب المحافظ — بل في شركة مطبعة العملة السودانية المختصة وشركاء الطباعة الدوليين. وفئة الألف جنيه من إصدار 2022 طُبع جزء منها في السودان والجزء الآخر في الخارج. وفي ضوء ذلك، تبقى الاحتمالات الأرجح:

- ◆ إعادة ضخ لعملة أصيلة أو شبه مكتملة منهوبة من مطبعة العملة السودانية في بداية أيام الحرب إبان سيطرة الدعم السريع على الخرطوم — (احتمالية: مرتفعة)
- ◆ استنساخ التوقيع رقمياً من إصدارات سابقة واستخدامه في طباعة جديدة — يُصنَّف قانونياً تزويراً — (احتمالية: متوسطة)
- ◆ مصدر ثالث لم يُكشف عنه بعد — (يستوجب تحقيقاً مستقلاً)

السؤال الفاصل: هل الأوراق المتداولة مطابقة تماماً لإصدار مايو 2022 من حيث الورق والحبر والخصائص الأمنية؟ هذا السؤال وحده يُحدد ما إذا كنا أمام إعادة ضخ لعملة أصيلة، أو استخدام غير مشروع لتوقيع رسمي — وكلاهما يستوجب تحقيقاً ميدانياً مستقلاً من خبراء العملة في بنك السودان.

ما بعد النزاع: أربع طبقات من التحديات

إعادة دمج هذه المناطق في النظام المصرفي السوداني ليست مسألة إعادة فتح الفروع المغلقة — بل هي عملية متشعبة تمتد عبر أربع طبقات متداخلة:

الأفق الزمني
المتطلبات
طبقة التحدي

6–18 شهراً
إعادة تأهيل المباني وشبكات الاتصالات والكهرباء
البنية التحتية
12–36 شهراً
بسط رقابة بنك السودان؛ التعامل مع العملة التي تم ضخها وبنك المستقبل
السيادة المؤسسية
2–5 سنوات
إعادة بناء السجلات الائتمانية وتوثيق المعاملات غير الرسمية
السجلات والبيانات
5–10 سنوات
حوافز وضمانات للمواطن الذي عاش خارج المنظومة الرسمية
إعادة بناء الثقة

خارطة الطريق: ما الذي يمكن فعله الآن؟

المرحلة الأولى — فورية (الأشهر 1–3)

- إصدار تحذيرات مخاطر رسمية من هيئات الرقابة في دول الخليج وشرق أفريقيا.
- فتح نافذة حماية لمودعي بنك المستقبل (90 يوماً) لتوثيق معاملاتهم وسحب أموالهم.
- إطلاق منصة USSD تجريبية في نيالا والضعين — تعمل على الهواتف العادية دون إنترنت، بالتنسيق مع شركات الاتصالات العاملة في دارفور.
- إنشاء سجل رسمي لمستخدمي بنك المستقبل بالتنسيق مع فرق الاستجابة الإنسانية.

المرحلة الثانية — بناء مؤسسي (الأشهر 4–12)

- تأسيس وحدة رقابة مالية انتقالية بإشراف مشترك بين بنك السودان وممثل دولي معتمد.
- تطوير منظومة تحقق مبسّطة تعتمد التحقق الهاتفي وبيانات الهوية الأساسية.
- تفعيل إطار ضمان ودائع طارئ لا يتجاوز 2000 دولار لكل مودع بتمويل دولي مشترك.
- وضع سقف أعلى للعمولات على التحويلات الرقمية في مناطق النزاع لا يتجاوز 5%.

المرحلة الثالثة — دمج وتعافٍ (ما بعد وقف إطلاق النار)

- دمج المنصة الانتقالية في منظومة بنك السودان مع انتقال قاعدة المستخدمين والسجلات كاملةً.
- بروتوكول واضح للتعامل مع العملة التي تم ضخها: سحب أو استبدال أو اعتراف مؤقت — مع إخضاع مصدرها لتحقيق مستقل.
- مراجعة الوضع القانوني لبنك المستقبل في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT).

خاتمة: ما يفرقه السلاح قد تجمعه المصالح

الأزمة النقدية في مناطق الدعم السريع ليست حدثاً عارضاً — بل نتاج تراكمي لثلاث سنوات من إهمال مزدوج: إهمال الحرب من جهة، وتوظيف الخدمات المالية كأداة ضغط سياسي من جهة أخرى. مصدر الأوراق النقدية المتداولة وملابسات طباعتها لا يزالان مجهولَين — وهو ما يُضيف طبقة قانونية جديدة لأزمة تتشابك فيها أبعاد السياسة والاقتصاد والإنسان، وتستوجب تحقيقاً مستقلاً. أما المواطن العادي، فهو يدفع الثمن مرتين: مرة حين لا يجد نقداً، ومرة أخرى حين يدفع 25% عمولة لاستلام ما هو حق مكتسب له. فتح ممرات مالية إنسانية محايدة ليس ترفاً — بل ضرورة استراتيجية. ما يفرقه السلاح قد تجمعه المصالح الاقتصادية المشتركة.

المصادر والملاحظات المنهجية

* المصادر الرئيسية: موقع دارفور24 — تقارير ميدانية من نيالا (سبتمبر 2025، يناير 2026، أبريل 2026، مايو 2026، يونيو 2026). صحيفة الهدف — نيالا، 2 يونيو 2026. موقع السودان اليوم — 13 مايو 2026 (إعلان مجلس العملة الانتقالي). سودان تربيون — 31 مايو 2026. شهادات تجار وسكان محليين من أسواق نيالا.

* ملاحظة منهجية: التحقق المستقل من الوقائع الميدانية محدود في ظروف النزاع الراهنة. أرقام العمولات مستقاة من شهادات تجار موثقة بمصادر ميدانية متعددة. التحليل والاستنتاجات مسؤولية الكاتب.

عن الكاتب

عمر سيد احمد باحث في الاقتصاد السياسي السوداني، وخبير مصرفي ومالي مستقل متخصص في تحليل الأزمات النقدية وإعادة هيكلة المنظومات المالية في بيئات النزاع وما بعد الصراع. يتابع منذ سنوات مسارات الانهيار المصرفي في مناطق الصراع الأفريقية، ويُعنى تحديداً بالتقاطع بين السياسات النقدية وديناميكيات بناء الدولة في السياق السوداني.

للتواصل: gmail.com@O.sidahmed09

الأفارقة يستكشفون قارتهم

ملخص

تشهد القارة الأفريقية تحولًا في أنماط السفر والترفيه، مع تزايد إقبال أبناء الطبقة الوسطى على استكشاف بلدان أفريقية أخرى بدلًا من الاقتصار على الوجهات الأوروبية والأميركية التقليدية. ويعكس هذا التوجه نظرة جديدة إلى أفريقيا باعتبارها وجهة سياحية جذابة ومتطورة.

وساهم النمو الاقتصادي وارتفاع أعداد الشباب من جيلَي الألفية و«زد» في تعزيز السياحة البينية داخل القارة. ووفقًا لمنظمة السياحة العالمية، سجلت أفريقيا أسرع معدل نمو في أعداد السياح خلال العام الماضي، مدفوعًا بشكل كبير بزيادة حركة المسافرين الأفارقة.

كما ساعدت التحسينات في قطاع النقل الجوي وإلغاء تأشيرات الدخول بين عدد من الدول الأفريقية على تسهيل التنقل. وأصبحت الرحلات داخل القارة أكثر سهولة مقارنة بالماضي، فيما ظهرت عروض سياحية تستهدف المسافرين الأفارقة الراغبين في قضاء إجازات قصيرة داخل القارة.

وفي الوقت نفسه، يلعب المؤثرون ورواد الأعمال في مجال السياحة دورًا متزايدًا في الترويج للوجهات الأفريقية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ما يسهم في تعريف الأفارقة بثقافات وجمال بلدان القارة المختلفة، وتعزيز الشعور بأن أفريقيا وجهة تستحق الاستكشاف من قبل أبنائها أولًا.

نيويورك تايمز/بقلم كاترين بينهولد/ مقدمة برنامج العالم.

قبل بضع سنوات، كنت أجلس بجوار مديرة تنفيذية نيجيرية في منظمة غير ربحية، تقضي وقتها بين واشنطن ولاغوس، في حفل عشاء. وقد أثارت الصور النمطية السائدة عن أفريقيا استياءها، فحدثتني عن مشهد فنون الشارع الجريء في غانا، والنوادي الليلية في جنوب أفريقيا، وعروض الأزياء في السنغال، و»نوليوود»، صناعة السينما النيجيرية المزدهرة، والتي أنتجت قبل بضع سنوات مسلسلًا تلفزيونيًا جريئًا عن أزمة منتصف العمر وانقطاع الطمث بعنوان «خمسون».

لقد حفزني ذلك بالتأكيد على زيارة بعض هذه الأماكن. لكن أفريقيا لا تجذب الأوروبيين الفضوليين مثلي فحسب. اليوم، يكتب زميلي سايكو جامي عن تزايد أعداد المسافرين الأفارقة الذين يرون قارتهم بشكل متزايد «متطورة «

السياحة الأفريقية الجديدة

يقول جامي:

طوال معظم حياتي، كانت وجهات السفر التي يحلم بها الشباب الأفارقة الأثرياء تقع خارج القارة. كان كل من يملك المال الفائض يرغب في أن تمتلئ صفحاته على مواقع التواصل الاجتماعي بصور من شارع الشانزليزيه في باريس أو ميدان تايمز سكوير في مدينة نيويورك.

لهذا السبب استغربتُ شيئًا لاحظته خلال السنوات القليلة الماضية. في صيف عام 2024 انتقلتُ إلى داكار، عاصمة السنغال. ومنذ ذلك الحين، أتلقى سيلًا من الرسائل النصية من أصدقاء ومعارف من أنحاء أخرى من أفريقيا يخبرونني أنهم في المدينة. هل هم للعمل؟ لحضور مؤتمر؟ كلا، إنهم في إجازة.

الأمر لا يقتصر على دائرة أصدقائي فقط. هناك شيء ما يتغير فيما يتعلق بالسفر وأفريقيا.

ارتفع عدد السياح الذين زاروا الدول الأفريقية بنسبة تقارب 8% العام الماضي، مسجلاً بذلك أسرع نمو في العالم، وفقاً لمنظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة. ولا يقتصر هذا الارتفاع على الزوار القادمين من أوروبا أو آسيا فحسب، بل يعود، بحسب الخبراء، إلى حد كبير إلى الطبقة المتوسطة الأفريقية المتنامية التي تستكشف القارة لأول مرة. كما أن أبرز المسافرين - جيل الألفية وجيل زد - يُغيرون

تتزايد قدرة الطبقة الوسطى المتنامية على التنقل، مما يؤدي إلى تغيير الأفكار الأفريقية حول الترفيه والسفر وحتى القارة نفسها.

المفاهيم الأفريقية حول الترفيه والسفر، بل وحتى أفريقيا نفسها.

«يُنظر إلى السفر بشكل متزايد على أنه جزء من الهوية والحياة اليومية، وليس مجرد رفاهية»، هذا ما قالته جيليان بلاكبيرد، الرئيسة التنفيذية لمنظمة «إيدن أفريقيا»، وهي منظمة غير ربحية تُعنى بتعزيز السياحة الأفريقية. وأضافت: «ينظر المسافرون الأفارقة إلى قارتهم على أنها وجهة طموحة وراقية وجديرة بالاستكشاف».

رحلات جوية جديدة وبدون تأشيرات

تاريخياً، كانت الظروف غير مواتية للسفر الترفيهي هنا.

لا يزال معظم الأفارقة بحاجة إلى تأشيرات لزيارة دول أفريقية أخرى. كما أن الرحلات الجوية تشكل تحدياً، فأسعار الرحلات داخل أفريقيا من بين الأعلى في العالم، والرحلات المباشرة قليلة. (اضطررتُ ذات مرة للسفر عبر الدوحة، قطر، في طريقي من غامبيا إلى ناميبيا).

لكن كلا المسألتين قد تحسنتا في السنوات الأخيرة.

يتزايد الطلب على السفر الجوي داخل أفريقيا ، وكلما زاد الطلب، زادت قدرة شركات الطيران على توفير مسارات أفضل. وقد ظهرت شركات طيران جديدة في مختلف أنحاء القارة؛ فالرحلة من أكرا، غانا، إلى جوهانسبرغ، التي كانت تمر سابقاً عبر لندن أو دبي، أصبحت الآن متصلة عبر مدن أخرى، مثل أديس أبابا، إثيوبيا، كما صرّح أومونيي كولادي، الرئيس التنفيذي لشركة سيربيت، المتخصصة في المعاملات عبر الحدود في أفريقيا.

وقد ألغت العديد من الدول، بما فيها بنين وغامبيا وكينيا وغانا وغيرها، تأشيرات الدخول لحاملي جوازات السفر الأفريقية في السنوات الأخيرة. وقد وصف لي أحد المؤثرين في مجال السفر هذا التحول بأنه تغيير جذري.

في لاغوس، العاصمة التجارية لنيجيريا، يمكنك الآن أن ترى إعلانات لمجموعات تقدم «عطلات نهاية أسبوع خالية من التوتر» إلى بنين المجاورة مقابل حوالي 150 دولارًا.

في داكار، أمرّ كثيراً بنصب النهضة الأفريقية، وهو تمثال برونزي ضخم ليس ببعيد عن منزلي. وفي كل مرة أمرّ به، أسمع لغات

ولهجات من مختلف أنحاء القارة. أرى شباباً يتخذون وضعيات للتصوير ويصورون مقاطع فيديو، والتي من المفترض أن تحظى بمكانة على صفحاتهم في مواقع التواصل الاجتماعي، مكانة ربما كانت ستُعرض في ميدان تايمز سكوير.

«أفريقيا الجميلة للأفارقة»

قال لي بلاكبيرد من إيدن أفريقيا إن النظرة السائدة عن السياحة الترفيهية باعتبارها نشاطاً غربياً في الغالب آخذة في التغير.

في جميع أنحاء أفريقيا، تُركز الإعلانات التلفزيونية واللوحات الإعلانية التي تروج للسياحة في الغالب على وجوه ذات ملامح غربية. لكن الإنترنت أدى إلى ظهور طفرة في رواد الأعمال السياحيين والمؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي الذين يجذبون الشباب المتعلمين من سكان المدن إلى أفريقيا ليروا فيها مكانًا واسعًا وجميلًا يستحق وقتهم.

سافر بيرتولد أكّون، وهو مؤثر غاني في مجال السفر يُعرف على الإنترنت باسم وود مايا، إلى زامبيا في جنوب أفريقيا هذا الربيع. وقد استلهم إطلالته من رحلة قام بها الرئيس الغاني إلى زامبيا في فبراير، حيث ارتدى خلالها زيًا غانيًا فضفاضًا يُعرف باسم «فوغو». أثار هذا الزي موجة من التعليقات المستغربة على مواقع التواصل الاجتماعي الزامبية من أشخاص لم يفهموا ما يرونه.

قال لي أكّون: «أعتقد أن الأمر نابع من الجهل لأن الشباب لا يعرفون حقاً ثقافات الدول الأفريقية الأخرى».

أراد أكّون، الذي زار 39 دولة أفريقية، أن يُري متابعيه البالغ عددهم مليوني متابع، ومعظمهم من الشباب في أفريقيا، مدى جمال زامبيا. لذا قام برحلةٍ استعرض خلالها المناظر الطبيعية الخلابة للبلاد، إلى جانب زياراتٍ للأسواق المحلية وحواراتٍ مع الزامبيين العاديين. وفي أحد الفيديوهات التي نشرها، وهو غارقٌ تماماً في الماء على حافة شلالات فيكتوريا، قال: «لقد أحسن الله صنعاً في خلق أفريقيا الجميلة للأفارقة».

من فض الاعتصام إلى الحرب: السودان وجلجامش والبحث عن العقد المفقود

محمد عمر شمينا

ملخص

قارن الكاتب بين ملحمة جلجامش وتجربة السودان الحديثة، مشيرًا إلى أن المأساة الحقيقية ليست في الصراع نفسه، بل في اكتشاف حدود القوة وفقدان الثقة. ويرى أن فض اعتصام القيادة العامة عام 2019 كان نقطة تحول عميقة هزّت أسس الثقة اللازمة لبناء عقد اجتماعي جديد بعد سقوط النظام السابق.

يوضح أن اعتصام القيادة العامة مثّل لحظة وحدة وأمل للسودانيين في بناء دولة جديدة، لكن فضه أحدث شرخًا كبيرًا بين القوى السياسية والعسكرية. ومنذ ذلك الوقت دخلت العملية السياسية في أزمة مستمرة، رغم تعدد الاتفاقيات والوثائق التي سعت لمعالجة الأوضاع.

يرى الكاتب أن السبب الأعمق لفشل الاتفاقيات لم يكن فقط تضارب المصالح أو التدخلات الخارجية، بل غياب الثقة بين الأطراف المختلفة. فالاتفاقيات القانونية يمكنها تنظيم السلطة، لكنها لا تستطيع خلق الثقة، ولذلك ظلت معظم التسويات السياسية عرضة للانهيار عند أول اختبار حقيقي.

يخلص المقال إلى أن الحرب التي اندلعت عام 2023 كشفت هشاشة العقد الاجتماعي في السودان، وأن الحل لا يكمن في توقيع اتفاقات جديدة فقط، بل في إعادة بناء الثقة والعدالة والشراكة الوطنية. فمثلما أدرك جلجامش أن القيمة الحقيقية تكمن في بناء ما يستحق البقاء، يحتاج السودان إلى تأسيس عقد اجتماعي جديد يضمن سلامًا واستقرارًا دائمين.

في ملحمة جلجامش، أقدم ملحمة عرفتها الإنسانية، لا تكمن المأساة الحقيقية في مواجهة الوحوش أو خوض المعارك الكبرى، بل في اكتشاف حدود القوة نفسها. فجلجامش، الملك الذي ظن أن بإمكانه إخضاع العالم لإرادته، انتهى إلى حقيقة بسيطة وقاسية لا شيء يدوم بالقوة وحدها، ولا يمكن للإنسان أن يبني الخلود فوق الفقدان.

قد تبدو هذه الفكرة بعيدة عن الواقع السوداني المعاصر، لكنها تكتسب دلالة خاصة عند التأمل في المسار الذي سلكه السودان منذ فض اعتصام القيادة العامة في الثالث من يونيو 2019 وحتى اندلاع الحرب في أبريل 2023 وما تلاها من كوارث وانهيارات.

فمثلما شكل موت إنكيدو نقطة التحول الكبرى في حياة جلجامش، مثل فض الاعتصام نقطة التحول الكبرى في مسار الثورة السودانية. لم يكن الأمر مجرد حادثة سياسية أو أمنية عابرة، بل كان لحظة انكسار عميقة مست فكرة الثقة نفسها، تلك الثقة التي كانت تمثل الأساس الضروري لأي عقد اجتماعي قومي جديد بعد سقوط نظام الإنقاذ.

لقد حمل اعتصام القيادة العامة معنى يتجاوز المطالب السياسية المباشرة. كان مساحة التقت فيها فئات مختلفة من السودانيين حول حلم مشترك بدولة ووطن جديد. ولأول مرة منذ عقود طويلة بدا أن شرعية جديدة تتشكل من أسفل المجتمع إلى أعلى الدولة، لا عبر الانقلابات العسكرية ولا عبر التسويات النخبوية المغلقة.

لكن فض الاعتصام أحدث شرخاً كبيراً في هذا التصور. فالدم الذي أريق لم يسقط ضحايا فحسب، بل أصاب أيضاً الثقة المتبادلة بين القوى التي كان يفترض أن تقود الانتقال. ومنذ تلك اللحظة دخلت العملية السياسية السودانية في أزمة ظلت تتجدد بأشكال مختلفة حتى اليوم.

بعد ذلك توالت الاتفاقيات والتفاهمات والوثائق السياسية. الوثيقة الدستورية، واتفاق جوبا للسلام، والتعديلات المختلفة، والاتفاق الإطاري، وغيرها من الصيغ التي قُدمت باعتبارها مخرجاً للأزمة. لكن أياً منها لم يصمد طويلاً أو ينجح في بناء استقرار دائم.

في التفسير التقليدي يُعزى ذلك إلى تضارب المصالح أو ضعف المؤسسات أو التدخلات الخارجية أو الصراع بين المدنيين والعسكريين. وهي كلها عوامل حقيقية ومؤثرة. غير أن هناك سبباً أعمق ظل حاضراً في الخلفية، وهو غياب

الثقة التي تشكل الأساس غير المكتوب لأي اتفاق سياسي.

فالوثائق القانونية تستطيع تنظيم السلطات وتوزيع الاختصاصات وتحديد الإجراءات، لكنها لا تستطيع أن تصنع الثقة من العدم. وعندما تصبح الأطراف مقتنعة بأن الطرف الآخر لا يلتزم إلا بما يخدم مصالحه الآنية، تتحول الاتفاقيات إلى مجرد أوراق قابلة للانهيار عند أول اختبار جدي.

هنا تتقاطع التجربة السودانية مع الحكمة الكامنة في ملحمة جلجامش. فالبطل الأسطوري أمضى رحلته الطويلة باحثاً عن الخلود، معتقداً أن الحل يكمن في مكان بعيد. لكنه اكتشف في النهاية أن المشكلة لم تكن في الطريق الذي سلكه، بل في السؤال الذي طرحه منذ البداية.

وبالمثل، بدا وكأن النخب السودانية تبحث باستمرار عن حل جديد للأزمة عبر اتفاق جديد أو وثيقة جديدة أو وساطة جديدة، بينما بقي السؤال الجوهري دون إجابة كيف يمكن بناء شراكة سياسية مستقرة في ظل انهيار الثقة؟

لقد حاولت العملية السياسية معالجة النتائج دون معالجة الأسباب. وتم التركيز على توزيع السلطة أكثر من التركيز على بناء الأساس الأخلاقي والسياسي الذي يسمح لهذه السلطة بأن تعمل بصورة مستقرة. ولذلك ظلت كل اتفاقية تحمل في داخلها بذور أزمتها القادمة.

وإذا كان فض الاعتصام قد مثل لحظة فقدان الثقة، فإن الحرب التي اندلعت في أبريل 2023 مثلت لحظة انهيار ما تبقى منها. فقد كشفت الحرب أن كثيراً من التناقضات التي جرى تأجيلها خلال السنوات السابقة لم تُحل أصلاً، وإنما جرى تغطيتها بتفاهمات مؤقتة لم تصمد أمام أول مواجهة حقيقية.

ولعل أكثر ما يلفت الانتباه أن السودان، منذ الاستقلال، ظل يدور في حلقة متشابهة. اتفاقات تعقب الأزمات، ثم أزمات تعقب الاتفاقات. دساتير مؤقتة، ثم تعديلات، ثم تسويات جديدة، ثم انهيارات جديدة. وكأن البلاد تعيش داخل دائرة مغلقة تعيد إنتاج نفسها باستمرار.

وفي هذا المعنى يمكن النظر إلى فض الاعتصام ليس بوصفه سبباً وحيداً للحرب الحالية، وإنما باعتباره لحظة رمزية كشفت هشاشة العقد الاجتماعي القومي كله. فقد أظهر أن الانتقال السياسي لا يمكن أن ينجح بمجرد إسقاط نظام قديم إذا لم يُصاحب ذلك بناء ثقة جديدة بين مكونات الدولة والمجتمع.

في ملحمة جلجامش يعثر البطل أخيراً على النبتة التي يعتقد أنها ستمنحه الخلود. وبعد كل ما تحمله من مشقة وتضحيات تصبح النبتة بين يديه بالفعل. لكن الحية تسرقها منه قبل أن يستفيد منها. وهكذا يضيع ما كان يظنه خلاصه النهائي.

وربما يجد السودانيون في هذه الصورة شيئاً من تجربتهم الخاصة. فبعد ثورة ديسمبر بدت فرصة تاريخية نادرة وكأنها أصبحت في متناول اليد. كان هناك زخم شعبي واسع، وتعاطف إقليمي ودولي، ورغبة حقيقية في بناء مستقبل مختلف. لكن هذه الفرصة أخذت تتآكل تدريجياً وسط الصراعات والتنافس وانعدام الثقة، حتى انتهى الأمر إلى حرب تعد من أكثر الحروب تدميراً في تاريخ البلاد الحديث.

غير أن ملحمة جلجامش لا تنتهي باليأس. ففي خاتمتها يعود البطل إلى مدينته بعد أن فقد أوهام الخلود، وهناك يكتشف أن القيمة الحقيقية ليست في السيطرة على الزمن، بل في بناء ما يستحق البقاء.

وهذا ربما هو الدرس الأهم للسودان اليوم. فالقضية لم تعد تتعلق فقط بوقف الحرب أو توقيع اتفاق جديد، بل بإعادة بناء الثقة التي تحطمت عبر سنوات طويلة من الصراع والانقسامات. ذلك أن السلام الحقيقي لا يُبنى على توازن القوى وحده، بل على اقتناع الأطراف المختلفة بأن مستقبلها المشترك أهم من مكاسبها المؤقتة.

لقد أثبتت السنوات الماضية أن الاتفاقيات وحدها لا تصنع الاستقرار، كما أن القوة وحدها لا تصنع الدولة. وما لم يُعاد تأسيس عقد اجتماعي وطني جديد قائم على الثقة والمساءلة والعدالة والشراكة الحقيقية، فإن أي اتفاق قادم قد يواجه المصير نفسه الذي واجه الاتفاقيات السابقة.

ولذلك يبقى السؤال الذي يلاحق السودان منذ فض الاعتصام وحتى اليوم هل كان فشل الاتفاقيات نتيجة عيوب في نصوصها، أم أن الجرح الذي انفتح يومها ظل مفتوحاً، وكل اتفاق جديد لم يكن سوى محاولة للكتابة فوقه دون أن يلتئم؟

ربما تكمن الإجابة في الدرس الذي تعلمه جلجامش متأخراً: ليست المشكلة في غياب الوثيقة التي تمنح الخلود، بل في الاعتقاد أصلاً أن الخلود يمكن أن يُصنع بناء الأساس الذي يحمله.

التطرف العنيف في السودان؟!

السر السيد

ملخص

يتناول النص ظاهرة التطرف العنيف في السودان من خلال مراجعة عدد من المساهمات الفكرية التي سعت إلى فهم أسبابها ومواجهتها. ويشير إلى أن بعض الباحثين والمفكرين الإسلاميين ركزوا على إعادة تعريف مفاهيم مثل الإرهاب والتطرف، معتبرين أن الظاهرة لا ترتبط بالدين وحده، بل تتأثر أيضًا بعوامل سياسية وثقافية وحضارية، منها غياب العدالة وانتشار ثقافة العنف والصراعات.

يوضح ناقشت كتابات الدكتور أمين حسن عمر مفهوم الغلو الديني وعلاقته بالتطرف، وانتقدت بعض التأويلات المتشددة لمفاهيم دينية مثل «الولاء والبراء». كما أكدت أن مواجهة التطرف تتطلب فهمًا أوسع للظاهرة يشمل نقد العوامل السياسية والاجتماعية التي تسهم في إنتاج العنف، وليس الاقتصار على البعد الديني فقط.

يشير إلى أن مجلة «الرائد» خصصت ملفًا حول خطاب التطرف، شارك فيه عدد من الأكاديميين السودانيين. وأبرزت الأوراق البحثية دور الأديان في تعزيز السلم والتعايش، كما تناولت أثر العوامل الثقافية والعرقية والسياسية في تغذية الجماعات المتطرفة. كذلك نبهت إلى تأثير وسائل الإعلام الرقمية الحديثة في نشر الأفكار والفتاوى المتنوعة، بما فيها الأفكار المتشددة التي قد تؤثر على الشباب.

يخلص الكاتب إلى أن الجهود الفكرية السودانية في مواجهة التطرف العنيف أسهمت في تقديم فهم أعمق للظاهرة، ودعت إلى تطوير خطاب إسلامي معتدل يتفاعل مع متغيرات الواقع. كما تميزت هذه المساهمات بأنها صدرت من داخل التيار الإسلامي نفسه، مما منحها معرفة مباشرة بطبيعة التطرف وأساليب مواجهته، وأتاح لها الدخول في حوار فكري مع التيارات المتشددة للحد من انتشار العنف.

أواصل، وبتصرف، نشر ما جاء في مخطوطتي: (الشباب والتطرف العنيف في السودان 1990-2018: خلية الدندر نموذجًا)، التي فرغتُ من إنجازها في العام 2018.

تمهيد

أشرتُ إلى أن هذه المقالات تجيء لتُقرأ في سياق الحملة التي تنشط الآن من أجل تصنيف الحركة الإسلامية السودانية تنظيمًا إرهابيًا عالميًا، أو لقراءة هذه الحملة على خلفيتها.

ومواصلةً للمقالات السابقة حول الجهود الفكرية، سأتوقف في هذا المقال عند بعض المساهمات التي نُشرت في الصحف والمجلات السودانية.

الإرهاب... معضلات التعريف والمواجهة:

تحت هذا العنوان كتب الدكتور أمين حسن عمر سلسلة مقالات في جريدة الصحافة خلال شهر أغسطس من العام 2016، قدّم فيها مقاربة لمصطلحي: (الإرهاب والتطرف)، كاشفًا عن دلالتيهما وحمولتيهما. ومما قاله: (إن الكلمة المناسبة لتعريب الكلمة الإنجليزية "terrorism" هي "إرعاب" وليس "إرهاب"، لأن كلمة إرهاب وفقًا للمصطلح القرآني لا تعطي المعنى الذي تعطيه الكلمة الإنجليزية وفقًا للتعريف الغربي السائد الآن للإرهاب).

وفيما يتعلق بكلمة (التطرف)، أشار إلى أن الكلمة المناسبة هي (الغلو) وفقًا للمصطلح القرآني. وجاء في السلسلة أيضًا: (إن ظاهرة الغلو والإرهاب ليست سؤالًا تقع مسؤولية الإجابة عنه على المسلمين فقط، وإنما تقع على الجميع، وذلك لأن من أسباب الظاهرة - إضافة إلى التأويلات الخاطئة للنصوص الدينية وبعض أحداث التاريخ الإسلامي - يأتي الوضع الحضاري الراهن وما يطرحه من ثقافة تكرّس للعنف بسبب ارتكازها على الشمولية والمركزية وسلطة النموذج الواحد وغياب العدالة بمفهومها الأشمل).

وبخصوص ما يُعرف بـ(الولاء والبراء)، جاء في المقالة السادسة من السلسلة: (وقد صارت عقيدة البراء من الكفر، التي بلورها الإمام ابن تيمية فيما أسماه الولاء والبراء، عقيدة لبعض أهل الغلو والتشدد، فكأنها أصل من أصول الإيمان، وعلا مقدارها عندهم أكثر من مقدار وجوبية الدعوة إلى الله، التي هي ثلث الإيمان. فكيف تُجانب الكافر المسالم وتحاربه، ثم تزعم أنك تستجيب لنداء الله: "ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن"؟).

وسنجد أن من بعض ما عبّرت عنه هذه المقالات نقدُها للمؤسسات الفكرية والاستراتيجية الغربية، وللعلمانيين في مقاربتهم لظاهرة الغلو، وتعمد الكثيرين منهم عدم مناقشة ما يُعرف بـ(إرهاب الدولة).

مجلة الرائد

في ذات المسار مضت مجلة الرائد، التي يصدرها قطاع الفكر والثقافة وشؤون المجتمع بحزب المؤتمر الوطني، إذ أفردت ملفًا خاصًا بعنوان (خطاب التطرف) في عددها الثالث الصادر في يناير 2016.

كتب فيه البروفيسور عبد الرحيم علي ورقة بحثية بعنوان (الدين وأثره في إرساء السلم العالمي)، نأخذ منها قوله: (الدين ظاهرة اجتماعية وإنسانية كونية، وهي مرتبطة مع الظواهر الأخرى من النشاط الإنساني ومؤثرة فيها. وليست كل الأديان سواءً في تعاليمها أو في طقوسها أو في قيمها، ولكن الأديان الكبرى الكتابية: الإسلام والمسيحية واليهودية، متشابهة في أصولها وغاياتها، وتكاد تكون

متطابقة في القيم الروحية والمظاهر. وكل هذه الأديان تهدف إلى إحداث سلام مع النفس، وسلام مع الله، وسلام مع الكون كله، وذلك من خلال رياضات روحية، وآداب خلقية، وشرائع اجتماعية).

وكتب فيه البروفيسور حسن مكي ورقة بحثية بعنوان (الاقتصاديات الثقافية للإرهاب)، ومما جاء فيها قوله: (إن الشروط المثالية لنمو وازدهار الجماعات الإرهابية واستمرارها وتعمقها تقتضي وجود عوامل ثقافية مؤثرة، وعلى رأسها أنماط خاصة من الدين - وبكلمة أدق: التدين - وكذلك عصبية الانتماء العرقي أو الجهوي. وإذا كانت هذه العوامل والعصبيات تعمل في مناخ صراعي تتصاعد فيه مشاعر الغضب والكراهية، فإن فعل العوامل السياسية يزداد قوة في تأجيج نار الصراع، وتظهر حالة تسودها قيم الحرب التي تنمو خصمًا على قيم السلام، وتزداد شهية المستثمرين من كل الأطراف: الدول والعصابات، والأفراد والجماعات).

وكتب فيه الدكتور الصادق الفقيه ورقة بحثية بعنوان (الميديا والدين.. من هنا نبدأ: القيم وتحديات التقدم الرقمي)، نأخذ منها قوله: (وبعد أكثر من ألف سنة حافظ فيها علماء الإسلام، بشكل عام، على سيطرتهم الكبيرة على الإنتاج الفقهي والتفسير ونشر النصوص الإسلامية والمحتوى العلمي والمعرفي لجموع المسلمين في جميع أنحاء العالم، نجد أننا الآن، وللمرة الأولى على الإطلاق في تاريخ الأمة، نشهد بداية تغيير جذري، إذ تأخذ وسائل الإعلام الجديد مثل "فيسبوك" و"ووردبرس" و"تويتر" و"يوتيوب" و"واتساب"، والعديد من أدوات الشبكة العنكبوتية، زمام المبادرة في النشر وتبادل المحتوى بطرق سهلة ورخيصة أو مجانية وتشاركية. ونتيجة لذلك، يتعرض الملايين من مستخدمي الإنترنت من الشباب المسلمين اليوم إلى تنوع هائل في مصادر المعرفة الدينية والفتاوى والأفكار والآراء الخلافية المختلفة، وربما الخاطئة، عن الإسلام، على عكس أي وقت مضى).

مستخلص

عند النظر بصورة عامة إلى المنتج الفكري السوداني في مواجهة التطرف والتطرف العنيف، سنقف على الآتي:

1- نهضت هذه المساهمات على معرفة بأسئلة التطرف في السودان: مصادره، ومنطلقاته، ومرجعياته.

2- أكدت المساهمات على الأدوار التي يمكن أن يقوم بها المثقفون والمفكرون والدعاة في التنوير، وفي الدفاع عن أديان وثقافة وتقاليد الشعب.

3- مما أضاف لهذه المساهمات قيمةً إلى قيمتها مزاوجتُها بين الإرث الإنساني العام في الفكر والسياسة، والموروث الفقهي والفكر الإسلامي المعاصر، كما أنها جميعًا عبّرت عن احتياج ملح يتمثل في ضرورة بناء وإنتاج خطاب إسلامي يقارب أسئلة الواقع المتغير.

4- جاءت المساهمات من فاعلين في الحراك الإسلامي المعاصر، وبالتالي توفرت على دراية عملية بأبعاد الظاهرة، ومكامن قوتها، ومكامن ضعفها.

5- يمكن وصف هذه المساهمات، بصورة عامة، بأنها حوار يقوم به إسلاميون مع إسلاميين متطرفين حول الإسلام وطبيعة دوره وموقعه بوصفه دينًا عالميًا في عالم متغير، الأمر الذي يعني أن بُعدًا جديدًا أُضيف لدراسات التطرف والإرهاب؛ إذ إن الغالب فيها هو جهد الغربيين والعلمانيين المسلمين، أفرادًا ومؤسسات. وهو ما سيمنحها وجاهة أكبر، خاصة وأن هناك نقاشًا صاخبًا يدور في المجتمعات الأكاديمية بالولايات المتحدة وأوروبا - خاصة خلال الفترة التي تغطيها المخطوطة (1990-2018)، ولا يزال - حول ما إذا كان ينبغي إشراك الإسلاميين في بناء ما يُعرف بشبكات الاعتدال في العالم الإسلامي، ومن ثم إدخالهم في العملية السياسية.

ولتفاصيل أكثر يمكن الرجوع إلى كتاب (بناء شبكات الاعتدال الإسلامي)، الذي ألّفه فريق من الباحثين المرتبطين بـ RAND Corporation، وترجمه إبراهيم عوض.

6- في الفترة التي تحركت فيها المخطوطة (1990-2018)، وقفتْ على مساهمات فكرية سودانية كثيرة ومهمة في نقد خطاب الإسلام السياسي في السودان، كتبها بعض ممن يُوصفون بالعلمانيين "العقلانيين"، لكنني بالمقابل لم أجد لهم مساهمات في نقد خطاب التطرف العنيف (الإرهاب) كمبحث فكري له أبعاده وخصوصيته، باستثناء دراسة للأستاذ الحاج وراق بعنوان (نحو رؤية سودانية إنسانية لقضايا التطرف العنيف)، نشرها في جريدة حريات الإلكترونية في مارس 2018، وكتاب للدكتور إبراهيم الأمين بعنوان (اللاعبون الجدد في الشرق الأوسط)، الصادر في العام 2017.

عودة الربيع من بيت العود... رحلة الذاكرة والأمل

طارق فرح

ملخص

يستعيد الكاتب ذكرى آخر أمسية موسيقية حضرها في الخرطوم مع بيت العود في أبريل 2023، قبل اندلاع الحرب بيوم واحد. وقد تحولت تلك الأمسية في ذاكرته إلى رمز لوطن كان يجتمع على الفن والجمال قبل أن تفرّق الحرب أبناءه وتدفع الملايين إلى النزوح والاغتراب.

بعد سنوات من الحرب، تجدد اللقاء في القاهرة عبر حفل «عودة الربيع» الذي قدمته أوركسترا الملتقى. وأحيا الحفل مشاعر الحنين والأمل لدى السودانيين، حيث جمعهم حول موسيقى تعكس تنوع السودان الثقافي والجغرافي وتؤكد وحدة هويته رغم التشتت.

امتزجت في الحفل مشاعر الفرح والحزن مع الأغنيات الوطنية التي ارتبطت بوجدان السودانيين، كما عبّر الحضور عن امتنانهم لمصر التي احتضنتهم خلال محنتهم. وتحولت الموسيقى إلى مساحة إنسانية مشتركة تجمع الذكريات وتعزز روح الصمود والانتماء.

يؤكد الكاتب أن مشروع الملتقى الثقافي وأوركستراه يمثلان نموذجًا لدور الثقافة في حفظ التراث ومقاومة الانقسام، بدعم من مجموعة دال وشركائها. ويختتم بأن «عودة الربيع» ليست مجرد حفل موسيقي، بل رمز للأمل في عودة السلام إلى السودان وعودة أبنائه إلى وطنهم واستعادة الحياة الطبيعية من جديد.

في مساء الثالث عشر من أبريل 2023، جلستُ بين الحضور في غابة السنط بالخرطوم، أستمع إلى أنغام بيت العود، وقد امتلأت جنبات المسرح بجمهور جاء يبحث عن فسحة أمل ولحظة صفاء وسط أيام مثقلة بالقلق. امتدّت الأمسية حتى فجر الرابع عشر، ولم أكن أعلم أنها ستكون آخر أمسية موسيقية أعيشها في السودان قبل أن تشتعل الحرب في صباح الخامس عشر من أبريل، فتقلب حياة الملايين رأساً على عقب، وتفتح أبواب النزوح والغربة القسرية. لم تكن تلك مجرد حفلة عابرة، بل كانت صورة أخيرة لوطن يجتمع على الجمال قبل أن تمزقه الحرب.

منذ ذلك اليوم، تشتتت مساراتنا، غير أن الحنين ظل القاسم المشترك والرفيق الذي لا يفارق السودانيين أينما حلّوا وارتحلوا. وبعد سنوات من الحرب والنزوح، جاء اللقاء مجدداً في القاهرة، مع ذات الأرواح التي صنعت تلك الذكرى، تحت اسم جديد: أوركسترا الملتقى، في حفل حمل عنوان "عودة الربيع" — وكأن الاسم وحده كافياً لاستدعاء الشجن والأمل في آنٍ واحد.

على المسرح اجتمعت ألوانُ السودان بتنوعه الثقافي والجهوي والإنساني، وتغنّت الأوركسترا بألوان موسيقية متعددة تجمع الحضور حول ذاكرة وطن واحد، من شماله إلى جنوبه ومن غربه إلى شرقه؛ فصدحت "دارفور بلدنا" صوتاً من عمق الغرب، و"زينوبة" نغمةً من ضفاف النيل الأزرق، وسواها مما يؤكد أن السودان لا يختزله مكانٌ واحد ولا صوتٌ واحد.

حين صدحت الأغنيات الوطنية تحوّلت الموسيقى إلى مساحة مشتركة للحنين والوجدان؛ مع "يجوا عايدين" و"أحب مكان وطني السودان" و«عازة في هواك» وغيرهما مما ارتبط بوجدان السودانيين على مر السنين. اختلطت المشاعر في القاعة اختلاطاً لم يعهده مسرح من قبل: دموع تنهمر بصمت، وزغاريد السيدات تشق السقف فرحاً وحنيناً، وأصوات الرجال تعلو بـ"أبشر" — تلك الكلمة السودانية العميقة التي تحمل البشرى والصمود في آنٍ واحد. كانت القاعة تبكي وتفرح معاً، في مشهد لا تصنعه إلا الأوطان حين تغيب وتحضر في لحظة واحدة.

ولم يقف الحفل عند حدود الذاكرة السودانية، بل امتدّ ليعبّر عن امتنان حقيقي لمصر الحاضنة، إذ أدّت الأوركسترا "أول مرة تحب يا قلبي" لعبد الحليم حافظ وفاءً لبلدٍ فتح أبوابه للسودانيين في محنتهم حتى شعر أغلبهم أنهم بين أهلهم.

الملتقى الذي احتضن هذا الحفل ليس

وليد اللحظة؛ فهو منصة ثقافية أفرو-عربية تأسست في السودان عام 2008، تنطلق من الجذور السودانية وتتشكّل بروح التعبير الفني الجماعي. وما يميّز أوركسترا الملتقى الهارمونية أنها تمزج بين الآلات التقليدية والعود الشرقي والتوزيع الموسيقي الحديث، لتنتج صوتاً فريداً يجمع الأصالة بالتجديد. والملتقى في جوهره مساحة تُعنى بالحفاظ على التراث الثقافي السوداني والأفرو-عربي، وتعزيز التبادل بين الشعوب، وتأهيل أجيال جديدة من المبدعين. تقف خلفه مجموعة دال التي أسهمت على مدى عقود في حياة الملايين داخل السودان، في مجالات الغذاء والصناعة والنقل والرعاية الصحية والتنمية المجتمعية، وقد امتد التزامها اليوم ليشمل الحفاظ على التراث والهوية والذاكرة الجماعية. ويحظى هذا المشروع بدعم إيهاب داوود، الرئيس التنفيذي للمجموعة، المؤمن بأن الثقافة ركيزة أساسية لاستمرارية المجتمعات، وإيصال التراث والهوية الفنية السودانية إلى الجمهور الإقليمي والدولي وخلق مساحات للحوار والإبداع. أثبتت هذه التجربة أن الثقافة ليست ترفاً، بل من أعمق وسائل مقاومة الانقسام والنسيان، وأن الموسيقى قادرة على جمع ما فرّقته السياسة والحروب. فمن هنا التحية لكل القائمين على هذا الجمال: للموسيقار أحمد شمة قائد الأوركسترا، ولمجموعة دال ورئيسها التنفيذي، ولكل الموسيقيين والعاملين خلف الكواليس الذين حافظوا على شعلة الإبداع في أحلك الظروف، فقدّموا للسودانيين جرعة أمل ورسالة محبة لوطن يستحق السلام. كما تستحق التحية مركز المنارة بالقاهرة الذي احتضن هذا الحفل في مسرحه الكبير، والمجهّز بأرقى التقنيات الفنية والصوتية. وعلى الرغم من أن الحرب بدّدت السودانيين في أصقاع الأرض، فقد امتلأ المسرح عن آخره بما يزيد على ألف وستمائة مشاهد، كأن السودانيين يقولون بحضورهم: نحن هنا، ووطننا لا يزال يجمعنا.

خرجتُ من الحفل وأنا أتمسّك بفكرة واحدة: لعل "عودة الربيع" ليست مجرد عنوان لحفل موسيقي، بل بشارة رمزية لعودة أكبر، عودة السلام إلى السودان، وعودة النازحين إلى ديارهم، وعودة الحياة إلى المدن التي أنهكتها الحرب. وكما اجتمعت الأصوات في تلك الليلة على لحن واحد، يبقى الأمل أن يجتمع السودانيون على كلمة سواء، وأن يأتي اليوم الذي نستمع فيه إلى هذه الأغنيات لا في المنافي، بل في الخرطوم ومدني والفاشر ونيالا والأبيض وبورتسودان، في وطن عاد إليه أهله وعادت إليه الحياة.

«كيف يُعاد إنتاج الإنسان داخل أنظمة العنف؟

قـــراءة فـي روايـــة «ذبيـــح وثـــلاث ضفـــاف»

حاوره: مناضل الطيب (أبو وطن)

يقول علي الزين في حوار حول روايته «ذبيح وثلاث ضفاف»: «العنف لا يدمّر الذات فقط، بل يُسهم أيضًا في إنتاجها وإعادة تكوينها».

تعرفت إلى علي الزين قبل سنوات طويلة في الجامعة. كنت وقتها طالباً مستجداً، أو كما نقول في السودان: «برلوم»، بينما كان هو قد سبقنا في التجربة الدراسية والسياسية والإنسانية. ومنذ ذلك الوقت ظل بيننا خيط من الونسة والحوار والأسئلة التي لا تنتهي.

ومع مرور السنوات تفرقت بنا المدن والبلدان، لكن بقيت الأسئلة نفسها تلاحقنا: أسئلة السودان، والهوية، والهامش، والعنف، والتاريخ، ومعنى أن يجد الإنسان مكانه داخل عالم يتغير باستمرار

حين قرأت رواية «ذبيح وثلاث ضفاف» شعرت أنني لا أقرأ فقط حكاية فتى من بحر الغزال اقتلعته حركة التاريخ من موطنه الأول، بل أقرأ أيضا أسئلة ظلت ترافق أجيالاً كاملة من السودانيين وهم يحاولون فهم أنفسهم وبلادهم والعالم من حولهم

فالرواية، رغم امتدادها من بحر الغزال إلى الخرطوم والقاهرة ولندن الفيكتورية، ليست رواية عن الأمكنة بقدر ما هي رواية عن الإنسان حين يجد نفسه داخل قوى تاريخية أكبر منه. عن الاقتلاع، والعبودية، والاغتراب، والذاكرة، والعنف، وعن الكيفية التي يُعاد بها تشكيل البشر تحت ضغط التاريخ

في هذا الحوار نحاول الاقتراب من بعض الأسئلة التي تقف خلف الرواية. نتحدث عن هومي بابا وفكرة المحاكاة، وعن فرانز فانون والعنف الذي يحتل الوعي قبل أن يحتل الأرض، وعن محمد عبد الحي وسؤال العودة إلى الذات، وعن أبكر آدم إسماعيل وجدلية المركز والهامش، وعن ماركس والاغتراب، كما نتوقف عند العلاقة بين الأدب والتاريخ، وعند موقع الرواية داخل السردية الأدبية السودانية

لكن الحوار يتجاوز الرواية أيضا إلى أسئلة أكبر تتعلق بالسودان نفسه. أسئلة الهوية والانتماء والاعتراف، ومعنى الوطن، وحدود الجماعة الوطنية، وما إذا كانت أزمتنا تدور حول الدولة فقط، أم حول الأمة نفسها، وحول الكيفية التي نتخيل بها ذواتنا داخل حكاية مشتركة لم يكتمل بناؤها بعد.

ذبيح وثلاث ضفاف

علي زين العابدين علي عمر

النخبة للطباعة والنشر والتوزيع

ليس "ورو" بطلًا في الحكاية، ولا شاهدًا عليها.
إنه الأثر... أثرُ عالمٍ يعيد تشكيل الإنسان، دون أن يمنحه فرصة أن يكتمل.
في "ذبيح وثلاث ضفاف"، لم أحاول أن أروي قصة هوية تبحث عن نفسها، بل قصة هوية تُنتَزَع، وتُعاد صياغتها، ثم تُهدم مرة بعد أخرى.
ينتقل "ورو" بين أمكنة، تمتد من الخرطوم وشمال السودان وريف مصر والقاهرة، لكن ما لا يغادره هو موقعه على الحافة... في جنوب السودان ببحر الغزال حيث لا ينتمي بالكامل، ولا يُقصى بالكامل، بل ينتزع إلى منطقة رمادية (لندن)، لا تعترف به كذات، وفي ذات الوقت لا تسمح له بالغياب.
قصة عن العالم حين لا يقمع الإنسان فقط، بل يعيد تعريفه كجسدٍ يمكن ضبطه، وصوتٍ يمكن تجاهله، وحياةٍ تُعاش دون أن ترى ولا تروى.
ذبيح وثلاث ضفاف...
ليست حكاية عن الهامش، بل عن كيف يُصنع الهامش ويُحمل مع الإنسان أينما ذهب.
وهذا ما دعى إيلين، الصحفية اللندنية التي تخوض مغامرة معرفية وأخلاقية، تسعى من خلالها إلى فضح ما وراء سرديات الإمبراطورية الرسمية، ومع تقاطع مساريهما، تنشأ علاقة تتجاوز التعاطف إلى محاولة فهم عميق للآخر.

المؤلف

أثناء قراءتي لـ « ذبيح وثلاث ضفاف « ، استحضرت عبارة عاطف خيري: «آية الهارب في الأرض، أقداره: أسوار». وبدت لي شخصية ورو لا تعيش أزمة هوية تقليدية، بل توجد داخل بنية مغلقة تعيد تشكيلها وترميمها باستمرار من داخل أسوارها، وكأنها مشروع إعادة تأهيل لا ينتهي. وهكذا لا يظهر العنف كقوة مدمِّرة للذات فقط، بل كقوة تُسهم أيضًا في إنتاجها وإعادة تكوينها.

أعتقد أن هذه نقطة جوهرية فعلا الرواية لا تتعامل مع الهوية كجوهر ثابت يتمزق لاحقا، بل كشيء يُصنع تحت الضغط

ولهذا لا أرى أن ورو مجرد شخصية «متشظية»، هو إنسان يعاد تشكيله في كل مرحلة، ثم يهدم ما تشكل فيه مرة أخرى

حتي اسمه نفسة يلغي ويعطي اسم جديد كل مرة ، في الرواية عبارة (لم يكن ينقصه شيء... لكن لم يكن له اسم محدد) كانت مؤلمة!

ليس الاسم وحده، بل موقعه كانسان داخل العالم، وحقه في الاعتراف، وفي أن يكون مرئياً كذات لا كشيء لم يحصل عليه.

إذن هل يمكن قراءة الرواية عبر مفهوم الهجنة عند هومي بابا واعرف اهتمامك به ؟

يمكن البدء من بابا، لكن لا يمكن التوقف عنده ، الهجنة تفترض وجود مساحة للتفاوض، وإمكانية للمناورة داخل لغة المستعمِر وتمثيلاته ، أما ورو فلا يمتلك هذا الموقع أصلا ، هو لا يناور داخل النظام، بل يعاد تشكيله داخله ، فلا حول له ولا قوة أمام البنية التي تعيد إنتاجه باستمرار .

حتى المحاكاة كآلية رصدها بابا عند ورو ليست استراتيجية، وهنا أقصد بالمحاكاة ذلك مفهوم أنه يتبنى المستعمَر لغة المستعمِر وسلوكه وصوره عن العالم، لا كنسخة مطابقة، لكن كنسخة تشبهه ولا تشبهه تماماً.

هل يمكن ان تشرح بتفصيل أكثر؟

لأن المحاكاة عند ورو ليست أداة تفاوض أو مناورة هي شرخ داخلي فهو لا يرتدي قناع الآخر بإرادته، بل يجد نفسه مضطراً للنظر إلى العالم، وأحياناً إلى نفسه، عبر عين ليست عينه، وربما هنا يقترب ورو من السؤال الذي شغل محمد عبد الحي في «العودة إلى سنار»: كيف يمكن للإنسان أن يعود إلى نفسه بعد رحلة طويلة من الاقتلاع والتحولات..

وأتذكر أيضا سؤال محمود درويش: من أنا دون منفى؟ فورو لا يفقد مكانه في العالم فقط، بل يفقد أحيانا يقينه بمن يكون حين يتكلم لغة ليست لغته، ويرى نفسه بعين ليست عينه.

في هذا الجانب من الرواية نتذكرفرانز فانون، خاصة فكرته عن الإنسان الذي يكتشف نفسه داخل نظرة الآخر إليه. أحيانا يشعر القارىء أن معاناة ورو لا تأتي فقط مما حدث له، بل أيضا من الصورة التي فُرض عليه أن يرى نفسه من خلالها

إلى أي مدى كان فانون حاضرا في خلفية الرواية؟

فانون حاضر بلا شك، لكن ليس بوصفه مرجعا نظريا مباشرا، بل بوصفه أحد الذين فهموا الطبيعة العميقة للعنف،

فانون لم يتحدث فقط عن احتلال الأرض، بل عن احتلال الوعي ، عن اللحظة التي يبدأ فيها الإنسان في رؤية نفسه عبر التصنيفات التي صنعها الآخر له ولهذا فإن أخطر ما يفعله العنف ليس تدمير الجسد، بل إعادة تعريف الإنسان لنفسه ، حين يقتنع المقهور، ولو جزئيا، بالرواية التي كتبها القاهر عنه. وهذا ما كنت مهتما بتتبعه في تجربة ورو، ليس فقط ما فعله الآخرون به، بل ما الذي حدث داخله نتيجة لكل ذلك.

كثير من الروايات تتعامل مع العنف بوصفه حدثا يقع على الشخصيات من الخارج. لكن في «ذبيح وثلاث ضفاف» شعرت أن العنف ليس مجرد حدث، بل قوة تعيد تشكيل البشر من الداخل، وربما هنا نشير إلى أبكر آدم إسماعيل حديثه عن الاستلاب الثقافي، حين لا يكتفي القهر بإخضاع الإنسان، بل يدفعه أحيانا إلى النظر إلى نفسه بعين الآخر، والتماهي مع المعايير التي فُرضت عليه. و هل يمكن القول إن الرواية لا تنشغل فقط بما يفعله العنف بالأجساد، بل بما يفعله بالوعي والذاكرة والإحساس بالذات؟

هذا صحيح إلى حد بعيد ، لأن العنف لا ينتهي عند لحظة الضرب أو الأسر أو الاقتلاع ، هذه هي لحظته المرئية فقط ، أما آثاره الأعمق فتظهر لاحقا، حين يبدأ الإنسان في إعادة ترتيب علاقته بنفسه وبالعالم من حوله كنت مهتما بالسؤال التالي: ماذا يبقى من الإنسان بعد أن يمر عبر كل هذه التجارب؟

وما الذي ينجو منه؟

وهل يخرج من العنف الشخص نفسه الذي دخله؟

أم أن العنف يترك وراءه إنسانا آخر؟

ولهذا فالرواية لا تتعامل مع العنف بوصفه حادثة، بل بوصفه عملية طويلة لإعادة تشكيل الذات..

هل كان ماركس حاضر أيضا، لكن ليس بالمعنى الاقتصادي المباشر، بل عبر فكرة الاغتراب. كأن ورو مغترب حتى عن نفسه، هل يمكن قراءة الرواية من هذا الباب؟

: بالتأكيد

لكن الاغتراب هنا لا يظهر فقط بوصفه اغتراب العامل عن عمله كما عند ماركس في صيغته الكلاسيكية، لكن اكثر قسوة ، اغتراب الإنسان عن ذاته، وعن جسده، وعن العالم الذي يعيش داخله ، ورو لا يفقد شيئا خارجيا فقط، بل يفقد تدريجيا علاقته بنفسه ، هناك لحظات لا يشعر فيها أنه صاحب حياته بالكامل، بل كأن حياته

تحدث لشخص آخر يشبهه ، أن يصبح الإنسان غريبا حتى عن التجربة التي يعيشها بنفسه.

تقصد أن الاغتراب عند ورو وجودي أكثر منه حالة فقر اقتصادي؟

علي الزين: هو وجودي، لكن جذوره مادية وتاريخية أيضا، ماركس كان مهما لأنه كشف أن الأنظمة القمعية لا تسرق جهد الإنسان فقط، بل تعيد تشكيل علاقته بنفسه وبالعالم ، وفي حالة ورو، العنف لا يجعله مقموعا فقط، بل يجعله غريبا حتى عن صورته الداخلية ، لا يغترب عن وطنه فقط ، لكن عن اللغة، والجسد، والذاكرة، وحتى عن الإحساس الطبيعي بالانتماء، إنه لا ينتقل بين عوالم مستقرة، بل يعيش داخل انقطاع دائم..

في بعض اللحظات وكأن ورو يتحول إلى شيء يُستخدم أكثر من كونه إنسانا يعيش حياته؟

وهذا قريب جدا من فكرة الاختزال ، حين يتحول الإنسان إلى وظيفة، أو إلى أداة، أو إلى مجرد حضور قابل للتنظيم والإدارة.

ورو في لحظات كثيرة لا يُعامل كذات كاملة، بل كجسد يمكن ضبطه، أو كائن يمكن نقله وإعادة ترتيبه داخل النظام

وهنا يصبح الاغتراب أعمق ، لأن الإنسان لا تُسلب حريته فقط، بل يُسلب إحساسه بأنه غاية في ذاته.

في بعض اللحظات يبدو أن مشكلة ورو ليست أنه لا يتكلم، بل أن العالم حوله لن يسمعه هل هذا يمكن أن يكون صحيح؟.

أعتقد أن هذه ملاحظة مهمة ، فورو يتكلم لكنه لا يُسمع دائما بوصفه ذات ، حالة اصعب مما وصفتها غياتري سيبفاك ، المشكلة ليست في القدرة على الكلام، بل في شروط الاعتراف بمن يتكلم ، ان صح التعبير. ولهذا يتحول أحيانا إلى مجرد حضور جسدي، أو موضوع للمراقبة، أو كائن يُشرح أكثر مما يُصغى إليه ، وهنا يصبح السؤال أعمق من الحرية نفسها ، لأن الإنسان لا يحتاج فقط إلى أن يتكلم، بل إلى أن يُعترف به بوصفه إنسانا يملك الحق في الكلام ، حميد قال أغنى الناس الما بتسمعنى.

وهل لهذا حضرت فكرة الموت الاجتماعي بقوة في الرواية؟

نعم ، لأن أخطر ما يمكن أن يحدث ليس موت الجسد فقط، بل أن يعيش الإنسان دون اعتراف كامل أن يكون حاضرا ، لكن خارج السردية، وخارج الذاكرة، وخارج التمثيل وربما هنا أتذكر ما كتبه الشاعر نعيم علي

نبقى أشخاصا في الهوامش
نبقى أبطالا دون رواية

فالمأساة ليست دائما في غياب البشر، بل في غياب الحكاية التي تعترف بوجودهم، وهذا ما يجعل بعض أشكال العنف تستمر حتى بعد توقفها الظاهري، لأن البنية التي أنتجتها ما تزال قائمة

تقصد أن المشكلة ليست في استبعاد بعض الأصوات من السردية، بل ربما في افتراض وجود سردية وطنية لدينا مكتملة من الأصل ، فقد لاحظت ان الرواية حاولت تغطية جزء كبير من السودان.

هذا ما أميل إليه ، السردية الوطنية نفسها لم تكتمل بعد، لم يتحول السودان حتى الآن، إلى حكاية مشتركة ولهذا فإن الخلاف لا يدور فقط حول من يوجد داخل الذاكرة الوطنية ومن يوجد خارجها، بل حول الذاكرة الوطنية نفسها وحول الحكاية التي يجب أن يكون الجميع داخلها ولهذا صراعاتنا ليست صراعات داخل وطن متفق عليه لكن صراعات حول الوطن نفسه ومعناه وحول تاريخه.

السودان فضاء التقت فيه ذواكر متعددة ، الذي من دارفور لا يتذكر الماضي

بالطريقة نفسها التي يتذكره بها ابن الشمالية وذاكرة جبال النوبة ليست هي ذاكرة الجزيرة كما أن ذاكرة البجا ليست هي ذاكرة الخرطوم بل حتى داخل كل منطقة توجد ذواكر متقاطعة ومتباينة.

ولهذا فإن السؤال لا يتعلق فقط بمن تم استبعاده من الذاكرة الوطنية بل يتعلق أيضا بطبيعة هذه الذاكرة نفسها

هل توجد بالفعل ذاكرة وطنية سودانية جامعة؟ أم أننا نتحدث، في كثير من الأحيان، عن ذاكرة الدولة السودانية الرسمية أكثر مما نتحدث عن ذاكرة المجتمعات السودانية؟

ذاكرة جرى إنتاجها عبر المدرسة، والصحافة، وإذاعة أم درمان، والتلفزيون، والجامعة، ومؤسسات الدولة الحديثة

هذا يقودنا إلى سؤال آخر، إذا كانت الذاكرة الوطنية نفسها ما تزال محل تفاوض، وإذا كانت السردية الجامعة لم تستقر بعد، فهل يمكن القول إن الأزمة السودانية أعمق من مجرد أزمة دولة أو نظام حكم؟

أعتقد ذلك، لأن كثيرا من النقاشات السودانية تُختزل في سؤال السلطة من يحكم؟ وكيف يحكم؟ ومن يشارك في الحكم

وهي أسئلة مهمة بلا شك لكنها ليست كل شيء، فالدولة الحديثة لا تقوم فقط على المؤسسات والقوانين والأجهزة ولكن على جماعات سياسية تتخيل نفسها جزءا من مصير مشترك رغم تنوعها..

إذا كانت الوطن نفسه قيد التشكل، وإذا كانت السردية الوطنية لم تستقر بعد، فما الدور الذي يمكن أن يلعبه الأدب؟

هل يكتفي بوصف الانقسامات والتصدعات، أم يمكن أن يساهم في تخيل أفق مشترك؟

لا أعتقد أن وظيفة الأدب هي تقديم الحلول، وليس مطلوبا منه أن يتحول إلى برنامج سياسي أو مشروع وطني جاهز

لكن الأدب يمتلك شيئا آخر يمتلك القدرة على توسيع الخيال أن يجعل الإنسان يرى العالم من موقع غير موقعه وأن يعيش، ولو مؤقتا، داخل تجربة شخص آخر، وفي المجتمعات المنقسمة تصبح هذه القدرة مهمة للغاية لأن كثيرا من الصراعات تبدأ حين يصبح الناس عاجزين عن تخيل حياة الآخرين، أو فهم مخاوفهم وآمالهم وذاكرتهم، الأدب لا يوحد الناس بالقوة ، لكنه يفتح مساحة للاعتراف المتبادل ومجرد الاعتراف بالآخر خطوة كبيرة في أي مشروع وطني.

هل لهذا السبب تبدو الرواية أحيانا منشغلة بمن هم خارج السرديات الكبرى أكثر من انشغالها بالأبطال التقليديين؟

ربما، لأن التاريخ الرسمي غالبا ما يتذكر الملوك والقادة والجنرالات أما الأدب فيستطيع أن يلتفت إلى الذين مروا بصمت ولم تُسمَّ الشوارع بأسمائهم ولم يدخلوا الكتب المدرسية، وهؤلاء الذين يعيشون على تخوم السرديات الكبرى يستحقون الاهتمام ليس لأنهم أكثر فضيلة من غيرهم بل لأنهم يكشفون ما تعجز السرديات الرسمية عن رؤيته.

فالمأساة ليست دائما في غياب البشر ، بل في غياب الحكاية التي تعترف بوجودهم، وفي كثير من الأحيان لا يفعل الأدب أكثر من إعادة هؤلاء إلى دائرة الرؤية

سؤال أخير، بعد كل هذه الرحلة بين الهوية والاغتراب والعنف والذاكرة وسؤال السودان، أريد أن أعود إلى ورو نفسه.

هل كان ورو بالنسبة لك شخصية روائية فقط؟ أم أنه كان وسيلة للتفكير في هذه الأسئلة كلها؟

أعتقد أنه كان أكثر من شخصية روائية ، لا أنظر إلى ورو بوصفه فردا معزولا، بل بوصفه نقطة تتقاطع عندها أسئلة كثيرة ، أسئلة الاقتلاع والسلطة والذاكرة والاعتراف والانتماء ولهذا لم أكن مهتما فقط بما يحدث لورو، بل بما يكشفه ورو عن العالم الذي يتحرك داخله ، فالشخصية الروائية بالنسبة لي ليست غاية في ذاتها ، هي نافذة نرى عبرها أشياء أكبر منها.

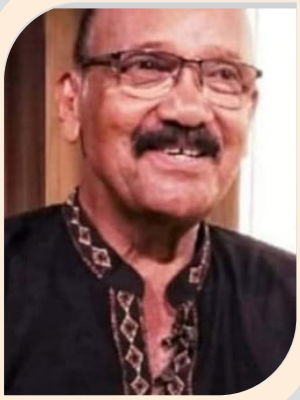

الاتجاه الخامس

#الحرب..الهروب للموت

د كمال الشريف

ملخص

يرى الكاتب أن الحرب الدائرة في السودان خلّفت آثارًا إنسانية وسياسية عميقة، تجاوزت في حجمها وتداعياتها ما تشهده كثير من الحروب الإقليمية. ويشير إلى أن التوقعات المتعلقة بمدتها وعدد ضحاياها والنازحين بسببها أصبحت من بين الأعلى مقارنة بصراعات حديثة أخرى.

يؤكد المقال أن حجم الكارثة الإنسانية الناتجة عن الحرب دفع بعض الجهات إلى وصفها بأنها من أكبر الأزمات الإنسانية في التاريخ الحديث، مع تباين الإحصاءات حول أعداد القتلى والمفقودين والنازحين، نتيجة صعوبة التوثيق في مناطق النزاع.

يسلط الضوء على مأساة السودانيين الذين فروا من الحرب عبر طرق الهجرة غير النظامية، حيث فقد الآلاف حياتهم أو اختفوا في البحر والصحراء أثناء محاولاتهم الوصول إلى أماكن أكثر أمنًا، في مشاهد تعكس حجم المعاناة التي دفعت الناس إلى المخاطرة بحياتهم.

يختتم الكاتب بالتأكيد على أن الحرب لم تقتصر خسائرها على ساحات القتال، بل امتدت إلى من حاولوا الهروب منها، معتبرًا أن المأساة الإنسانية المتواصلة ستبقى من أكثر الصفحات إيلامًا في تاريخ السودان المعاصر، في ظل استمرار معاناة المدنيين وتفاقم آثار النزاع.

حرب البرهان التي سوف يكون اثرها علي السودان والدول المجاورة مثله مثل آثار الحرب العالمية الثانية والحروب الإقليمية التي جاءت بعد الحرب العالمية آثارها كانت في نطاق حدودها أو مايزيد قليلاً

ولكن حرب البرهان زادت في توقعات الخبراء لها إن كان من فترة ايقافها أو إن كان من عدد القتلي أو عدد المفقودين أو عدد الهاربين والنازحين واللاجئين وتوقعات الخبراء دائماً في الحروب تبنى على نوعية الحرب هل هي حرب للاستيلاء على منطقة جغرافية استراتيجية أو حرب إبادة وحرب قذرة وهمجية مثلها مثل تلك التي دائره في السودان

وكانت الاحصائيات فيها ان وصلت لوصفها بأنها أكبر مأساة إنسانية في التاريخ الحديث وهذا دليل كاف على الكوارث الهائلة التي سببتها هذة الحرب

والارقام تختلف في رصدها من مصدر لمصدر ولكنك تراجع مصادر ذات صلة بنوعية الكارثة ومصادر أخرى عايشت الكارثة ..

وخارج حسابات القتلى التي تزيد في احصائية جديدة عن 350 ألف ..

في مناطق الحرب والصراع إلا أن هناك قتلى ومفقودين وموتي آخرون هاربين من مناطق الحرب أو من السودان كافة تجد أن مستوى الموت بين الفارين والقاصدين دول مختلفه بطرق غير شرعيه يعتبر من فواجع العصر كما تقول الأرقام التقديرية

وفي واحدة من أكثر الفواجع الإنسانية المرتبطة بالحرب السودانية، كشفت أرقام صادمة تتعلق بمصرع وفقدان آلاف السودانيين على طرق الهجرة غير النظامية، حيث وثق سقوط ما لا يقل عن 8421 ضحية، بينهم 788 طفلًا و269 امرأة، مع وجود مؤشرات قوية على أن العدد الحقيقي قد يكون أكبر بكثير نتيجة صعوبة الوصول إلى جميع الضحايا والمفقودين عبر المسارات الحدودية.

وبحسب البيانات، فقد لقي 4119 سودانيًا مصرعهم في البحر الأبيض المتوسط، بينهم 311 طفلًا و844 امرأة، فيما لا يزال نحو 3100 شخص في عداد المفقودين بعد محاولات عبور البحر. كما سجلت الصحراء الكبرى مصرع 1202 سوداني، بينهم 477 طفلًا دون سن الثامنة عشرة و269 امرأة، في ظروف قاسية ارتبطت بالحرارة والجوع والعطش وانعدام وسائل الحماية.

هذا يعتبر قصاصه من حكاوي وتقارير عن حرب البرهان والهروب منها إلى المجهول حتي وان كان الموت نفسه

باعتباره انه اسلم للناس من قبضة يدي المتصارعين من الجانبين

انها حرب تذكر في التاريخ بأنها من اقبح واقذر الحروب في تاريخ العالم

ومازال سادتها يتاجرون ويتبادلون المناصب والأحذية فوق رؤوس القتلى

النفّاج في التراث السوداني.. باب الجيرة الذي لم يُغلق

يوسف الغوث

ملخص

يُعدّ «النفّاج» من أبرز مظاهر التراث الاجتماعي السوداني، وهو باب صغير يُفتح بين منزلين متجاورين لتسهيل التواصل بين الأسر. وقد عكس هذا التقليد قيم الألفة والتعاون والثقة التي ميّزت المجتمع السوداني عبر الأجيال.

يوضح الكاتب أن النفّاج لم يكن مجرد ممر بين البيوت، بل كان وسيلة لتبادل الطعام والمساعدة وتفقد الأحوال اليومية. ومن خلاله تعززت علاقات الجيرة وتحولت الأسر المتجاورة إلى ما يشبه العائلة الواحدة.

يشير إلى أن النفّاج ساهم في ترسيخ قيم التكافل الاجتماعي، خاصة في المناسبات والأزمات، حيث كان الجيران يتقاسمون الأفراح والأتراح ويتعاونون في مواجهة متطلبات الحياة. لذلك أصبح رمزًا للتلاحم والمحبة بين الناس

يؤكد الكاتب أنه على الرغم من تغير أنماط السكن والحياة الحديثة، ما زال النفّاج حاضرًا في الذاكرة السودانية بوصفه رمزًا للعلاقات الإنسانية الدافئة. فهو يمثل نموذجًا اجتماعيًا يعكس أهمية الجيرة الحسنة والتواصل المجتمعي الذي لا تزال المجتمعات بحاجة إليه اليوم.

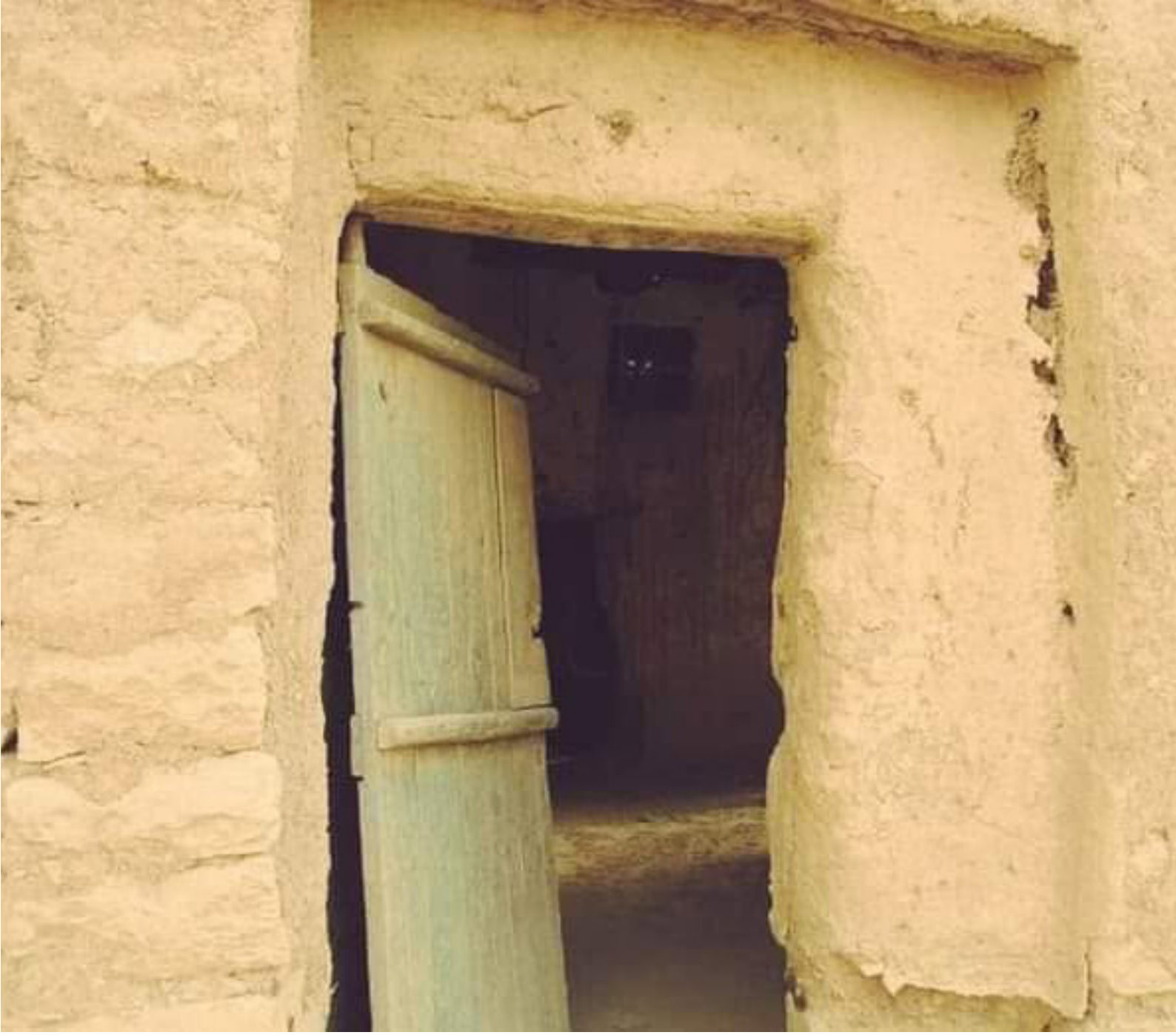

على شاطئ التاريخ وفي ضفاف المحبة حيث تتلاطم أمواج الذاكرة بأحلى معاني الألفة،، وفي عمق الحلة السودانية القديمة، حيث بيوت الطين تتنفس دفء الجيرة وتتسامر جدرانها الطينية أُنس المحبة،، كان هناك باب صغير لا يتجاوز ارتفاعه المتر وعرضه نصف المتر، ذلك هو النفاج، والنفّاج ليس مجرد فتحة في جدار بل هو فلسفة كاملة في العلاقات الإنسانية، إعلان صامت بأن الجار ليس غريباً، وأن الجدار للخصوصية لا للعزلة. فهو ذلك الباب الصغير أو الفتحة المستدقة في الجدار الفاصل بين منازل الجيران المتلاصقة، المصنوع غالباً من خشب السدر أو الطين، فهو رمز معماري واجتماعي فريد يعكس قيم التكافل والأمان والبساطة التي تميز المجتمع السوداني التقليدي وخصوصيته....

تتجلى الأهمية الاجتماعية للنفّاج في وظائفه المتعددة التي تبدأ بتسهيل التواصل اليومي بين الجيران، فيسمح للعائلات المتجاورة بتبادل الأغراض والزيارات دون الحاجة للخروج إلى الشارع الرئيسي. وقد أُطلق عليه السكان اسم باب الحريم لأن النساء كن الأكثر استخداماً له في الزيارات الصباحية وجلسات القهوة ومواساة بعضهن، فيحفظ لهن خصوصيتهن ويوفر عليهن عناء ارتداء ملابس الخروج. لا تقتصر أهمية النفاج على التواصل العادي بل تمتد للتكافل والنجدة وفي حالات الطوارئ كالمرض أو الحرائق أو الولادات، حيث يُستخدم كمنفذ سريع لنجدة الجيران دون إضاعة الوقت.

بهذا المعنى كان النفاج ضميراً معمارياً يذكر الجميع بأن الحياة الجماعية تقوم على التعاضد لا التباعد.

لم يقتصر حضور النفاج على الواقع المادي بل تغلغل في اللغة والأمثال، فأشهرها: «ما تدخل لي بالنفّاج، تعال بالباب» أي لا تراوغ وكن مباشراً. والنفاج نعمة والباب كرامة وفتح النفاج سهل وسده يقطع الظهر. هذه الأمثال تحول النفاج إلى قاموس من المعاني المجازية المستخدمة يومياً في الخطاب السوداني...

شهدت مؤخراً فترات النزاع المسلح في السودان تحولاً دراماتيكياً في وظيفة النفاج، حيث قام السكان بهدم أجزاء من الجدران لصناعة ممرات آمنة للتنقل بعيداً عن القناصة والقصف، فتحولت النفّاجات إلى ممرات إنسانية للهرب وممرات للجنود. بل تطور الأمر إلى النفاج التحتي حيث حُفرت أنفاق تحت الجدران. أطلق السكان على التجمعات المتصلة عبر هذه النفّاجات اسم حي النفاج الواحد»، وهكذا انتقل النفاج من باب للقهوة إلى ممر للحياة والموت، لكنه ظل أميناً لوظيفته في ربط الناس في الأوقات الصعبة...

يتفرد النفاج السوداني عن مفاهيم مشابهة في الثقافات الأخرى، ففي مصر يوجد ما يسمى الخوخة بين حجرتي منزل واحد، وفي اليمن توجد الطاقة للتهوية وتمرير الأطباق، وفي الحجاز السمكة وهي عبارة عن فتحة فوق الجدار للرؤية، بينما النفاج مصمم لمرور إنسان كامل بين ملكين متجاورين، مما يجعله مؤسسة اجتماعية فريدة تعكس خصوصية المجتمع السوداني الذي يقدس الجيرة كعلاقة شبه عائلية.

مع دخول الحداثة، تراجع النفاج التقليدي في المدن لأسباب كثيرة منها تغير المباني وتحولها من مباني الطين إلى الخرسانة، والاهتمام المتزايد بالخصوصية، وتغير طبيعة حياة النساء بخروجهن للعمل مما قلل الجلسات الصباحية... لكن النفاج بقي حياً في الذاكرة السودانية، وقد ظهرت محاولات رمزية لإحياء روحه مثل النفاج الإلكتروني عبر مجموعات الواتساب للجيران، وإعادة بناء نماذجه في المتاحف، وظهوره كرمز في الفنون التشكيلية والدراما...

لم يغب النفاج عن الأدب والفن، فقد ذكره الطيب صالح في «موسم الهجرة إلى الشمال» وتغنى به محمد وردي في أغنية «حلتنا فيها نفاج والبخل فيها عار»، كما استخدم في المسرح السوداني كعنصر كوميدي، وكتب عنه الشعراء قصائد تغزلوا فيها بروحه، مما يؤكد أنه أصبح أسطورة ثقافية حية رغم اندثاره المادي.

كان بناء النفاج يخضع لعادات وطقوس تعكس قدسيته، فلا يُفتح دون استئذان الجار وموافقته الصريحة وبحضور عمودية الحلة، وكانت تصاحبه وليمة بسيطة كتوثيق رسمي للشراكة. وبعد الانتهاء كانوا يتباركون به ويمرون منه وهم يرددون: اللهم اجعله باب رحمة لا باب شؤم»، وكان هناك تفاهم على حدود استخدامه فلا يُستخدم ليلاً إلا للضرورة ولا يدخل منه الرجال إلا بإذن خاص.

لقد ساهم النفاج في تشكيل الهوية المجتمعية السودانية، فخلق علاقات جوارية فريدة، وعزز دور المرأة بمساحة خاصة للتواصل، ونشر ثقافة التكافل العملي. ومع زواله فقد المجتمع جزءاً من منظومة القيم التي نظمت العلاقات، وحل محلها أسمنت بارد وعزل اجتماعي جعل الكثيرين يحنون إلى زمن النفاج...

النفاج لم يكن مجرد باب صغير بل فلسفة حياة تجسد أسمى معاني التكافل والأمان بين الجيران، ورغم تراجعه في المدن وتحوله في الحرب إلى ممرات نجاة، إلا أنه بقي حياً في الذاكرة والأمثال والأغاني. ولعل إحياء روحه بشكل معاصر يناسب العصر، سواء بالوسائل الرقمية أو التصاميم المعمارية الحديثة التي تراعي التواصل بين الجيران، فهو فرصة لاستعادة جزء من دفء العلاقات الإنسانية، فالنفاج في النهاية رسالة خالدة بأن الجدار قد يفصل المساكن لكنه لا ينبغي أبداً أن يفصل القلوب.

حكاية من بيئتي (35)

ـ مرآتي مرآتي... هل أنا جميلة؟

محمد أحمد الفيلابي

ملخص

يستعيد الكاتب شخصية «قطر الندى» من مسرحية مدرسية قديمة كانت تجسد نموذج الجمال المثالي الذي تُقارن به الفتيات، ليبين كيف أن المجتمع ظل يفرض معايير جمال يصعب تحقيقها، مما يزرع الشعور بالنقص ويضعف الثقة بالنفس لدى النساء.

يربط بين هذه الفكرة القديمة وانتشار مستحضرات التجميل وكريمات تفتيح البشرة والفلاتر الرقمية، معتبراً أنها امتداد للسؤال نفسه: «هل أنا جميلة؟». فالسوق يستغل مخاوف النساء من عدم مطابقة الصورة المثالية للجمال، ويحول هذه المخاوف إلى منتجات تُباع وتُستهلك باستمرار.

يرى الكاتب أن الذكاء الاصطناعي أعاد إنتاج «قطر الندى» بصورة جديدة، إذ باتت التطبيقات تقدم نسخاً محسنة ومثالية من الشخص نفسه، ما يدفع كثيرين إلى مقارنة أنفسهم بصور غير واقعية، أو الحنين إلى أزمنة ماضية يتخيلونها أكثر جمالاً وطمأنينة.

ويختتم بالحديث عن المرأة السودانية في ظل الحرب والنزوح، حيث تغير معنى الجمال من المظهر الخارجي إلى قوة التحمل والصبر والقدرة على العطاء. فالسؤال لم يعد «هل أنا جميلة؟» بل «هل ما زلت أنا؟»، لتصبح «قطر الندى» رمزاً للجمال الداخلي والإنسانية والصمود في مواجهة المحن.

ـ أنت جميلة ولكن قطر الندى أجمل منك.

طافت بذاكرتي المسرحية المدرسية، وذلك الرد الجامع بين السخرية، وشيء من الحقيقة، وشيء من القسوة في المسرحية المعربة من التراث الأوروبي، وتحديداً من قصة بياض الثلج (Snow White)، للأخوين (غريم) الباحثين الألمانيين (يعقوب – 1785 – 1863، وفيلهلم 1786 – 1859)، اللذين جمعا الحكايات الشعبية الألمانية من أفواه الناس، ثم أعادا صياغتها في كتب أصبحت لاحقاً من أشهر حكايات العالم. وفي القصة تسأل الملكة الشريرة مرآتها السحرية: «مرآتي يا مرآتي على الجدار، من هي الأجمل بين الجميع ؟ »

أخذ المسرح السوداني الجملة وأعاد صياغتها في عمل مدرسي، في سياق نقد هوس الجمال لدى النساء في ثلاث ظواهر هي المقارنة القاتلة التي هي أصل كل عقدة، والجمال المثالي المستحيل، والمرآة هنا تمثل المجتمع، حيث تتحول المرآة من أداة صدق إلى أداة قسوة ناعمة. وقطر الندى في المسرحية ليست شخصية حقيقية داخل الأحداث، بل (مثال الجمال المطلق) الذي تستخدمه المرآة لإحباط الفتاة. ما يجعل المقارنة عبثية، ويكشف ظلم المجتمع في صناعة معايير لا يمكن الوصول إليها. كما أن المسرحية التي كانت تُعرض في المدارس تعكس واقعاً أكبر يتمثل في الضغط على البنات ليشبهن المثال (قطر الندى) المعيار الغير قابل للتحقيق. ويعشن في مقارنة مستمرة لا تولّد سوى الشعور بالنقص، فيكبر معهن الخوف من الرفض. رفض المجتمع الذي يبحث عن النقص في الآخر فيظهره، تخفيفاً للإحساس المستبطن في كل فرد يحاول مداراة نقصه، لذا كانت الظواهر الغير قابلة للتحكم فيها.

لما ظهرت كريمات التفتيح... ثم الفلاتر... ثم الذكاء الاصطناعي... كانت كلها امتداداً لنفس السؤال القديم (هل أنا جميلة؟) «أنت جميلة... و لكن ... "

وهذه الـ (لكن) هي التي دمّرت الكثير من الثقة بالنفس. فهوس الجمال ليس جديداً، والمرأة دائماً تُقارن بشيء غير موجود، فالمجتمع دائماً يخلق (قطر ندى) جديد. ويستغل السوق هذا الجرح.

قبل أعوام حدثني صديقي أنه وجد في غرفة ابنته الكثير من علب مستحضرات التجميل، فسألها:

ـ من قال لكِ يا ابنتي إن لون بشرتك ليس جميلاً؟ من زرع في قلبك هذا الخوف من نفسك؟ ولماذا ترغبين في تغيير الخارج، بينما الجرح في الداخل؟

قال لي أنها هزّت كتفيها بخجل، ولم تقل شيئاً.

كنت يومها قد كتبت عن (بروميات البوتاسيوم) التي تستخدم لتحسين الخبز، وشبهتها بمستحضرات التجميل، التي قد تمنح (جمالاً لحظياً) لكنها تبقى أثراً صحياً سالباً. فقطعة الخبز تبدو منتفخة لامعة متماسكة، لكنها تترك في الجسد أثراً سالباً يتراكم بصمت. وكذا الأمر مع مستحضرات التجميل التي تعمل بالطريقة نفسها، تلمّع الوجه، تخفي العيوب، توحّد اللون، أو تستبدله بالكامل، لكنها تُحمّل الجلد ما لا يراه المرء إلا بعد حين.

ابنة صديقي لم تكن هي التي كرهت لونها، إذ كان المجتمع هو الذي وضع أمامها مرآة مكسورة، وقال لها «هكذا يجب أن تكوني». وهكذا الأمر مع قطعة الخبز، ما يعني أننا أسرى ثقافة تُفضّل الصورة (المزيفة) على الحقيقة. نعيش زمناً صار فيه التجميل بديلاً عن الإصلاح، والتحسين اللحظي بديلاً عن العافية، أي أننا بتنا نستهلك ما يرضي العين،

ويؤذي الجسد.

من أين جاءت عبارة (أنا لا أكذب لكني أتجمّل)؟

في الجملة تلخيص لحيلة بشرية قديمة. أن تقول نصف الحقيقة، أو تلمّعها، أو تخفف حدّتها، دون أن تعترف بالكذب الصريح. لتصبح العبارة فيما بعد مبرراً اجتماعياً، ونكتة سياسية، وحكمة ساخرة، واعترافاً لطيفاً بالتحايل.

قلت لصديقي أن الإجابة التي لم تجدها عند ابنتك، فهي عند تجار مستحضرات التجميل، وخاصة كريمات تفتيح البشرة الذين باعوا الخوف في علب صغيرة، زادتها جاذبية الإعلانات الجميلة التي تخفي منتجات خطرة. والاجابة الأكثر (صدمة) هي عند مجتمع جعل بياض اللون قيمة، وما عداه مشكلة. أنه زمن الاستغفال والاستغلال، حيث تُشترى ثقة الأنثى بلون وجهها.

المسرحية كانت نبوءة مبكرة لما نعيشه اليوم في عصر السيلفي والذكاء الاصطناعي. إذ ما كنت لأصدق أن أرى (قطر الندى) تعود إلى الحياة عبر الذكاء الاصطناعي، وبهذه الكيفية. فقد تحولت المرآة إلى تطبيق يقول للفتاة» أنت جميلة... ولكن دعيني أريك نسخة أجمل. نسخة بعيون أوسع، وبشرة أنقى، وزمن سبعيناتي دافئ. زمن لا يشبه زمنها. وإن قارنتها المسرحية بـ(قطر الندى) فالخوارزمية تقارنها بنفسها، ولكن بنسخة مستحيلة، نسخة لا تعيش إلا في الشاشة. فيظل السؤال هو السؤال، والجرح هو ذات الجرح. والركض هو خلف قطر الندى الصورة التي لا تُمسّ هو نفسه. فحين كبرت الفتاة وجدت قطر الندى في علبة كريم تفتيح، ثم وجدته في فلتر سيلفي، ومن بعد في صورة ذكاء اصطناعي تعيدها إلى السبعينات.

هربت الفتيات من لون خلقه الله، وركضن خلف صورة خلقها الناس. واليوم، أصبحن يحوّلن صورهن إلى (ستايل السبعينات)، هرباً من زمن قاس، وركضاً خلف زمن لم يعشنه. زمن لا حربَ فيه ولا نزوح ولا خوفَ، زمن يتخيلنه أجمل من حاضرهن. فالصورة المحوّلة ليست ترفاً ولا سطحية، كما يشير البعض. إنها الرغبة في زمن بديل، إنها محاولة لرؤية الذات بخير ولو على الشاشات الصغيرة.

الصورة في زمن الذكاء الاصطناعي، أصبحت قابلة للتجميل والتزوير والتغيير بضغطة زر، فلم تعد دليلًا ولا ذاكرة ولا مرآة، بل مشروعاً تجميلياً لذات مرهقة تبحث عن نسخة محتملة من نفسها. فبعد محاولات تغيير البشرة، ها هن اليوم يحاولن تغيير تاريخهن. يبحثن عن زمن أجمل، وحياة أهدأ، وملامح مرتّبة، وألوان دافئة، فساتين بسيطة، نظرة هادئة، وابتسامة بلا خوف. وعودة مظفرة لـ(الثوب السوداني). والإحساس بالانتماء لحقبة مستقرة، لم يعشنها إلا في الحكايات، وألبومات الصور القديمة.

الصورة في (ستايل السبعينات) كما أسميته علاج نفسي. بحث عن ذات متعبة تريد أن ترى نفسها في زمن لا يجرح ولا يخيف، زمن تتمنى لو كان لها. وعبارات لا تقال، لكنها تهمس سراً حين تقع العين على الصورة «شوفوا الجمال الطبيعي. شوفوا نحن كنا حا نطلع كيف لو الزمن كان رحيم.»

لعنة الله على الحرب، وآثارها من خوف ونزوح، وزمن مضاع، سريع، قاسي، لا يمنح الفرصة للتنفس، فالذوات مرهقة، والواقع قاسي، بل أقسى من قدرتهن على التحمل، والأدهى والأمَر -كما يقول صديقي - أن المستقبل أصبح ضبابياً، وفي كل يوم تزداد معاناة النساء.

سألت صديقي عن ابنته، وكيف هي مع ما حدث من تحولات.

فقال لي أنها كالأخريات اللائي يبحثن عما يعينهن لتحمل اليوم التالي.

والمرأة تحت كل الظروف في حاجة لأن ترى نفسها بشكل أجمل. وهنا لا يعد عشق الذات غروراً.. بل محاولة للنجاة. صوت داخلي يذكّر المرأة السودانية بما تبقّى لها حين سقط كل شيء من حولها. كانت الحرب قد جرّدت الوجوه من زينتها، والبيوت من دفئها، والمرآة من وظيفتها القديمة. لكن وسط الخراب، اكتشفت المرأة أن الجمال الذي كانت تبحث عنه في انعكاس الزجاج. كان يسكنها منذ البداية، لتدرك أن الحرب تستطيع أن تبهت ملامحها، لكنها لا تستطيع أن تبهت ضوءها الداخلي.. إنسانيتها.

الآن حين تنظر المرأة إلى المرآة في مركز النزوح، أو معسكر اللجوء، لن تسأل: .هل أنا جميلة؟

بل ستسأل سؤالاً جديداً:

.هل ما زلتُ أنا؟

وسيأتيها الرد من أعماقها:

- نعم... لأن قطر الندى عادت.. عادت كقوة تحمل، صبر وقدرة على حماية الآخرين. خدمة من يحتاجني. إنه الجمال الذي لا علاقة له بالملامح، بل بالروح.

فى الحواشات

خالد عمر

قالت لوزةُ القُطنِ بين يَدَيّ صمتِها العالي :
أنا شاشةٌ لجُرحِ الشَّهيد ، كَفَنٌ لوقتِهِ الآخروي.
أرافِقهُ إلى حيثُ أهلي في الفِردوسِ - في جَذَلٍ سماويٍّ - يُهيئون مقامَهُ ويفاخرونَ برفقتي بينَ الخلائقِ في العُلا
ولأن روحَهُ ساريةٌ وبداهُ غمامتان
تَتَنشّقان الحُبَّ من نَفَسِ البِلادِ
وتَهطُلان
على احتمالاتِ السنابل
في ضِفافِ الحُزنِ وفي ثنيَّاتِ العَدَم
كُنتُ النَّشيدَ الواضِحَ الوطنيَّ في عَتَمِ المراحِلِ
واندلاعَ الشَّوقِ في الساحاتِ
كُنتُ العَلَم
وقالت : يَخضَرُّ ويَبيَضُّ وربَّما يَحمَرُّ أحياناً دَمي
مِن نُبلِها حينَ تمسُّني مُعتَزَّةً برَفِيفِها الكوني
في تِلكُمِ الأسماءِ والهِمَمِ الّتي تَرفُضُ
بين الماءِ والإنسانِ طالعةً تُؤاخي - على مُوجِ البداهةِ - أرخَبيلاتِ المَوَدَّةِ والأخاديدَ الرّهيبةَ في راحَتَيّ عُمقِها يَدُ الفلّاح .
وإني لأعرفُ نُورَها في اللّيلِ ودَمْعَها في الطّين
أعرفُ نَشْرَها في فَرَحِ الغُدُوِّ وأحزانِ الرواح
تَربَتْ في عَفوِها مبسوطةٌ يَدُ الفلّاح ،
وُسْعَ الدَّمِ الرِّيفيِّ تُفرِدُ وقتَها و تُهَدْهِدُ رُوحَ الأرضِ المُضطربةِ في الضّيقِ الّذي يَسَعُ الجَميعَ و يَزدَهي
بقلائدَ من جِراحِ الأرضِ .. أوسِمةً ، نياشِينَ وشاراتٍ
يُعلقُها في عُروَةِ الإظلامِ في جنباتِهِ إذ يَنْتَهي
لِمغبَّةٍ يُعلِنُ نَفسَهُ في زهوِها ضِيقاً أتمّاً مُحكَماً لا يَنْتَهي
فَتُلقي الأرضُ زِينَتَها بحضنِ الأرضِ لتُضيءَ وحدَتَها
وتلتقِطُ النَّدى بالذّات ، ترفعُ ظِلَّها ودُمُوعَها نحو أبوابِ الأعالي وتَحَنُّنِ الأشهاد ، ضارعةً لتتئدَ الخُطى فيها
ويطمئنُ الطِّينُ من حولي فتلتئِمُ الجراح .
تَربتْ مبسوطةٌ في عَفوِها يَدُ الفلّاح
مبسوطةٌ كتكيَّةٍ باذِخَةٍ تمورُ بالشَّجَنِ البدائيِّ والبَرَكات ،
وتنهضُ عبْرَها كلُّ الفَسائل نحو حدائقِ الأزل
لتتلو نشيدَ نمائها جَهْراً
مثلما تَنزَعُ - في سريرَتِها من عادَةٍ
نحو البقاءِ صَموتةً في مقامِ الأخذِ و
فارقةً في تواريخِ الحقول
يَدُ الفلّاحِ الأناشيدُ القَويمةُ في الحِراكِ الحُرِّ
واقتداراتِ السُّكونِ الصَّلبِ
في لُجَّةِ الصَّمْتِ المَهُول.
وعلى مَحمَلِ الجِدِّ - ومنذُ تَبرعُمي في أولِ الأغصانِ وعداً طيباً
كانت يَدُ الفلّاحِ تأخُذني مِن مُراهَقَتي مثلَ شَهْقَتِها السَّعيدةِ في صباحِ الخير
ثم تُطلقني مَنادِيلاً ، شَفافيةً و أصداءَ صِدقٍ قاصدٍ
في سماءِ الضَّائِعينَ في أسماءِهم ،
في بيوتِ المُتعَبين واجِفةً مُلتَفّةً بمخاوفِ الآباءِ ليلاً
و خَسائرِ الأُمّهاتِ في كَبِدِ الضُّحى ،
في الذِّكرياتِ العابراتِ بأيِّ حالٍ و ذِكرياتِ العاشقين الّتي لا تُغتَفَر .
في كلِّ صمتٍ غامضٍ أو فضاءٍ يُحتَضَر ،
تُطلقني حيثُ تَنْحلُّ القِوى في كُلِّ شيءٍ
و فِتنةً فِتنةً يتَنصَّلُ عن هياكِلِهِ الجَسَد ،
حيثُ الصَّدى زَلِقٌ والأنا بَكَمُ الهُويَّةِ والعائديَّةُ في متاهتِها لا عزمَ فيها ولا قَصَد ،
فتقْعِي على حِسِّي رِعايا النّجمِ في الشِّعرِ .
تَبقى الأنجمُ الثَّكْلى فَقاقِيعَ بلا حَولٍ يُماسِكُها حَجَر

تَحفى مُهجَتي فى المَشهَدِ المَفضُوح
و يَجر حُزني
فى بُؤرةِ الرُّوح
الهُلامُ الفوضويُّ الأثر
كانت يَدُ الفلَّاح
تأخُذني وتُطلقُني
ثم تَرُدُّني
لحقل الطَّاقةِ الخضراءِ فى الحَواشَةِ الأولى
وتقولُ لي ما لا يستطيع الماءُ فى جر يا نِهِ
وما يخشى الهواءُ الطَّلقُ ضمن الهمسةِ الوُثقى
تُباركني وتَتْلو على مُخيِّلتي نشيداً صامتاً آخرَ .
تَرشَحُ من رحيقِ السَّهوِ شيئاً
واسعاً كالندى ، ضيّقاً كغمامة
شيئاً مثل نبضِ النَّهر - رابضٍ بالجَنب -
يقرأُ أطلسَ الأحزانِ فى جغرافيا الصَّبرِ الجميلِ وغيره
ليدلِّ أجنحتي على الدَّمع الخَفيِّ فى ليلِ القُرى
ويُسرُّ بي
يُسرُّ بي كما لو أنَّ نافذةً فى اللّيالي البِيض ، سَهوَاً ،
فَتَحَت أزرارَها وتَنَفَّسَت فَتشبَّثَ يُتمُها المنسيُّ باللُّطفِ فى ضوءِ القمرِ
يُسرُّ بي و بكونيّ همَّةً ريفيةً تَتقدَّمُ فى البكاءِ نحو الغدِ المشغولِ عنّي بالضَّروري ، بالعَمى الليلي وبالأوجهِ النَّكِرات الّتى تَتَكسَّرُ المرآةُ أمامَ طَلْعَتِها وتَنطفئُ البَداهةُ إذ يُدَّعى الغَدُ المَشغولُ عنّي أنَّهُ الباكرُ الحتميُّ فى طَلَعِ المَواقيت ،
لذا كُلَّما آنستُ أغنيةً ، بقايا فكرةٍ أو قَدَّمتُ فى حالِ التَّماهي خُطوةً مِسكينةً
نحو انتباهِ الوقتِ للأرض
تباعدَ فرسخاً عنّي ولم يَطرف لهُ جَفنٌ
ولا شَفَّ دقائقاً فى اللَّحنِ و ما ارتبك الوَتَر .
وقالت لوزةُ القُطن :
كانت يَدُ الفلَّاح مأوايَ ومُنتهى ثِقَتي
حارسَ طَلْعَتي المُطمئنةِ فى تَفاريحِ الأمل
إذا ما جُنَّت الأرضُ وارتَجَّ المدى حَنَقاً
واختَنَقَت فى ذِمَّةِ الوقتِ الحِيَل
تَسطعُ بالحنانِ العائليِّ فى وَضَحِ التلاويحِ الّتى تعلو
وتَبْرعُ فى تَجَرُّدِها إلى حدِّ : اختزالِ الرِّيح
فى مَسرى هَفيفِ النَّسمةِ الأولى .
اختزالِ الشَّمس
فى وَدَاعَةِ عُنصرِها المُضيء .
وهَمْسِ الكونِ
فى تَحَدُّرِ خُطوهِ العَفويِّ نحوي.
وقد تَدَعَ البعيدَ مُختزلاً فى بُعدِهِ سلفاً
ليظلَّ يُومِض - مثل رَقرَقةِ السَّراب - فى سَكَراتِهِ
فى بَرزخِ الأطيافِ ومُنتَبَذِ النوايا الطَّيِّبة
حتى ليوشِكَ أن يَركُدَ طيعاً زبداً فى جَفاءِ الأُمنيات الأُخريات الّتى فَسدت
من شِدَّةِ التَّهويم فى اللاشيء ،
من قِلَّةِ الصَّبرِ ولا مُبالاةِ الحنين .
وقالت :
لم أكُنْ ذَهَباً أبيضاً - مثلما يُحكى - فى حُلمِ فقرٍ أو
توهُّمٍ ذاتِ لونٍ أو جُنون
ولا كَنزاً خُرافياً خَبِيئاً فى حنايا الأرضِ كنتُ..
أنا لوزةُ قطنٍ عارفٍ مِقدارَهُ فى الكائنات
لكنَّهُ الليلةَ لاَ شكَّ مقدارٌ حَزين .
مقدارٌ يَخُصُّ الماءَ فى التُّرَعِ الصغيرةِ و الكبيرةِ
إذ تَراكَضَ حافيَاً مُتبسملاً بأسرارِ الينابيع
ولم تُجفِفْهُ الشُّكوك وقد حَفَظَ العُهودَ وبالعذوبةِ خَصَّني
مقدارٌ سأرفعهُ أنا نفسي
لدبّوسِ الحَذَرِ الصغير
يُثَبِّتُ الطَّرَحَ الرَّهيفةَ إذ تُربت باسمي
على كَتِفِ البنات الخائفات
ولرَنَّةِ المِترارِ البدائيِّ الحميمِ فى دَوَرانِهِ
يَحنو على عَصَبِ النِّساءِ العَجائزِ الصّامتات
الصّامتات على كَثير ، كأنَّهُن خُلِقْنَني .
لتلاميذِ المدارسِ فى الصَّباحِ الحُرِّ
واجدينَ نُعومَتي فى كُلِّ شيءٍ هيّنٍ
فتماسكوا بالحقِّ
وابتدروا النِّضالَ براءةً
وملء أسماعِ النِّهايةِ أنشدوا :
بيديّ أبي أنَتَ وحنُّ أُمي
وبلوزةٍ فى أولِ الأغصانِ .. يااا مَوطِني

زاوية قائمة

كأس العالم على الابواب

د. عمـر النقـي

ملخص

يتناول الكاتب العلاقة الوثيقة بين الرياضة والاقتصاد مع اقتراب بطولات كبرى مثل كأس العالم، موضحًا أن الرياضة تسهم في تحسين صحة الأفراد وكفاءتهم البدنية والنفسية، مما ينعكس إيجابًا على الإنتاج والعمل والتنمية الاقتصادية. كما أن مستوى المنشآت والمرافق الرياضية يعكس قوة النظام الاقتصادي وقدرته على خدمة المجتمع.

يشير إلى أن الرياضة لا تنفصل عن السياسة، حيث شهد التاريخ الرياضي العديد من الظواهر السياسية مثل المقاطعات، والتمييز العنصري، والعنف الرياضي. ويرى الكاتب أن الحكومات غالبًا ما توظف الرياضة لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو حتى عسكرية.

يوضح الكاتب أن النجاح الكبير الذي حققته البطولات العالمية والألعاب الأولمبية جعلها ساحة مؤثرة في العلاقات الدولية، فأصبحت الرياضة وسيلة لإبراز مكانة الدول وصورتها الحضارية والسياسية. لذلك أصبح من الصعب فصل الرياضة عن التأثيرات السياسية التي تحيط بها.

يخلص المقال إلى أن الصراعات الدولية والتنافس السياسي انعكسا على المنافسات الرياضية، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث استُخدمت الرياضة أحيانًا كأداة للصراع غير المباشر بين الدول. ومن هنا تبرز أهمية فهم العلاقة المتبادلة بين الاقتصاد والسياسة والرياضة وتأثير كل منها في الآخر.

..،،يجد المتابع للتاريخ الرياضي نفسه امام كثير من الأسئلة التي تظهر قبل واثناء الأحداث الرياضية المختلفة التي اقيمت في السابق

حيث نجد أن هنالك العديد من الظواهر الاقتصادية والسياسية على الرياضة ،،فإذا ما نظرنا أولا الي الظواهر الاقتصادية نجد أن النظام الاقتصادي في المجتمع يتكون نتيجة لحوجة أعضائه لتأمين معيشتهم وتنظيم شؤون املاكهم وتحقيق استقرارهم،، وأمنهم في الحياة والقدرة الاقتصادية والانتاجية للانسان،،والتي تتوقف بالدرجة الأولى على نشاطه الوظيفي الذي يتوقف بدوره على مستوي لياقته وضمان حيويته التي يكتسبها عن طريق البرامج المدروسة التربية البدنية،ولا تقتصر مهمة الرياضة،على تأمين صحة الفرد ،وضمان حيويته،والارتقاء بكفاءته الوظيفة بل تصبح عامل من العوامل الهامة للنمط العقلي،والنفسي والخلقي والأفراد الاصحاء،القادرين على البذل والعطاء هم عماد النظام الاقتصادي واساس الدخل القومي،وهذا تأثير الرياضة في النظام الاقتصادي،والذي يؤثر في التبادل بالرياضة،بل أن العامل الاقتصادي،يعتبر من العوامل الحاسمة،في احداث التطور المنشود البرامج الرياضية،و نشرها،،على أوسع نطاق،ممكن ،وبالامكانيات المحدودة،المتاحة لتنفيذ برامج الرياضة والتربية،البدنية من ساحات،وصالات ومسارح ومسابح،وحدائق ومنتزهات،،وادوات ومعدات،،الى ترجمة صادقة لمستوي النظام الاقتصادي القائم وقدرته على توفير الاحتياجات اللازمة،لبناء المجتمع وتوفير السعادة لافراده

أما إذا ما نظرنا إلي الناحية السياسية فإن هناك العديد من الظواهر الدخيلة،على الرياضة،مثل المقاطعات للالعاب الاولمبية،والتمييز العنصري والعنف الرياضي،....الخ

إن هذا كله يقودنا إلى سؤال لماذا،هذه الأحداث ولصالح من؟

للاجابة علي هذا السؤال من خلال الملاحظات والاطلاع،على المصادر بأن السياسة العامة الدول والحكومات،المختلفة هي التي تتبنى مثل هذا السلوك،،إما لاهداف،سياسية أو عسكرية أو اقتصادية متناسية،بأن الرياضة هي ميدان واسع وخصيب لاقامة،علاقات بين اللاعبين،انفسهم من جهة وبين الدول من جهة أخرى ،،وفي هذا الصدد فقد ذكر عثمان السر ،،،169 بأن الرياضة هي ميدان العلاقات بين الناس ..

إن دخول السياسة لميدان الرياضة أمر بديهي،خاصة بعد النجاح الذي حققته،الدورات الاولمبية،ومباريات كأس العالم في جمع أكبر عدد من الجماهير علة مستوى القارات،وذلك باعتبار أن الرياضة،مقياس الحضارات ورقي البلدان والتي تعكس الصور السياسية للدول

وفي هذا الشأن يوضح عويس عن walstar 62 ، أن السياسة هي عبارة عن التمثيل الحكومي وتنظيم العلاقات والأعمال العامة للدول لذلك نرة بأن السياسة هي الدائرة التي تصبح بها جميع أنظمة الدول من فنون و ثقافة ورياضة وغيرها من العناصر التي تؤثر وتتأثر بها

ويقول لورد كليلا تين من غير الطبيعي تجنب النفوذ،السياسي بالرغم من أن الألعاب الاولمبية،التي تتمسك بالمبادئ ولكن افعالها تتناقص مع ذلك ،،الشافعي 6270،،،

هذا التناقض جاء نتيجة للصراعات،والحروب والتوترات التي اصابت عصرنا الحاضر وخصوصاً في بداية القرن العشرين الذي نقل هذه الأحداث إلى البطولات العالمية المختلفة حتي أصبحت الرياضة بعد الحرب العالمية التانية أداة هامة من أدوات الحرب الباردة بين المعسكريين الشرقي والغربي،،

ويشير المشهداني والخطيب 169،،الى أن نجاح بعض الدول أصبح يعد نجاح للتنظيمات،،السياسية بشكل يومي وذلك بالتحدي والتنافس غير الرياضي ،،مما أدى إلى ظهور العديد من المشكلات في الدورات الاولمبية وكأس العالم والبطولات القارية كالمقاطعة والتمييز العنصري مما يتنافى مع الأهداف النبيلة والسامية للرياضة،،

ومن هنا تأتي أهمية الأثر المتبادل بين الاقتصاد والرياضة والسياسة ...

ونواصل ...

أفريقيا تدخل كأس العالم 2026 بقوة تاريخية..

10 منتخبات تحلم بكسر الهيمنة العالمية

ملخص

تستعد القارة الأفريقية لخوض أكبر مشاركة في تاريخها ببطولة كأس العالم لكرة القدم، بعدما ضمنت عشرة منتخبات مقاعدها في النسخة المقررة إقامتها في الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، مستفيدة من قرار الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) توسيع البطولة إلى 48 منتخباً.

ويمثل هذا الرقم أعلى حضور أفريقي في تاريخ المونديال، ما يعكس تنامي قوة كرة القدم الأفريقية وقدرتها المتزايدة على منافسة القوى التقليدية في اللعبة العالمية. وتأهلت منتخبات المغرب والسنغال وساحل العاج ومصر والجزائر وغانا وتونس وجنوب أفريقيا والرأس الأخضر وجمهورية الكونغو الديمقراطية لتمثيل القارة السمراء، وسط آمال كبيرة بتحقيق إنجاز يتجاوز المشاركة المشرفة إلى المنافسة الحقيقية على الأدوار المتقدمة.

المغرب يقود الطموح الأفريقي

يدخل المنتخب المغربي البطولة وهو يحمل آمال القارة بأكملها، بعد الإنجاز التاريخي الذي حققه في مونديال قطر 2022 عندما أصبح أول منتخب أفريقي وعربي يبلغ الدور نصف النهائي. ويضم «أسود الأطلس» مجموعة من أبرز نجوم الكرة العالمية، يتقدمهم أشرف حكيمي وإبراهيم دياز وياسين بونو ويوسف النصيري وسفيان أمرابط. وسيواجه المنتخب المغربي تحدياً كبيراً في المجموعة الثالثة التي تضم البرازيل واسكتلندا وهايتي، لكنه يظل المرشح الأفريقي الأبرز لمواصلة كتابة التاريخ.

السنغال تبحث عن تكرار أمجاد 2002

من جانبها، تدخل السنغال المنافسة بثقة كبيرة بعد سنوات من الاستقرار الفني والنتائج المميزة على الساحة القارية والدولية. ويقود «أسود التيرانغا» جيل مميز يتصدره ساديو ماني وإسماعيلا سار ونيكولاس جاكسون وكاليدو كوليبالي وإدوارد ميندي. وتطمح السنغال إلى استعادة ذكريات مونديال 2002 عندما أطاحت بفرنسا حاملة اللقب وبلغت الدور ربع النهائي في أول مشاركة لها.

مصر والجزائر.. عودة بطموحات كبيرة

يعود المنتخب المصري إلى نهائيات كأس العالم بعد غيابه عن نسخة 2022، معتمداً على خبرة قائده محمد صلاح إلى جانب عمر مرموش ومصطفى محمد ومحمد النني وإبراهيم عادل. وتأمل مصر في تجاوز أدوار المجموعات وتحقيق إنجاز جديد يعيدها إلى واجهة الكرة العالمية. أما الجزائر فتعود إلى البطولة بعد غياب طويل، معتمدة على أسماء بارزة مثل رياض محرز وإسماعيل بن ناصر ومحمد عمورة ورامي بن سبعيني، في محاولة لاستعادة ذكريات إنجاز مونديال 2014.

ساحل العاج وغانا.. جيل جديد من الطموحات

تشارك ساحل العاج في البطولة وهي تحمل لقب كأس الأمم الأفريقية، وتسعى لترجمة نجاحاتها القارية إلى إنجاز عالمي بقيادة فرانك كيسي وأماد ديالو وسيمون أدينغرا وسيباستيان هالر.

في المقابل، تحلم غانا باستعادة أمجاد مونديال 2010 عندما اقتربت من بلوغ نصف النهائي، معتمدة على مجموعة واعدة يقودها محمد قدوس وتوماس بارتي وإيناكي ويليامز وجوردان أيو وأنطوان سيمينيو.

تونس وجنوب أفريقيا والرأس الأخضر

يواصل المنتخب التونسي الاعتماد على قوته الدفاعية وانضباطه التكتيكي بعدما أنهى التصفيات دون استقبال أي هدف، فيما تعود جنوب أفريقيا إلى النهائيات بعد غياب استمر 16 عاماً. أما الرأس الأخضر فتسجل إنجازاً تاريخياً ببلوغ كأس العالم للمرة الأولى في تاريخها، لتصبح واحدة من أصغر الدول سكانياً التي تنجح في التأهل إلى المونديال.

الكونغو الديمقراطية تكمل الرقم القياسي

واكتمل المشهد الأفريقي بتأهل جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي منحت القارة رقماً قياسياً غير مسبوق يتمثل في مشاركة عشرة منتخبات كاملة في البطولة. ويمثل هذا التأهل عودة مهمة للكرة الكونغولية إلى المسرح العالمي، ويعكس التطور المتزايد لكرة القدم في منطقة وسط أفريقيا.

نجوم أفارقة تحت الأضواء

إلى جانب الأسماء المعروفة، تشهد البطولة بروز عدد من المواهب الصاعدة التي ينتظرها مستقبل كبير، مثل الغاني أنطوان سيمينيو، والإيفواري يان ديوماندي، وحارس جنوب أفريقيا رونوين ويليامز.

كما يبرز عمر مرموش كأحد أكثر اللاعبين الأفارقة المنتظر تألقهم خلال البطولة، إلى جانب أشرف حكيمي وإسماعيلا سار وإبراهيم دياز.

حلم يتجاوز المشاركة

تدخل أفريقيا كأس العالم 2026 بثقة غير مسبوقة، مدعومة بأكبر تمثيل في تاريخها وبجيل من اللاعبين ينشطون في أكبر الأندية العالمية. ورغم صعوبة المنافسة أمام القوى التقليدية مثل البرازيل والأرجنتين وفرنسا وألمانيا، فإن القارة السمراء لم تعد تكتفي بالمشاركة المشرفة، بل باتت تتطلع إلى المنافسة على اللقب نفسه. وبينما يظل إنجاز المغرب في قطر 2022 معياراً للنجاح الأفريقي، فإن طموحات المنتخبات العشرة المشاركة تشير إلى أن أفريقيا قد تكون على موعد مع فصل جديد من تاريخها الكروي في مونديال 2026، وربما مع إنجاز غير مسبوق يضع القارة بين كبار اللعبة العالمية.